ابراهيم نافع

رياح الديمقراطية

دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

رياح الديمقراطية تهب على مصر من كل اتجاه بعد طول غياب .

الشعب كله يراقب التجربة .. جانب كبير منه كله أمل فى نجاحها .. وينظر إليها نظرة المحب لنبت صغير يريد له النماء والاخضرار حتى يقطف فى النهاية ثماره .. ويخاف هذا الجانب على هذه التجربة من اشتداد الرياح فتصبح عاصفة تأكل الأخضر واليابس .. يخاف عليها من ذلك الذى أسميناه « بالغباء السياسى » .. غباء الذين يريدون تحطيم المعبد على من فيه ، .. أو الذين لا يؤمنون بتشييد البناء لبنة بعد اخرى .. أو الذين لايعلمون بقصد أو بجهل أن الديمقراطية فى النهاية هى مجموعة من التقاليد والأعراف تحميها وتقف أمام أى أعاصير تحاول خلعها من جذورها ..

ويشتد قلق الجانب الكبير من الشعب على تجربة الديمقراطية كلما خرجت ممارسات بعض الأحزاب عن الحد المألوف والطبيعى من أية معركة انتخابية نظيفة .. فالأحزاب عن وعى أو عن غير وعى نسيت مصر اولا واخيرا فى بعض أيام المعركة .. فليس فى مصر على حد قولها بناء أو تنمية .. ولا فى خطتها على حد زعمها أمل لأحد .. والضباب يخيم على النفوس .. والإحباط يلف شعبها .. والذمم كماتنشر فى صحفها

ضاعت على شماعة الانفتاح ومصر أصبحت تابعة للولايات المتحدة .. وأرضها الغالية تحولت إلى قواعد تحتلها القوات الأمريكية ..

ويشتد القلق أكثر وأكثر .. فغالبية الشعب على يقين من أن غياب الديمقراطية مرة أخرى أمر لا يمكن أن نطيقه أو نتحمل مرارة جرعاته مهما كان صغرها .. وعلى يقين أيضا من أن البديل للديمقراطية هو بديل أسود .. فالشعب بما فيه شبابه قد خاض تجربة الديكتاتورية وحكم الفرد .. وخاض من خلالها تجربة مراكز القوى وتحكمها فى قضايا شخصية صغيرة فتاه منها قضايا الشعب الأساسية .. وخاض تجربة غياب الهوية لديمقراطية يضع أصولها فرد واحد .. وهو الذى ينهى المباراة ناسيا أنه من جانبه إذا خرج لاعب عن أصول اللعبة وضع بنفسه ولوحده معاييرها .

وليس هنا بطبيعة الحال مجال الحديث عن مراحل تطور الديمقراطية التى نعيشها فى الوقت الحاضر أو عن الإجابة عن كيف تمت ؟ أو كيف أثرت فى الأوضاع الداخلية فى مصر سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا .. وليس أيضا مجال تحليل مستقبلى للتجربة ! .

فقد عشنا تجربة الحزب الواحد متمثلا فى الاتحاد الاشتراكى .. ثم انتقلنا إلى المنابر فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى تجسيدا للقوى الاجتماعية من الناحية النظرية لا الفعلية لتشمل منابر يسار ويمين ووسط .. وانتقلنا بعد ذلك إلى نظام الأحزاب ، وربما فى اطار نفس التصور النظرى ، ويصبح الحزب الوطنى الديمقراطى ممثلا للوسط ويتبلور حزب التجمع كحزب فى أقصى اليسار ويتطور حزب العمل لتحديد طبيعته أكثر باعتباره يسار الوسط ويصبح حزب الأحرار يمين الوسط بسبب ظهور حزبى الوفد والأمة اللذين يمثلان اليمين الفعلى . فاليمين الآن فى مصر وأقولها بكل صراحة أصبح معناه ببساطة الدعوة إلى

ما قبل ثورة يوليو أو إلى ما قبل انتهاء الدولة الأموية بالنسبة لحزب الأمة .

قد تفرز نتائج الانتخابات حقائق جديدة تستوجب اعادة التقييم وهذا أيضا ليس مجاله الآن .

المهم فى ذلك كله أن تحول دولة يوليو إلى الديمقراطية الحزبية كان تحولا ضروريا إن لم يكن حتميا .. حتى يمكن لكل القوى الاجتماعية الوطنية .. المؤمنة بالسلام الاجتماعى وبالشرعية الدستورية لدولة يوليو وبالتنظيمات السياسية وصحفها وحتى يتحقق الدور الايجابى للمواطن المصرى من خلال اختياراته الحرة وعلى أساس معرفة موضوعية بالتيارات الممثلة للقوى الاجتماعية .. أو لتلك التى تدعى أنها تمثل قوى اجتماعية .

وفى النهاية انحزت إلى ذلك الجانب الكبير من الشعب أشاركه خوفه على مستقبل الديمقراطية فى بلدنا .. بل أشاركه القلق الكبير من البديل الأسود لغياب الديمقراطية أو لغياب الحرية .. ونحن أول من يعانى من فقدها .. فذلك معناه عودة الرعشة إلى الاقلام ومعناه كتمان الحقائق من الصدور .. ومعناه إعادة فتح أبواب السجون .. وقطع الأرزاق .. وعودة خوف افراد الأسرة من بعضهم البعض .

لذلك كله كانت هذه المجموعة من المقالات عن الانتخابات الجديدة فى مصر .. وفيها حاولت منذ البداية وبكل حيدة أقدر عليها .. أن أحدد أصول اللعبة من خلال محاولة للحفاظ على دفعة الديمقراطية والحرية التى نعيشها الآن .. ومن خلال قلقى المتزايد عليها .. وقد أكون أخطأت فى بعض أحكامى فأكون أنا وحدى مسئولا عنها .. لأننى وحدى انتهيت إلى صياغتها وكتابة حيثياتها ..

ولم يكن يدور فى خلدى أن تصبح هذه المقالات كتابا من كتب

مكتبتك .. لكن يشرفنى ذلك .. ليكون بين مجموعة الكتب التى تتحدث عن الديمقراطية والحرية .. خاصة إذا كانت تتعلق بالتجربة المصرية الجديدة .. تلك التجربة التى سوف تؤثر بعد نجاحها تأثيرا عظيما على جميع الدول التى تحيط بنا .

فرياح الديمقراطية ليست لها حدود ، ومهما يكن من بطش الحكام فلن يستطيعوا منع شعوبهم تنفس عبيرها .

وســـــوف نرى

وإلى لقاء قريب

ابراهيم نافع

الفصل الأول

ما نريده من الديمقراطية
وما نطلبه من الأحزاب

نتطلع من الآن إلى معركة الانتخابات العامة القادمة كحجر زاوية فى طريقنا إلى تحقيق الصيغة المثلى للممارسة الديمقراطية فى بلادنا..

نتطلع إليها وكلنا آمال فى أن تكون خطوة على الطريق الصحيح إلــى تحقيق الديمقراطية الكاملة..

وننتطلع إليها كاختبار عملى لصدق النوايا تجاه تحقيق المصالح العليا للشعب المصرى.. وتجاه التزامنا بحــل المشــاكل والســعى لتــذليل الصعاب.. وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين فى بلادنا.

نتطلع إليها بكل هذه الآمال.. ونتطلع إليها أيضا بكثير من المخاوف! وذلك من طبيعة الأشياء!

نتطلع إليها بكل الرغبة فى أن تكون «مثالا» و «نموذجا» للممــارسة

الديمقراطية السليمة التى تزيل من الأذهان ما ترسب فيها من ذكريات حزينة عن بعض صور الممارسة غير السليمة لوسيلة الانتخابات فى التوصل إلى نتائج معينة وفى التمسك بها رغم كل الدلائل !!

وهذا أمر مفروغ منه ليس فقط لأن الارادة الشعبية ليس من الصالح العام تجاهل التعبير الحقيقى عنها.. وإنما أيضا لأن العهد غير العهد.. ولأن النظام غير النظام.. ولأن الأشخاص غير الأشخاص.. ولأن الأهداف غير الأهداف.. ولأن الواقع السياسى غير الواقع السياسى..

إننا لا نريد «حقائق» نصدقها نحن فقط.. ويكذبها الواقع.. ولا نريد مجالس نيابية لا تعبر عن حقيقة الخريطة السياسية للمجتمع المصرى..

ولا نريد مجالس «اجماعية» أعضاؤها نمطيون يعبرون عن مصالح واحدة وشرائح معينة.. وأهداف معينة بذاتها..

لا نريد شيئا من ذلك.. وإنما نريد أن تكون الانتخابات العامة القادمة بوتقة تنصهر فيها كل النوايا والارادات، فتصمد للتجربة.. أو تذوب فى الهواء!

اننى لا أشكك فى نوايا أى طرف تجاه الانتخابات القادمة.. فنحن جميعا حكومة وحزبا حاكما وأحزاب معارضة وجماهير لنا مصلحة مؤكدة فى سلامة ونزاهة الانتخابات القادمة وأية انتخابات تجرى فى بلادنا.

فالقيادة السياسية قد ضربت المثل فى تعففها السياسى الذى يشهد به المعارضون قبل المؤيدين، عن التدخل فى أية انتخابات، وعن محاولة تزييف إرادة الناخبين، وحكومة الحزب الوطنى الحاكم قد برهنت على صدق رغبتها فى عدم التدخل فى الانتخابات..

فالقضية ليست قضية دليل على حياد الحكومة والشرطة فى الانتخابات، لكنها قضية إيمان حقيقى بأن الديمقراطية الحقيقية هى حق والتزام وواجب تفرضه المسئولية السياسية على من يتصدون لحمل أمانة القيادة والحكم فى بلادنا.

إننى لست سعيدا بمن يتخذون من هذه الانتخابات التى جرت أخيرا فى بعض الدوائر دليلا على حياد الحكومة والشرطة.. ولست أيضا سعيدا بمن يستسلم لهواجسه من بعض أطراف المعارضة، فيعلن أن حياد الحكومة فى انتخابات دائرة محرم بك مثلا كان متعمدا كفخ تستدرج به المعارضة إلى الانتخابات ثم يضيق عليها الحصار ويتم التدخل والتزوير!! ولله فى خلقه شئون!

لست سعيدا بهؤلاء.. ولا بهؤلاء..

لأن حياد الحكومة فى الانتخابات هو أمر طبيعى تمليه عليها واجباتها والتزاماتها تجاه هذا الشعب..

ولأن إجراء انتخابات سليمة تعبر عن إرادة الشعب الحقيقية هو حق للشعب المصرى على حكومته. تفقد الحكومة شرعيتها، وشرعية تمثيلها له إذا تخلت عنه.

ولأننا أمة قديمة العهد فى الممارسة الدستورية.. وفى الحكم الديمقراطى، فلقد عرفنا الدستور لأول مرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ حين صدر أول دستور مصرى وجاء فى ديباجته عن القصد من إقامة نظام نيابى للحكم فى مصر هذه العبارات: «وما القصد من هذا إلا التشاور والتعاون على عمارية ومدنية الوطن.. والاقتطاف من ثمار انضمام الآراء»..

إننا أصحاب خبرة قديمة فى الممارسة الديمقراطية.. وفى وقت لم تكن فيه شعوب عديدة قد عرفت الدستور والانتخاب والحكومات المنتخبة.

إننا كما قال يوما ما أبو الدستور الحديث عبد العزيز فهمى: «أمة قديمة العهد فى طلب الدستور» وقد عرفنا الممارسة الديمقراطية السليمة إلى حد كبير فى أحقاب عديدة.. ونحن نتطلع لأن نكون «منارة» للديمقراطية فى هذه البقعة المضطربة من العالم، ولأن نكون «الواحة الحقيقية» للديمقراطية فى صحارى الحكم غير الديمقراطى».

فكيف تكون قضيتنا الآن هى أن نثبت بالدليل وباستقراء الأحداث أن الانتخابات العامة القادمة سوف تكون انتخابات نظيفة؟

إن الالحاح على هذا التدليل.. فى رأيى هو إهانة للشعب المصرى صاحب التجربة الديمقراطية الطويلة.. وإهانة لعقول كوادره ومثقفيه وأصحاب الرأى فيه..

نعرف جميعا أن لنا ذكرياتنا عن التدخلات الفجة فى الانتخابات ولنا ذكرياتنا عن تزوير بعض الانتخابات.. ونعرف جميعا أن بعض تجارب الماضى مؤلمة، لكن شواهد الحاضر مبشرة بالعودة إلى الطريق الطبيعى والسليم.

إن نزاهة الانتخابات لا ينبغى أن تكون قضية جدلية يثور حولها الجدل.. وتجرى حولها المناظرات.. وإنما ينبغى أن تتحول إلى قيمة من القيم السياسية المستقرة.. وإلى سلوكية مستقرة فى ضمير المجتمع. وعلينا واجب التنبيه.. وواجب التنبه لأى خروج عن هذه السلوكية. وليس علينا أن نعايشها ليل نهار وكأنها القضية الوحيدة والأساسية.

إن القضية الأساسية هى كيف نجعل من الانتخابات القادمة الوسيلة

المثلى لافراز مجلس نيابى معبر تعبيرا جيدا عن كل فئات الشعب يضم قيادات الشعب المصرى الحقيقية.. ويتكون من أقدر العناصر على خدمة بلادها سواء من مقاعد التأييد أو من مقاعد المعارضة للحكومة.

إن هذه الانتخابات هى انتخابات مميزة بكل المقاييس. فهى أول انتخابات عامة تجرى فى مصر بعد تحرير كل التراب المصرى من الاحتلال الاسرائيلى بعد المعارك الضارية التى خضناها فى ساحة القتال وفى ساحة السلام.

وهى أول إنتخابات عامة تجرى فى فترة رئاسة الرئيس حسنى مبارك الذى أكد شرعيته على مدى العامين الأولين من حكمه بالطهارة والانتماء إلى الجماهير العريضة.. وباحترام إرادة الشعب وسيادة القانون وكلمة القضاء.

وهى أول انتخابات عامة تجرى بين قوى سياسية منظمة تعبر عن نفسها فى ظل الشرعية الدستورية التى تؤمن بتعدد الأحزاب.

وهى أول انتخابات عامة منذ أكثر من ٣٠ سنة تجرى ويشارك فيها كل هذا العدد من الأحزاب السياسية « ٦ أحزاب »، تتحرك بحرية وتعمل بكل طاقتها على اكتساب التأييد الشعبى لبرامجها ومرشحيها.

ولأنها كذلك فهى فرصتنا الكبرى لخدمة بلادنا.. باجراء انتخابات تكون بمثابة المثل والنموذج والمؤشر لمستوانا الحضارى والسياسى والفكرى.

ولن يتحقق ذلك إلا إذا كرسنا كل الجهد فى البداية لدعوة الناخبين إلى ممارسة حقهم فى الانتخاب.. وإلى التوقف عن احجامهم عن المشاركة.. ولنعترف بأن من أسبابه هو ما ترسب فى أذهان الناخبين عن

جدوى الممارسة.. ولنعترف بأننا نواجه «حالة مقاطعة» لا يستهان بها من جمهور الناخبين لممارسة الانتخابات وعلينا مواجهتها بحشد الناخبين لممارسة حقوقهم الانتخابية. ولممارسة حقوقهم فى القبول والرفض.

وفى هذا المجال لا يكفى تشديد العقوبة على التخلف عن الانتخابات، وإنما لابد من أن نرسخ فى وجدان المواطن المصرى أنه يضر بمصالح بلاده باحجامه عن المشاركة.. وأنه لا يحق له أن يشكو من مشاكل الخدمات والمرافق إذا كان لم يؤد دوره المبدئى فى حل هذه المشاكل بانتخاب من يعبر عن رأيه ويمثل مصالحه فى المجلس النيابى.

لن يتحقق ذلك.. إلا إذا دارت معركة الانتخابات القادمة حول برامج سياسية لأحزاب مختلفة لكل منها رؤيته الخاصة لوسائل وامكانيات حل مشاكل المجتمع.. تختلف البرامج فى الوسائل والتفاصيل وتتفق فى الأهداف النهائية لخدمة البلاد.

لن يتحقق ذلك.. إلا إذا كانت معركة برامج سياسية لا معركة أشخاص.. ومعركة اختيار الأفضل لا معركة اختيار الأقدر على الحصول على أصوات الناخبين، بغير جدارة سياسية ولا مؤهلات كافية.

لن يتحقق ذلك إلا إذا كانت معركة الانتخابات القادمة معركة بناء وإضافة فوق البناء.. لا معركة هدم وتصفية حسابات قديمة وتسديد فواتير سابقة.

إننا لن نستفيد شيئا قليلا أو كثيرا من حصار الشعب المصرى بكل هذه الحسابات الشخصية.. وكل هذه الأحقاد السياسية لدى البعض.. وبكل هذه الرغبة فى التجريح وتمزيق الثياب لدى آخرين..

أيضا لن تحقق المعركة القادمة أهدافها المرجوة منها إلا إذا وفرنا لكل الأحزاب فرصا متعادلة ومتساوية لعرض برامجها الانتخابية.

إن وجهة النظر الحكومية فى هذا المجال ترى أن جميع الأحزاب ما عدا حزب الأمة، لها منابر صحفية تعرض من خلالها برامجها وأن هذا الحزب يجد فى الصحف الحزبية والقومية الفرصة لنشر أخباره.. أما الاذاعة والتليفزيون فهما لا يستخدمان فى الدعاية الحزبية للحزب الحاكم.. «فنحن كما يقول مسئول كبير بالحزب الوطنى لا نقول للناس من خلال الاذاعة والتليفزيون انضموا إلى الحزب الوطنى أو انتخبوا مرشحيه.. وإذا كانت أحزاب المعارضة تشكو من أنها لا تحصل على فرصة للدعوة لبرامجها من خلال الاذاعة والتليفزيون.. فإننا نسمع أيضا نفس هذه الشكوى من نواب وأعضاء الحزب الوطنى الحاكم.. وهذا شىء طبيعى لأننا لا نكرس الجهازين للدعاية الحزبية لأى حزب ولو كان حاكما»..

وما يقوله المسئول الكبير بالحكومة والحزب يمثل وجهة نظر لها وجاهتها.. عند أصحابها.. لكننا نرى أن الحرص على إجراء الانتخابات القادمة فى مناخ سياسى أفضل، يقتضى منا أن نفكر بطريقة ما فى أن نتيح لكل الأحزاب عند بدء المعركة فرصا معقولة لمتابعة تحركاتها الانتخابية.. ولمتابعة أنشطتها بما يوقر فى نفوس الناخبين أن أجهزة الاعلام العامة تعبر تعبيرا صادقا عن كل ما يجرى فى المعركة الانتخابية.

يبقى بعد ذلك أن نطالب كل الأحزاب وأولها الحزب الحاكم بأن تلتزم جميعا خلال المعركة الحاسمة القادمة بأحكام الدستور والقانون.. وأن يؤمن الجميع بأننا نخوض جميعا معركة انتخابية لصالح هذا الشعب..

وهذا الوطن.. وأن اجتهادنا الأساسى فيها هو كيف نخدم مصر بــأفضل الطرق.. وبأسرع الوسائل، لحل مشــاكل الشــعب المصرى.. ولتخفيف المعاناة عنه، ولاستثمار قدراته الخلاقة والكامنة فى صنع مستقبل أفضل لبلادنا.

إن هذه هى غايتنا.. ولتكن الانتخابات العامة القادمة هى وســيلتنا الأساسية لتحقيقها بالممارسة الشريفة من كل الأطــراف..

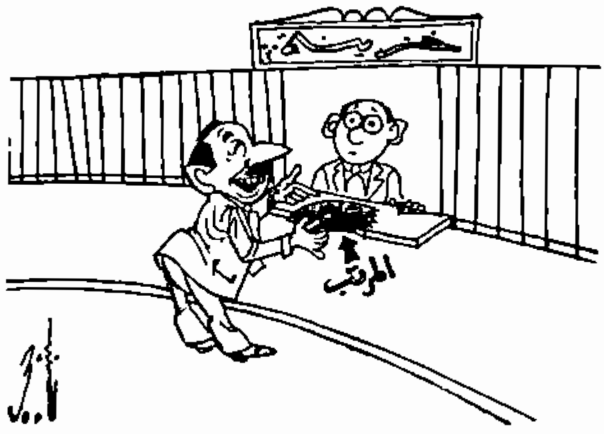

■ من وحى الانتخابات ■

- .. ده الأصلى .. فين بأه الاحتياطى بتاعه ... !

البرنامج الحزبي وأصحابه:
السيف واليد التي تحمله!

والى أى شيء يسعى الجميع من وراء خوض معركة الانتخابات؟..

الحكم؟.. ان الحكم ليس غاية فى حد ذاته لكنه وسيلة لتحقيق غاية.. والغاية هى تنفيذ البرامج والافكار والمبادىء التى يؤمن بها كل حزب.. ويرى أنها أصلح من برامج غيره من الاحزاب لشعب مصر وظروف مصر.. ويرى أنه اقدر من غيره من الجماعات السياسية على وضعها موضع التنفيذ.. وعلى تحقيق افضل النتائج من تطبيقها.

اذن فمعيار الاختيار الاساسى فى الديمقراطية الصحيحة لا بد أن يكون برامج الاحزاب.. لا أسماء الاحزاب.. ومبادىء الاحزاب المطروحة لا «ماضى» هذه الاحزاب ولا تراثها.. الحزبى القديم.

ولان برامج الاحزاب لن يضعها موضع التنفيذ سوى أشخاص يتولون ترجمة هذه البرامج والسياسات الى منهج للحكم والى قرارات تنفيذية فلابد ان يدخل فى الاعتبار أيضا وبنفس الدرجة من الاهمية الاشخاص الذين يتصدرون لتمثيل هذه الاحزاب فى المعركة.. ومن ثم فى الحكم بعد ظهور النتائج.

والحكمة القديمة التى تقول أن العبرة ليست بالسيف وانما باليد التى تحمله، ضرورية الى حد كبير فى تحديد مواقفنا من برامج الاحزاب ومن

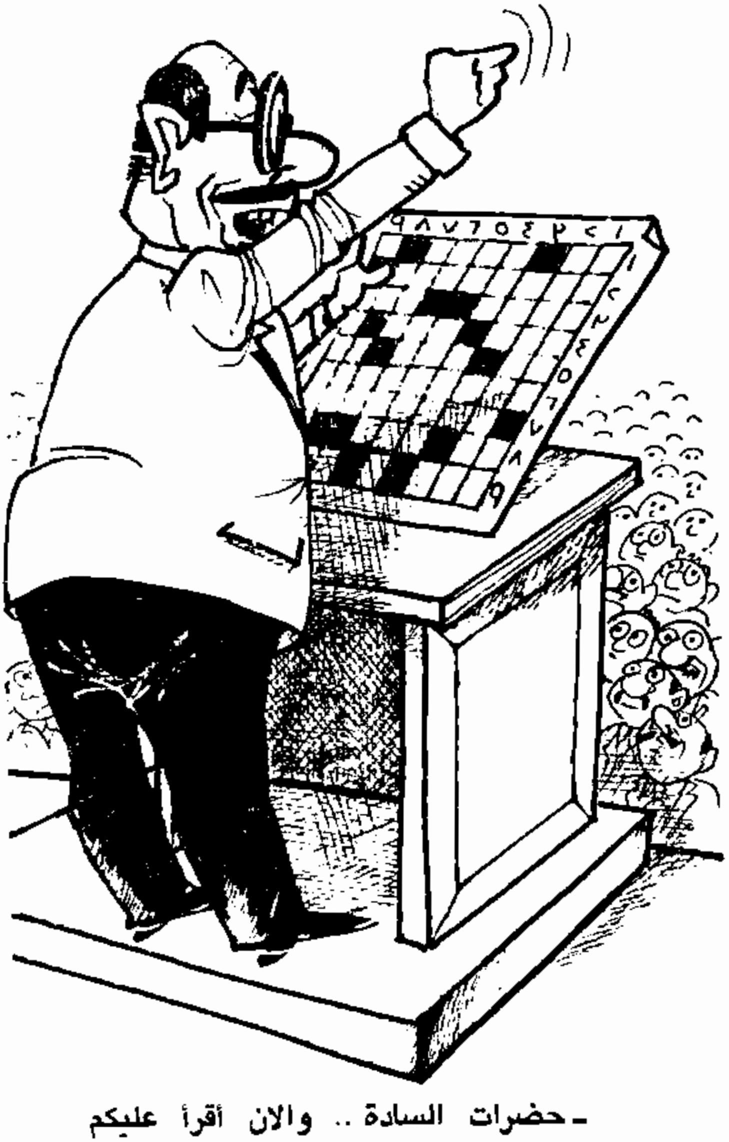

ـ حضرات السادة .. والان أقرأ عليكم
البرنامج الانتخابى بتاعى .. !!

الاشخاص الذين يتصدرون لتمثيلها.

فالجميع فى بلادنا وفى كل البلاد وفى كل المعارك الانتخابية على مـر التاريخ يتقدمون للناخبين بأكثر البرامج الانتخابية تقـدمية وليبـرالية واصلاحية.. والجميع يتقدمون للشعب يطلبون ثقته وتأهيله لهم لحـكمه بمبادىء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على سلامة البـلاد واستقلالها الوطنى وأمنها واستقرارها.

وليس من المنطقى ان يقدم حزب او جماعة سياسية نفسها للجماهير التى تطلب تأييدها ببرنامج يقول لهذه الجماهير انها سـوف تحـكمهم حكما «اتوقراطيا» .. أو حكما لا يستهدف تحقيق العدل الاجتماعى بين المواطنين، او ببرنامج يقول أن من أهدافه التفريط فى استقلال البلاد.. أو العمل على تحقيق تبعيتها لهذه القوة العظمى أو تلك.

اذن فالجميع يتقدمون للناخبين ببرامج تتفق فى مبـادىء اسـاسية وتختلف ايضا فى مبادىء اساسية وفرعية.

والمعيار الاساسى فى التمييز فى رأيى لا بد ان يتمثـل اولا فى درجـة الوضوح التى يتسم بها البـرنامج الانتخـابى.. فغمـوض الاهـداف والبرامج يتيح للاحزاب ان تخرج عنها فيما بعد وان تجد فى التحليـلات النظرية والايديولوجية، وفى تفسيرات المفسرين والمنظرين ما يبرر هذا التناقض. أما الوضوح الشامل فهو يلزم الاحـزاب جميعـا بـالالتزام بمبادئها أمام الجماهير ويتيح للجماهير فرصة التصدى لاى خروج عن هذه البرامج ولاى «تعديل» تنفذه الاحزاب فى التطبيق!.

وضوح البرامج السياسية معيار اساسى للاختيار.. ولتحديد امـكانية التزام الاحزاب بهذه البرامج والمبادىء لكنه على نفس الـدرجة مـن

الاهمية يأتى عامل اختيار الاشخاص الذين يتصدون للدعوة لهذه البرامج والذين يسعون لتطبيقها اذا ما وصلوا عبر الانتخابات الى الحكم.

ان من أبجديات السياسة.. انه لا يحرص على الديمقراطية غير الديمقراطيين.. وانه لا يؤتمن عليها غير من ترسخت فى مفاهيمهم السياسية وتحولت الديمقراطية لديهم الى عقيدة سياسية وسلوك سياسى وطبيعى.

وعلى هذا الاساس نستطيع أن نفرق بين من يؤمنون حقا بالديمقراطية السياسية... ومن يتقدمون بها للجماهير كشعار براق لا يختلف حوله أحد.

ومن ابجديات السياسة أيضا انه لا يحرص على الديمقراطية الاجتماعية سوى من يؤمنون ايمانا عميقا بضرورة العدل الاجتماعى، ومن تحول لديهم هذا الايمان الى عقيدة سياسية والى سلوك، وعلى هذا الاساس نستطيع ان نفرق بين الداعين المخلصين لها وبين من يزينون بها برامجهم السياسية وشعاراتهم.

ومن أبجديات السياسة انه لا يحرص على الاستقلال الوطنى والاستقلال السياسى وحرية الارادة السياسية لبلاده إلا من يؤمن عبر تاريخه ومواقفه كلها باستقلال مصر ويرفض تبعيتها لأى معسكر ولاى طرف دولى .. وعلى هذا الاساس نستطيع أن نفرق بين المخلصين وغير المخلصين من رافعى هذا الشعار.. وهكذا..

ان الوضوح هو الخطوة الأولى فى تهيئة الظروف للاختيار السليم..

واختيار الاشخاص الذين يتصدون للتمثيل الحزبى هو الخطوة الثانية لضمان اختيار الاصلح.

وواجب الاحزاب السياسية هو ان تحقق للناخبين فرص الاختيار الاوسع.. بتأمين وضوح اهدافها وبرامجها.. وبتقديم الاشخاص القادرين على ترجمة الاهداف الى برامج وخطوات.

ان الحزب الوطنى يقول عن نفسه ان اهدافه واضحة.. وان برامجه لتنفيذ هذه الاهداف واضحة.. واذا طولب بتقديم نفسه للناخبين فانه يتحدث عن خطته الخمسية وعن معدلات تنفيذها.. وعن مؤشرات العام الأول منها.. وكلها فى رأيه مبشرة وخطوة جادة على طريق حل المشاكل.. ويتحدث عن عقيدته الديمقراطية المتمثلة فى الايمان بتعدد الاحزاب ومساندة الديمقراطية وكفالة حق التعبير وكفالة حق الاحزاب فى الممارسة السياسية وكفالة حق الصحف الحزبية فى التعبير عن نفسها بلا تدخل من جانب حكومة الحزب بالرغم من تعرض الحزب وحكومته لويلات الحملات المستمرة ضده فى الصحف الحزبية..

يتحدث الحزب الوطنى ايضا عن عقيدته الاقتصادية الاجتماعية وعن القطاع العام كركيزة اساسية للانتاج وعن ايمانه بدور وطنى للقطاع الخاص فى البناء والاستثمار وعن تخصصه لا ستثمارات تقدر بحوالى ٨ مليارات من اجمالى استثمارات الخطة للقطاع الخاص وعن ايمانه بالانفتاح الاقتصادى الانتاجى كسياسة لا رجوع عنها.

ويتحدث الحزب الوطنى ايضا عن عقيدته الاجتماعية وعن التزامه بتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين ودعمها بمبالغ باهظة من ميزانية الدولة. ويتحدث عن التزامه الاجتماعى بخلق فرص العمل الجديدة التى تصل الى ٤٦٠ الف وظيفة كل عام وبتعين فائض

- بـدون تعليـق -

الخريجين ودعم ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل كل المواطنين، ويتحدث عن جهوده للاصلاح الاقتصادى وعلاج خلل ميزان المدفوعات وزيادة تحويلات المصريين وبناء المستشفيات وافتتاح المدارس واقامة المصانع ومد الجسور والكبارى، ويتحدث عن رفع اجور العاملين وعن رفع مرتبات الموظفين فى سنة واحدة بمقدار ٤٨٠ مليون جنيه، وعن سعيه الدائم للربط بين الاجور والاسعار، وعن اطلاقه للحوافز لتوائم بين مستويات الاسعار ومستويات المعيشة، ويتحدث عن ضرائبه التصاعدية وعن ايمانه بقاعدة الاخذ من القادر لاعطاء غير القادر.

ويستطيع الحزب أن يقدم من الارقام والوثائق ما يدعم أحاديثه.. لا ننكر ان فرصة وجوده فى الحكم قد اتاحت له فرصة وضع البرامج موضع التنفيذ.. وفرصة تحقيق الاهداف.. والمحاجاه بما نفذ وما طبق وما تحقق من معدلات لكن ذلك لا ينفى الحاجة الى ان تقدم الاحزاب السياسية الاخرى برامجها بوضوح اكمل يتيح للناخب فرصة الاختيار بينها .. ولا ينفى ايضا الحاجة إلى تقديم الاشخاص الاكفاء الممثلين تمثيلا جيدا لهذه البرامج والافكار لكى تحقق للناخب افضل ظروف الاختيار.

ان حزب الوفد مثلا يتقدم للجماهير بتراثه الليبرالى المعروف وباسهامه غير المنكور فى الحركة الوطنية قبل عام ١٩٥٢، لكن الناخب مازال حتى الان غير قادر على التمييز الواضح بين ما يؤمن به وما يرفضه من برامج وسياسات هذا الحزب، فحزب الوفد مثلا يتحدث عن عقيدته الاقتصادية وايمانه بالنظام الاقتصادى الحر .. ولكنه لا يشرح لنا على اى اساس يمكن تنفيذ سياسة الاقتصاد الحر فى مجتمع يعيش فوق خط الفقر بقليل ولا يمكن ترك مقدراته وقوت يومه لقاعدة العرض والطلب وحدها!.

ولا يشرح لنا حزب الوفد كيف يمكن ان تدور عجلة الحياة فى مجتمع كالمجتمع المصرى وفقا لسياسة الاقتصاد الحر ومبادىء آدم سميث وحدها فى الاقتصاد، وفى الوقت الذى كشفت فيه الممارسة فى أرقى الدول الرأسمالية وأغناها أن قواعد علم الاقتصاد الحر وحدها غير كافية لتسيير دفة الحياة بسلام فى أى مجتمع.. وانه لا بد من تدخل الدولة سواء المحدود أو المتسع لتحديد أهداف الانتاج وادارة بعض المرافق الكبرى التى لا يقبل عليها النشاط الخاص، وأنه لا بد من كفالة حد أدنى من العدالة الاجتماعية فى أى مجتمع لتأمين أفضل ظروف الاستثمار للمال الخاص نفسه وقبل تحقيق صالح الجماهير العريضة !.

كذلك لا يشرح لنا حزب الوفد .. كيف يمكن مع الايمان بسياسة الاقتصاد الحر وحدها، هدم ما تم بناؤه فى السياسة الاقتصادية والمالية لمصر التى تؤمن على سبيل المثال بالقطاع العام كركيزة أساسية للانتاج ؟ أننا لا ندعى ان حزب الوفد ضد القطاع العام وقد صرح رئيسه اكثر من مرة بأنه ليس ضده، لكننا فقط نطرح هذه التساؤلات على حزب الوفد ليفسر لنا هذا التناقض.. ونطرح نفس هذه التساؤلات على باقى الاحزاب لتفسر لنا مواقفها.. ونطالبها باعلان مواقف واضحة غير مشوبة بالغموض تجاه كل القضايا الاساسية كقضايا : الاقتصاد الحر او المخطط لصالح الجماهير.. حرية التملك غير المحدودة.. أم حرية التملك المطلقة.. الزراعة الموجهة.. أم الزراعة المطلقة من كل القيود، العدالة الاجتماعية كأساس لكل المناهج أم العدالة الاجتماعية المحددة بالحدود والقيود..

نريد من كل الاحزاب ان تحدد لنا مواقفها الصريحة الواضحة من كل هذه القضايا الخلافية.. لكى يتاح للناخب أن يختار الحزب الذى يؤمن

بنفس المبادىء التى يؤمن بها الناخب.. ولكى لا يقع خلط أو تشـويش بين البرامج والاحزاب

فاننا نلاحظ بكل اسف أن بعض الاحزاب السـياسية المشـتركة فى المعركة يتجنب تحديد مواقفه بالذات فى بعض القضايا الخلافية التـى يترتب على اعلان المواقف بصراحة تامة فيها، انصراف الناخبين عنه.

ونلاحظ بكل اسف ان بعض الاحزاب يفضـل ازاء هـذه القضـايا الحساسة اعلان تصريحات غامضة او عامة او مواقف تدور حول الموقف الرسمى للحزب من هذه القضايا بأمل اجتذاب جماهير الناخبين الـى برنامج الحزب بصفة عامة دون وقوف امام بعض المبـادىء او البنـود التى تثير الخلافات.

نلاحظ هذه الظاهرة بكل أسف فى قضايا محدودة هى علـى وجـه التحديد قضايا.. القطاع العام.. الانفتـاح الانتـاجى.. عـلاقات مصر السياسية بالقوى العظمى.. تعيين فائض الخريجين.. سيطرة الدولة على أدوات الانتاج الكبرى.. دعم السلع .. الاسكان ومـوقف الـدولة منـه واسهامها فيه ببناء المساكن الاقتصادية. قضية الامن والامان وتحقيق الاستقرار.فالشعب المصرى فى غالبيته يفضل تحقيق الامن والاسـتقرار لبلاده ويفضل ان تكرس الدولة جهدها بمكافحة الارهاب ويقبل - كما اكد نوابه فى مجلس الشعب - بأن تتخذ الاجراءات لمنـع الارهـاب ولتحقيق الامان للشعب فما هو موقف الاحزاب السـياسية مـن هـذه القضية.. وكيف ترى امكان تحقيق الاستقرار وبأى وسيلة ترى امـكان تحقيق ذلك..

كل هذه القضايا مازالت تحتاج الى تحديد المواقف منها .. وتحتاج الى أن تعلن الاحزاب المختلفة مواقف واضحة صريحة ازاءها .. مواقف

تتحمل مسئولية الاختيار.. وتتحمل مسئولية أن يؤدى هذا الاعلان الى «فرز» بعض الناخبين ايجابا وسلبا بالنسبة لهذه الاحزاب.. فليس مـن صالح الناخبين ولا من صالح الاحزاب اضفاء الغمـوض علـى بعض مواقف الحزب تجنبا لفقد الناخبين.. أو سـعيا وراء التـأييد العـام.. فحزبى مؤمن بكل مبادىء الحزب هو افضل فى النهاية مـن «عـاطف» يكتشف بعد فترة تعارض ما يؤمن به مع بعض ما يؤمن به حزبه.

ثم هو فى النهاية التزام سياسى واخلاقى لهذه الاحزاب لا بد مـن أن تؤديه.. فوضوح المواقف يحقق ظروفا للاختيار.. واعلان المواقف يتيح للناخبين حق مطالبة هذه الاحزاب بتنفيذ ما سبق أن التزمت بـه مـن مبادىء وهو التزام ضرورى لا بد ان تلتزم به كل الاحزاب أمام الشعب سواء أكان فى الحكم أم خارجه.

الحــزب بيوزع البرنامج الانتخابى .. روح اجرى قبــل مايخلص . . ! !

● معركة الانتخابات
وأصول الممارسة الديمقراطية

... وشيء آخر نطالب به الجميع ـ حكومة ومعارضة ـ بعد إيضاح وتحديد البرامج الانتخابية والمواقف الحزبية من كل القضايا المطروحة، هو اعتبار معركة الانتخابات القادمة.. معركة لا غالب فيها ولا مغلوب.. ولا منتصر فيها ولا مهزوم.. بل معركة لاختيار الأقدر من بين أطراف أكفاء كلها.. والأفضل من بين عناصر صالحة كلها، والأكثر ملاءمة لظروف المرحلة من بين جماعات سياسية صادقة الرغبة فى خدمة بلادها.

● إننا لا نريد انتخابات عامة يركز فيها كل حزب جهده الأساسى على هدم الأحزاب الأخرى وتجريح قياداتها وكوادرها السياسية.

● ولا نريد معركة انتخابية تجرى تحت شعار: «انتخبنى.. لأن الآخرين غير مخلصين وغير أكفاء.. وغير وطنيين»، وإنما يريد الشعب – ونريد معه – معركة انتخابية تجرى تحت شعار: «انتخبنى لأنى الأقدر من غيرى فى هذه المرحلة بالذات على خدمة بلادى وتحقيق آمال الجماهير فى حل المشاكل وتخفيف المعاناة».

● لا نريد معركة انتخابية تركز جهدها على هدم الآخرين وتجريح القيادات.. واتهام الكوادر السياسية، وإنما نريد معركة يكسب كل حزب من دخولها – سواء فاز أو خسر – تأييد قطاعات جديدة من الرأى

العام لمبادئه وبرامجه، ويكسب منها - سواء فاز أو خسر - استقطاب اهتمام قطاعات جديدة من الشعب المصرى بأمور بلادها.. وبالمشاركة فى العمل السياسى.. وبمزيد من الانتماء.

● إننا - بلا مغالاة - نريد معركة انتخابية لصالح مصر بأكملها، قبل أن تكون لصالح أى حزب من الأحزاب.. ولصالح الديمقراطية فى معناها الحقيقى، قبل أن تكون لصالح فئة أو جماعة. [فالمعنى الحقيقى للديمقراطية - كما يقول الكاتب الأمريكى تيودور باكر - هو قيام حكومة كل الشعب.. من كل الشعب.. لصالح كل الشعب.. ومن أجل تحقيق مبادىء العدالة الخالدة.. لذلك فنحن نريد معركة ترسخ لدى الجماهير المفاهيم الصحيحة للممارسة الديمقراطية، وتعمق لديها الاحساس بأهميتها وضرورتها، وتربط لديهم بينها وبين حل مشاكل الحياة اليومية.. وأى نجاح لأى حزب فى هذا المجال هو إضافة للتراث الديمقراطى لبلادنا.. وإضافة للقوى الشعبية الوطنية المطالبة بتدعيم الديمقراطية والحريصة عليها].

فالأساس الوحيد الذى يضمن استمرار الحرية ـ كما يقول الرئيس الأمريكى الأسبق روزفلت - هو قيام حكومة قوية قادرة على حماية مصالح شعبها، وهو أيضا فى وجود شعب قوى بدرجة تمكنه من الاشراف الحقيقى على حكومته.

● نريد معركة تستفيد منها الأحزاب السياسية كلها على اختلاف برامجها ومسمياتها فى تربية المزيد والمزيد من الكوادر السياسية المتمرسة على العمل السياسى، التى اكتسبت الاهتمام بما هو أكثر من الصالح الشخصى للمواطن.. وأى نجاح لأى حزب فى هذا المجال هو إضافة لمصر وللديمقراطية، وللقوى المؤيدة لها والمدافعة عنها.

● ولا نريد معركة تسفر عن جرحى رأى أو مصابى كرامة أو مشوهى سياسة.. وإنما نريد معركة تضيف إلى القوى الايجابية المشاركة فى البناء وفى العمل السياسى.

● نريد معركة تضيف إلى رصيد مصر.. ولا نخصم منه وتوسع دائرة المشاركة وإعداد القيادات، لا معركة تضيق من دائرة المشاركة أكثر مما هى الآن فى الواقع السياسى.. أو تؤدى إلى انصراف البعض عن المشاركة تجنبا لويلات الهجوم والتجريح.

وإلى جوار كل ذلك نريد من كل الأحزاب ممارسة مسئولة للحرية والديمقراطية.. بلا مزايدة على قضية الديمقراطية التى نحرص عليها جميعا.. وبلا مزايدة على مشاكل الجماهير التى نعلم جميعا وأولنا قيادات الأحزاب السياسية، أن حلولها الجذرية تحتاج إلى برامج طويلة المدى وإلى برامج تمويل ضخمة بآلاف الملايين.

فالمشاكل الكبرى لن تحل بالوعود الطنانة ـ ولا بالهتافات الصاخبة.. ولا بالخطب الحماسية، وإنما تحل ببرامج زمنية مدروسة وبتمويل منظم يوفر الاحتياجات الضخمة من الأموال.

وعلى سبيل المثال فإن حل مشكلة المجارى وحدها فى القاهرة الكبرى يحتاج إلى أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه، كما أن حل مشكلة التليفونات على سبيل المثال يحتاج أيضا إلى ما هو أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه فى المرحلة الأولى منها.

فلا مبرر إذن لاغراق الناخبين بوعود يعرف من يطلقها استحالة تنفيذها، وليكن تنافسنا الشريف حول اختيار البرامج التنفيذية العملية والعناصر الأقدر على حمل مسئوليتها.

● **الأولوية للقضية الاقتصادية:**
التنمية المخططة والعدل الاجتماعى

ونريد من الجميع أن يتركز اهتمـــام الأحـــزاب الســـياسية خـــلال الانتخابات على المشكلة الاقتصادية التى تمس حياة المواطنين والتـــى تحتل قمة اهتماماتهم.

● فالشعب يريد سياسات اقتصادية ومالية واجتمـاعية مســتقرة، تتغير أو تعدل بتغير ظروف المجتمع ومـــدى تحقيقـــه لمـــراحل حـــل المشاكل، لا سياسات اقتصادية ومالية تتغير بانقلابات «فكرية» تحدث تحولات اقتصادية مفاجئة تؤثر على برامج تنفيذ المشروعات، أو تنقـــل المجتمع فجأة من الفكر الاقتصادى المخطط مع تشـــجيع الاســـتثمار الخاص إلى الفكر الاقتصادى غير المخطط.. وغيـــر المـــرتبط بخـــطط التنمية أو مشروعاتها.

فهذه التحولات المفاجئة تؤثر على تنفيذ البـــرامج.. وعلـــى جـــدية الحلول.. وتضيع وقتا ثمينا يهدر فى التخبط بين السياسات المتضـــاربة والمتناقضة.

● وفى هذا المجال فإننا ينبغى أن نسجل جميعا ـ حكومة ومعارضة ـ للرئيس حسنى مبارك حرصه على عدم المساس بـــأولويات الخـــطة استجابة لأية دعاوى.. أو جريا وراء المشاعر العاطفية أو تملقا لمشاعر الجماهير.

● الشعب يريد ـ وكلنا معه - سياسات اجتماعية تحـــرص علـــى تحقيق العدالة الاجتماعية كما تحرص الآن بالفعل ســـياسات الـــدولة

الاجتماعية.. وسياسات تحفظ للجميع حقهم فى الربح المشروع وتطارد فى نفس الوقت كل صور الربح غير المشروع.. وتقتص حق الدولة والمجتمع من أصحاب الثروات الطفيلية الذين يتهربون من دفع الضرائب وأداء حق المجتمع عليهم..

● الشعب يريد ذلك

.. ويريد معه سياسات جريئة ومستقرة للأسعار والدخول، تسهم فى كبح جماح التضخم وارتفاع الأسعار، وتضمن للقطاعات العريضة من الشعب الموازنة بين الدخول والأسعار.

ونحن نعرف جميعا أن إعادة مؤشرات الأسعار إلى ما كانت عليه فى الماضى هو ضرب من الخيال، لكن ذلك لا يعنى أبدا التسليم بالعجز أمام ارتفاع الأسعار.. وإنما يعني الحاجة باستمرار إلى سياسات واضحة المعالم لزيادة الأجور والحوافز بنسب تعادل على الأقل نسب التضخم وارتفاع الأسعار.. وفى هذا المجال فلابد أن تكون هذه الزيادة السنوية مرتبطة بزيادة فعلية فى الانتاج.. وألا تكون زيادة عشوائية تزيد الطين بلة وتسهم فى رفع الأسعار بدلا من محاصرتها.

وكل ما نطالب به فى هذا المجال تتضمنه بالفعل البرامج التنفيذية للخطة الخمسية التى تمثل لبلادنا الآن الأمل فى حل المشاكل وإنهاء التراكمات.. لكن ما نطالب به هو أن تضع كل الأحزاب السياسية خلال الانتخابات هذه الأهداف الرئيسية نصب أعينها.. وأن تتحاور حولها.. وأن تتبادل الآراء فيما تم تنفيذه منها وفيما زال ينتظر دوره فى التنفيذ.

فاننا لم ندع من قبل ولا ندعى أننا قد أنهينا المشاكل.. ونسفنا الأزمات وبلغنا حد الكمال.. إنما نقول دائما اننا على الطريق.. واننا

نحتاج إلى المزيد من قوة الدفع وإلى الاختيارات السليمة وقد نقدنا من قبل تأخير تنفيذ بعض المشروعات.. ونقدنا بعض الاختيارات والأولويات لكن ذلك كله لا يقلل من أهمية ما جرى وما تحقق.. ولا ننكر على أحد جهده وعطاءه على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وهذا ما نطالب به الأحزاب جميعا.. أن ندخل معركة الانتخابات بأعين مفتوحة على القصور وعلى الانجازات في نفس الوقت.. وبعقول مفتوحة تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله.. وترى الايجابيات والسلبيات.. فتعترف بالايجابيات وتدين السلبيات.. وهكذا تتلاقى الجهود في خدمة مصر وفي العطاء لها.. وتكون المعركة الانتخابية كلها لصالح مصر ولشعبها ولخيرها.. وتكون بالعقل معركة بلا غالب ولا مغلوب.. فالجميع يتنافسون في خدمة مصر ويعملون لصالحها ويتسابقون لحمل الأمانة عنها.

انتخبونى فأنا خير من يصلح لكم
انتخبونى فأنا الأصلح لكم ..

الفصل الثانى

المسئولية الحزبية بين:
اختيار المرشحين واسلوب الدعاية.

إذا كان مدى وضوح البرامج الانتخابية التى أعلنتها الاحزاب قبل المعركة هى مسئولية أساسية للاحزاب أمام الجماهير لكى تتيح للناخبين الفرصة الكاملة للاختيار بين ما تؤمن به وما لا تؤمن به من برامج ومبادئ؟

وإذا كان سعى الأحزاب لحشد جماهير الناخبين واجتذاب أصواتهم لا بد أن يواكبه اصدار برامج انتخابية واضحة خالية من الغموض والتعميمات ولو أدى ذلك الى «فرز» بعض قطاعات الرأى العام غير المؤيدة لهذه البرامج بعيدا عنها.. وأن اجتذاب أصوات الناخبين ببرامج عامة تتجنب القضايا الخلافية لا يفيد التجربة الديمقراطية.. ولا يفيد الاحزاب السياسية نفسها.. فضلا عن انه يتعارض مع الامانة السياسية المطلوبة من كل الاحزاب على السواء.

إذا كان كل هذا صحيحا فلا بد أن نضيف الى هذا الاعتبار الهام.. عاملا لا يقل اهمية عنها هو ضرورة أن تكون قوائم مرشحى الاحزاب التى ستدخل بها الانتخابات.. لا تقل وضوحا وتعبيرا عن مبادئها وفكرها من البرامج الانتخابية.

وهذه هى مسئولية أخرى خطيرة من مسئوليات الاحزاب السياسية أمام الجماهير.

ان مبادئ وافكار الاحزاب سوف تترجمها البرامج الانتخابية فى خطوات وبنود محددة تعلن للناخبين انها سوف تلتزم بها اذا ما فازت بثقة الناخبين وتولت حكم البلاد.

لكن الاشخاص الذين تتقدم بهم الاحزاب لنيل ثقة الناخبين فى برامجها.. لا بد أن يعبروا هم أيضا تعبيرا صادقا وأمينا عن هذه المبادئ والافكار..

● فليس من الامانة السياسية مثلا أن تتقدم بعض الاحزاب بقوائم «توفيقية» تضم اشخاص من اتجاهات سياسية واجتماعية متباينة ثم تتقدم بهم للناخبين معلنة أنهم يمثلون مبادئ الحزب وبرامجه.

● وليس من الامانة السياسية ان تتقدم بعض الاحزاب بقوائم تضم مرشحين يمثلون تيارات سياسية غير معبر عنها فى برامج الحزب الاساسية او برامجه الانتخابية.. لمجرد اكتساب الاصوات أو بتأثير الحسابات الانتخابية وحدها ... كاتجاه حزب ما لتقديم بعض الوجوه الناصرية ضمن قوائمه بالرغم من اختلاف توجهات الحزب الاساسية عن التوجهات الناصرية، او اتجاه حزب آخر لتقديم بعض الوجوه الممثلة لتيارات دينية معينة رغم الاختلاف الجذرى بين مبادئ الحزب العلمانية الليبرالية وبين التيارات الدينية التى يمثلها هؤلاء الاشخاص.

● وليس من الامانة السياسية ان يتقدم حزب آخر باشخاص لم يعرف لهم موقف سياسى محدد طوال السنوات الثلاثين الماضية.. او لم يعرف عنهم سوى رغبتهم المستمرة فى «الوجود» باستمرار فوق المسرح

السياسى مع كل التنظيمات.. ومع كل البرامج والمبادئ السياسية املا فى المشاركة والتماسا للنفوذ .. بحيث نحار فى تحديد هوياتهم السياسية ومبادئهم وافكارهم.

● ليس من الامانة السياسية كل ذلك. فحزب الوفد مثلا تفرض عليه مسئوليته تجاه الناخبين الا يتقدم لهم الا بمن يؤمنون حقيقة وفعلا بفكره الليبرالى المعروف، وحزب التجمع تفرض عليه مسئوليته الا يتقدم للناخبين الا بمن يعبرون حقيقة وفعلا عن فكره السياسى والاجتماعى.

هناك فرق بين البرنامج والمؤيدين له. وبين الوجوه التى يريد الحزب ضمها للاستفادة منها فى قوائمه جذبا لأصوات الناخبين. خاصة وان كانت هذه الوجوه ليست فى الاصل اعضاء فى حزب التجمع. فالعبرة دائما بالنسبة لاى حزب هى فى ممثليه الحقيقيين وليست الوجوه المقحمة عليه بغرض عملية الانتخابات. الاصل ان يتوجه كل حزب بوجوهه الحقيقية للناخبين عملا بمبدأ الامانة السياسية، وبدون الرضوخ للاعتبارات الانتهازية الخاصة بالانتخابات.

نحن لا نتحدث الان عن الذين يسيطرون على حزب، او عن توجهاتهم الحقيقية يسارا او يمينا فذلك ليست القضية الآن.

وأحزاب العمل والاحرار والامة تفرض عليهم المسئولية السياسية نفس الشىء.

● أما حزب الاغلبية فمسئوليته مضاعفة فى اعداد قوائمه واختيار مرشحيه ممن يعبرون حقيقة وفعلا عما يطرحه الحزب من مبادئ وشعارات وتوجهات.

انها مسئولية مشتركة من الجميع.. وعلينا جميعا ان نتمسك بحقوقنا

كناخبين فى أن تلتزم الاحزاب بهذه المسئولية أمامنا.. مسئولية ان تتقدم لنا الاحزاب ببرامج انتخابية دقيقة ومحددة، وبقوائم انتخابية معبـرة تعبيرا امينا عن مبادئ الاحزاب وتوجهاتها ... وأية مخالفة لهذا الالتزام تدخل فى رأيى فى باب الخداع السياسى والالاعيب الانتخابية على حساب ثقة الناخب فى الاحزاب المتنافسة.

أننا لا نحجر على حق احد فى ممارسة العمل السياسى .. لكننا نتمسك بحقوقنا كمواطنين فى الا يخدعنا احد.. ونتمسك بحقوقنا كناخبين فى الا يندرج تحت قائمة الحزب الوطنى مثلا الا من يمثل مبادئه.. وفى قـائمة الوفد الا من يمثل مبادئ الوفد وفى الا يندرج تحت قائمة التجمع الا من يمثل مبادئ التجمع وهكذا.

لماذا رفضت المعارضة القائمة الموحدة؟!

● اما باقى التيارات الاخرى ففرصة العمل السياسى يحددها القانون امامها ويرسم لها طريقة التعبير عن نفسها.. وهى ان تتقدم لتـأسيس احزاب سياسية معبرة عنها بالطرق المشروعة ووفقا لقانون الاحـزاب.. وفى القضاء حماية للجميع.. فمن لم يستطع ان يستكمل الشكل القانونى لاعلان تنظيمه السياسى، فليست الانتخابات القادمة هى آخر المطاف.. وليواصل سعيه لابراز وجوده السياسى بالطرق المشروعة خلال السنوات القادمة. أما التحالفات غير المبدئية.. واما التخفـى تحـت عبـاءات سياسية لا يؤمن بها اصحابها.. فليسا من الامانة السياسية المـطلوبة ممن يتصدى لخدمة الجماهير وتمثيلها فضلا عـن تحمـل مسئـوليات «حكمها» فى المستقبل.

لقد سعى احد احزاب الاقلية على سبيل المثال سعيا محموما لاقناع

باقى احزاب المعارضة بالتقدم للانتخابات القادمة بقائمة موحدة تضـم كل احزاب المعارضة.. وكان وراء هذا السعى دافع واحد هو أن الحزب قد تعرض لموجة انقسامات خطيرة وموجة «هجرة» منـه الـى احـد الاحزاب المعارضة الجديدة شملت استقالة نائب رئيسه.. ولجوء وكيلـه الى ساحة الحزب الجديد واستقالة ممثله الوحيد فى مجلس الشعب ، ولم تعد امام حزب الاقلية أية فرصة لخوض غمار المعركة إلا من خلال قائمة موحدة. وهى فكرة غير قانونية فى رأيى اذ كيف أطلب مـن النـاخب ان يعطى صوته لقائمة تضم ممثلين لليمين والـوسط واليسـار فى خنـدق واحد.. وكيف يمكن فرز الاتجاهات السياسية المؤيدة لكل تيار من هذه التيارات خاصة وان احزاب المعارضة لا تواجه حكما «مدموغا بعـدم الوطنية» بحيث يمكن لها أن تتجاوز خلافاتها فى سبيل هدف «قـومى» واحد هو «اجلاء» هذا الحكم غير الوطنى عن مقاعد المسئولية فى مصر.

فالقول بذلك هو ضرب من الهراء.. فالحكم القائم فى مصر حكم وطنى باعتراف كل الاحزاب السياسية والتيارات السياسية المـوجودة علـى الساحة. وتوجهاته القومية والسياسية، والاجتمـاعية تحـظى بتـأييد الاغلبية الساحقة من الجماهير بل والاغلبيـة العـظمى مـن احـزاب المعارضة .. فوطنية الحكم ليست مطروحة للنقاش.. ووطنيـة القيـادة السياسية واستقلاليتها وتعبيرها الامين عـن آمـال وآلام الجمـاهير الساحقة فى مصر ليست موضوعا للمجادلة. وايمان القيـادة السـياسية بضرورة أن يعبر الحكم عن مصالح الأغلبية الساحقة مـن الجمـاهير ليست قضية للجدل.

ولعل ايمان قيادات الاحزاب السياسية بذلك كان هو السبب الاساسى لرفضها الاستجابة لمطلب القائمة الموحدة.. ومطلب العمل الجبهوى..

فالعمل الجبهوى فى كل التجارب السياسية المعروفة لا يستكمل شروط قيامه إلا بوجود قضية قومية تلتف حــولها كل القيــادات الســياسية المتباينة والمتنافرة، أو بوجود حكم غير وطنى وغير ديمقراطى لا يعبــر عن مصالح الجماهير الساحقة، فتسعى الاحزاب المعارضة للتــكتل فى عمل جبهوى لاقناع الجماهير بسحب ثقتها منه.

وهذه كلها ظروف سياسية غير متوافرة الان فى ساحة العمل السياسى فى مصر.. وأى ادعاء بغير ذلك هو انكار صريــح للحقــائق ولعــل ذلك مما يزيد من صعوبة المهمة امام احزاب المعارضة.. فــوجود قيــادة سياسية متطهرة «بيوريتان».. مؤمنة بقضــية العــدالة الاجتمــاعية.. «منحازة» لمصالح الجماهير العريضة وساعية جهدها لجعــل الحــكم معبرا تعبيرا دقيقا عن مصالح الجماهير العريضة.. وساعية الى دعــم الديمقراطية والدفاع عنها.. وعاملة جهدها على تخفيف المعــاناة عــن الجماهير.

كل ذلك يجعل من قضية العمل الجبهوى .. قضية غير ذات مضمون.. وغير قابلة للنجاح والصمود.. وهذا ما ادركه بصدق قــادة الاحــزاب السياسية فى مصر.. وما نسجله لهم.. أمانة وصدقا، حتــى رغــم بعض التجاوزات.

وعلى نفس الدرجة من أهمية وضوح البرامج الانتخابية لــلأحزاب، وصدق تعبير قوائم مرشيحها عن مبادئ هذه الأحزاب وأفكارها، يــأتى اسلوب الدعاية الانتخابية الذى تنفــذه الأحــزاب خــلال المعــركة الانتخابية !

هو بكل تأكيد حجر الزاوية فى المهمة الانتخابية خلال هذه المــرحلة وهو البرهان المصدق على ما اذا كانت الأحــزاب الســياسية تغلــب

المصلحة القومية العامة على مصالحها الحزبية الضيقة..أو العكس..

ولأننا نؤمن بوطنية الجميع.. وبصدق رغبتهم جميعا فى خدمة بلادهم كل حسب اجتهاده.. وكل حسب رؤيته، فإننا نطالب الجميع - حزبا حاكما ومعارضة - باحترام عقول الناخبين خلال دعوتهم لأحزابهم.. ونطالبهم قبل كل شيء بالحرص على صالح بلادهم خلال حماسهم لأنفسهم وخلال اندفاعهم للدعوة لمبادئهم وافكارهم وقوائمهم الحزبية.

اننا لا نريد لأحد أن يندفع وراء رغبته المشروعة فى نيل ثقة الناخبين وفى تحمل امانة المسئولية عن شعبه وبلاده، فيجافى الحق ويخاصم الموضوعية لكى يجتذب الى حزبه وقوائمه المزيد من الأنصار والمؤيدين.

لا نريد لأحد أن يعتمد بعض الأساليب والتكتيكات الانتخابية غير الموضوعية لاجتذاب اصوات الناخبين بحجة ان الغاية الشريفة وهى المشاركة فى الحكم وتنفيذ البرامج السياسية والاصلاحية قد تبرر الوسيلة غير الموضوعية وهى الدعاية الحزبية غير الآمينة والدعوة غير الصادقة وغير العقلانية.

التقييم والنقد الموضوعى والديماجوجية السياسية

لا أقصد بذلك أحزاب المعارضة التى ترغب فى المشاركة عن طريق الانتخابات وحدها، وانما اعنى الجميع حزبا حاكما ومعارضة، فالجميع مطالبون بالتقييم الموضوعى للقضايا ومطالبون بمخاطبة عقول وضمائر الناخبين، لا مشاعرهم أو عواطفهم.. أو أحلامهم. والجميع مطالبون بالبعد عن «الديماجوجية» السياسية.. خلال الدعوة لأنفسهم ولأحزابهم.

فأسلوب شجب كل شيء.. وإنكار كل شيء.. وعدم الاعتراف للحكومة الحاضرة بأى انجاز أو نجاح فى أى مجال أيا كان الحزب الذى تمثله هذه الحكومة.. ليس الأسلوب الأمثل لدعوة للأحزاب السياسية المشاركة فى الانتخابات.

واسلوب التركيز على السلبيات الجزئية.. واغماض الأعين عن الايجابيات والانجازات. ليس هو الأسلوب الصحيح الذى يحقق صالح الأحزاب وصالح البلاد.

كما أن أسلوب إنكار هذه السلبيات الجزئية من جانب حزب الأغلبية.. وأسلوب صبغ كل شيء باللون الوردى.. ليس أيضا هو الأسلوب المفيد لبلادنا.. ولا للتجربة الديمقراطية فى امتحانها الصعب أمام معركة الانتخابات.

إننا لا نريد من الجميع سوى الموضوعية.. وسوى التقييم السليم للايجابيات والسلبيات.. وسوى التفهم الموضوعى لحجم المشاكل التى تواجه بلادنا، والتى ستواجه حكومة أى حزب ينجح فى نيل ثقة الناخبين ويقود دفة البلاد خلال السنوات الخمس القادمة.

إن الأحزاب السياسية فى الديمقراطيات العريقة تهاجم الحكومات الحاضرة خلال معركة الانتخابات فى سياساتها الداخلية والخارجية وتسعى لاقناع الناخبين بقدرتها على تحقيق الأفضل والأصلح لبلادها لو تولت الحكم.. وهذا مشروع ومقبول ولكن بأى طريقة وبأى اسلوب؟ هذه هى القضية!.

إن المؤتمرات الانتخابية التى تسبق الانتخابات تعتمد دائما على تقديم تقييم شامل لسياسات الحكومة الحاضرة تقييم علمى مدروس

يستند الى الدراسات، والأرقام والاحصائيات.. والى بحوث الرأى العام والاستقراءات لتثبت ف النهاية أن ما تحقق عن طريق الحكومة الحاضرة «ليس كافيا» و «ليس مرضيا».. وأقل بكثير مما كان من الممكن تحقيقه لو اتبعت السياسات الصحيحة أو نفذت الاصلاحات المطلوبة.

■ **وهذا هو جوهر القضية!**

أن هذا التقييم.. ولأنه تقييم وليس كلاما أهوج بعيدا عن المسئولية، لابد أن يتضمن اعترافا علنيا أو ضمنيا بجهود الحكومة الحاضرة ف بعض المجالات، ثم يليه تأكيد بالدراسة والأرقام بأن ما تم ليس هو المطلوب او انه اقل بكثير مما كان ينبغى تحقيقه لو نفذت البرامج تنفيذا سليما..

وهذا ما نفتقده ف المؤتمرات الانتخابية التى شهدناها حتى الآن والتى سنشهد المزيد منها قبل الانتخابات.

ان المؤتمرات الانتخابية ف انتخابات الدول العريقة ديمقراطيا تتردد فيها غالبا عبارات من نوع «ليس كافيا»، «غير مرض».. و «كان من الممكن تحقيق الأفضل» و «ان النتائج غير طيبة لأن السياسات غير ملائمة للمرحلة» و «جهود قاصرة.. وليست جهودا كافية».

أما ف مؤتمراتنا فاننا نستخدم عبارات من نوع «حكومة لا تستحق احترام المواطنين» وتجار الأسمنت وتصاريح الحديد»، «حصلوا على المساكن الشعبية لأنفسهم ولأقاربهم» و «لم يفعلوا شيئا ولن يفعلوا شيئا» و «كل ذلك من نتائج سياسة الانفتاح»! إلخ. هذه العبارات المطلقة التى لا تقدم تقييما علميا للمشاكل ولا تطرح رؤية متكاملة لحلها..

إن المؤتمرات الانتخابية فى الديمقراطيات العريقة تركز بالفعل على السياسات الداخلية فى أحاديثها ومناظراتها ومناقشاتها لـكنها تخصص جانبا هاما منها لتقييم السياسات الخارجية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية وتقدم عرضا أمينا لهذه السياسات، قد يختلف معها وقد يتفق معها.. لكنه فى النهاية عرض أمين موضوعى لهـذه السـياسات يـدرك حقيقة الأوضاع الدولية.. والمتغيرات العالمية ويدرك أهمية تفـاعلاتها مع السياسة الخارجية لبلاده، لذلك فهناك غالبا حدود دنيا للاتفاق حولها بين احزاب المعارضة والحزب الحاكم.. وهناك خطوط عريضة ليسـت موضعا للجدل بينها.. بل أن هناك من الأحزاب ما لا يـرى اى وجـه لانتقاد السياسات الخارجية لحكومة بلاده، فيعترف بذلك صراحة مكتفيا بالاختلاف معها فى بعض جوانب سياساتها الداخلية.. ولا يرى بأسا فى ذلك ولا عيبا !

فهل نرى شيئا قريبا من ذلك فى مؤتمراتنا الانتخابية ؟.. أم أن البعض لا يرى فى المعارضة سوى معارضة كل شىء، وسوى مهاجمة كل شـىء غير مدرك انه يضع نفسه فى امتحان صعب لو قدر لحزبه أن يتولى الحكم فوجد نفسه ملزما بمراعاة حقـائق السـياسة الخـارجية.. ثـوابتها ومتغيراتها. ومضطرا - أراد أو لم يرد - الـى تجـاهل شـعاراته وقذائفه الكلامية خلال الانتخابات، ومضطرا الى «تنـظير» المـوقف وتأليف الدراسات فى مبررات العدول عن السياسات التى سبق أن اعلنها «حزبنا العظيم» فى حمى المعركة !.

فى المؤتمرات الانتخابية فى الديمقراطيات العريقة تـركز الأحـزاب جانبا أساسيا من نشاطها على نقد سياسات الحكومة الحاضرة بالأرقام والدراسات، وهو أمر مشروع ومطلوب، لكنها تركز الجانب الأهم منهـا

على عرض برامجها ومبادئها وتقديم مرشحيها للناخبين بوضوح شديد.. وضوح يسمح للناخب بالاختيار.. والمفاضلة والمقارنة.. وليس بتعتيم وتعقيم يضل معهما الناخب طريقه إلى الاختيار السليم.

وفى هذا المجال بالذات تتضاعف اهمية النقد الموضوعى لسياسات الحكومة الحاضرة.. ليس فقط من باب الحرص على الصالح العام والحقيقة.. وانما أيضا من باب الحرص على المصالح الحزبية لهذه الأحزاب نفسها.

إن إنكار كل شيء يحبط قدرة العاملين على مواصلة الجهد والعطاء.. وعلى اقتحام المشاكل ومتابعة حلولها.. هذا صحيح لكنه من ناحية اخرى يفقد ثقة الناخب فى الحزب والمرشح اللذين يعتمدان هذا الاسلوب، ولا اسلوب سواه!

■ إذ كيف تطالبنى كناخب بأن أعطيك ثقتى..وأن أسلمك أمانة تمثيلى فى المجلس النيابى.. وأن أفوضك فى حكم البلاد نيابة عنى.. وأنت تبدو لى من خلال دعوتك الحزبية لى غير عادل فى أحكامك.. وغير منصف فيما تقول، بدليل أنك لا ترى من الألوان جميعا سوى لون السواد، ولا ترى فيما يجرى على الساحة من عرق وجهد وبناء وعطاء سوى جمود وسكون وموات؟.

■ وكيف تطالبنى كناخب بأن أصدق أنك سوف تنجح فى حل المشاكل الكبرى التى تواجهنى كمواطن بأفضل مما تفعل الحكومة الحاضرة.. وأنت تبدو لى من خلال دعايتك غير مدرك لحجم هذه المشاكل ولا لحجم الصعوبات التى تتعرض لها جهود اقتحامها وحلها.. وأبسطها صعوبات التمويل الضخم بمليارات الجنيهات؟

■ وكيف تطالبنى كناخب بأن اقتنع بأنك سوف تنجح فى حل مشاكل المجارى والاسكان والمواصلات والتليفونات وغيرها.. وأنت غير قادر على رؤية خلية النحل التى تطن فى كل مكان محاولة اقتحام المشاكل.. بشق الانفاق وإقامة الكبارى واستصلاح الأراضى والعودة لبناء المساكن الشعبية بأقصى الطاقة وأقصى الجهد.

وأنت أيضا غير قادر على الاعتراف بأن بلادنا تواجه مشاكل مجتمعها بخطط التنمية الشاملة.. لا بجهود الترقيع والاصلاح وأن بلادنا تلتزم بخطة التنمية ببعديها الاقتصادى والاجتماعى فتتيح لمن شاء أن يشارك فى البناء.. أن يشارك وأن يساهم فى توفير احتياجات المجتمع وأن يحقق الأرباح المشروعة، لكنها تتدخل لتحقيق الأهداف الاجتماعية ولتحقيق العدالة الاجتماعية.

وكيف تطالبنى بأن أؤمن بصدق تحليلاتك السياسية والاجتماعية.. وأنت مازلت تغمض العين عن التغيرات الحقيقية التى جرت فى فلسفة الحكم والتى ترى فى العدالة الاجتماعية مسئولية أساسية من مسئوليات الحكم... بعد أن أدى تراجع الاعتبارات الاجتماعية فى فترة تجارب سياسة الانفتاح إلى خلخلة فى التركيبة الاجتماعية فى بلادنا - وإلى إطلاق غول الحقد الاجتماعى - وغول التطرف والعنف.

إننا لا نطالب أحدا بألا ينقد ما يراه يستحق النقد وبألا يدين ما يراه يستحق الادانة.. بل على العكس فإننا نطالب للجميع بحق النقد.. وبحق التعبير وبحق المشاركة.. وبحق عدم الايمان إلا بما يقتنع به لا بما يراد منه أن يؤمن به.

لكننا أيضا نطالب الجميع حزبا حاكما وأحزاب معارضة بأن تكون أحكامهم عادلة وموضوعية.

نطالبهم بأن ينقدوا سلبيات ما قبل الثورة.. وبأن يشيدوا بــايجابيات هذه الفترة الهامة من تاريخ بلادنا.

نطالبهم بأن ينقدوا سلبيات فترة عبد الناصر وأن يعترفوا بايجابياتها وأن ينقدوا سلبيات فترة حكم السادات وان يعترفوا بايجابياتها.

فبذلك تتسع دائرة الموضوعية.. وتتزايد فرص التقييم السليم لــكل القضايا والمشاكل.

وليكن شعارنا جميعا خلال المعركة القادمة هو: قل كل مــا تــريد وبحرية تامة وبلا تحفظ، ولكن كن عادلا فى أحكامك، فإنك بــذلك تخـــدم بلادك.. وتخدم الحقيقة.. وتخدم نفسك أولا.. وأخيرا !

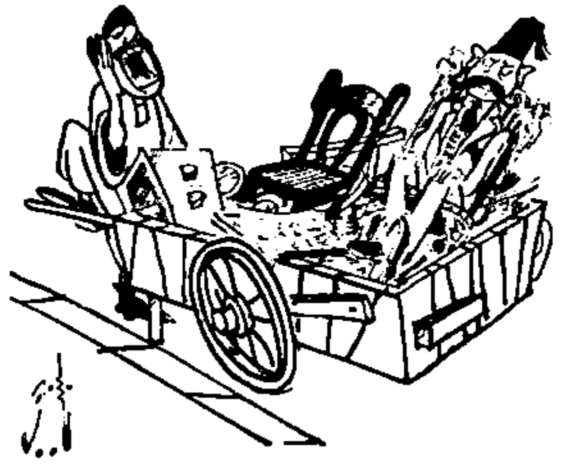

... كـل حـاجة قـديمة للبيــع ...!!

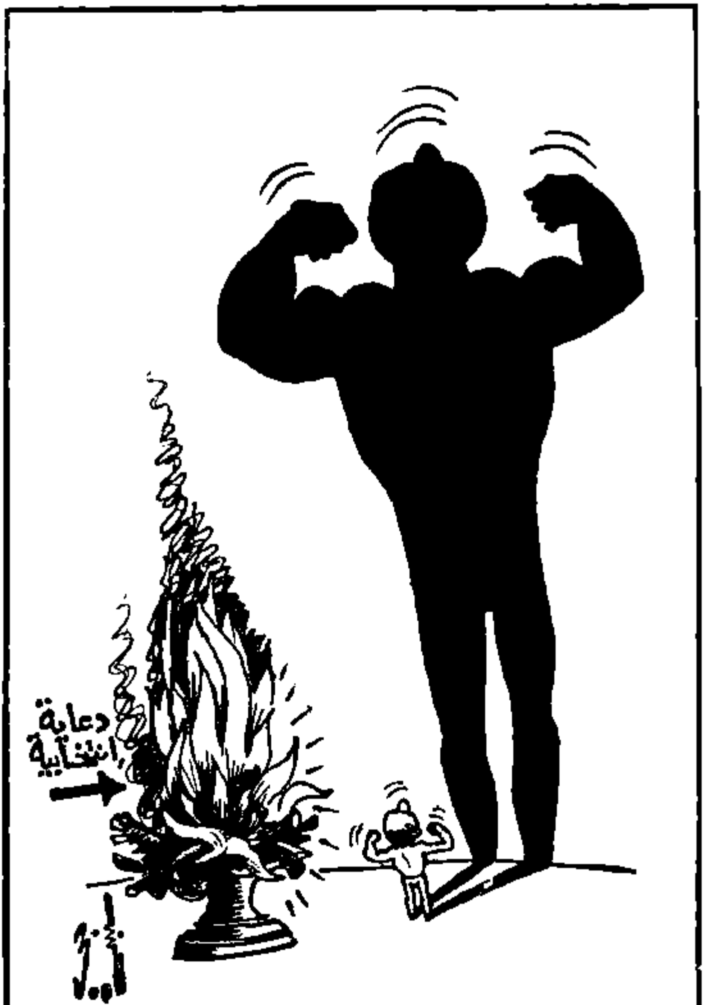
دعاية
انتخابية

الفصل الثالث

قضية الدين :
بين تسجيل المواقف والمزايدة..
وبين المطالب الخيالية والمغامرة..

ويقترب بنا الحديث بعد كل ذلك إلى « المنطقة الخطرة » التى يتحسس الكثيرون قبل الاقتراب منها تجنبا لشظايا الألغام المزروعة حولها أو ايثارا للسلامة فى الجو المكفهر.. أو نأيا عن تعريض النفس لسهام النقد والتجريح.

ولأنى أؤمن دائما بأن تجاهل المشاكل لا يسهم فى حلها.. وإنما يساعدها على النمو والتضخم تحت السطح الهادئ كجبال الثلوج التى تبدو فوق سطح الماء كرؤوس الأشجار الصغيرة لكنها تخفى تحتها جبالا شما تتكسر على جوانبها السفن!

ولأنى أؤمن بأن مناقشة القضايا الخطرة ضرورة للصالح العام.. ومسئولية أساسية من مسئوليات القلم، فانى اسمح لنفسى بأن ابدى بعض الملاحظات وأن اطرح القضية على بساط البحث بلا أشواك مستعدا لمناقشة كل الآراء.. ووضع كل الاتجاهات موضع الدراسة والحوار بلا حساسيات.

وإذا اتفقنا في البداية على أن دافعي الأول هو التنبيه إلى الخطأ ومحاولة العلاج قبل استفحال الداء.. فانى أقول انني ألمح الآن فى ممارسات بعض الأحزاب للعمل الانتخابي.. وفيما أعلنته من برامجها الانتخابية.. محاولة لوضع قضية الدين على مائدة الانتخابات.. ومحاولة لاستخدامها بشكل أو بآخر فى تحقيق أهداف انتخابية.

وخلال رصدي لهذه الظاهرة الانتخابية «الجديدة» استطيع أن ألمح ثلاثة اتجاهات أساسية محددة هى:

١ ـ حرص عدد من الأحزاب التى تتناقض مبادئها الأساسية وجذورها الفكرية على اضافة نص أو أكثر فى برنامجها الانتخابى للمطالبة بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية.. فى نفس الوقت الذى ينص فيه الدستور المعدل لبلادنا على اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الأساسي للتشريع فى مصر!

٢ ـ محاولة حزب صغير هلامى النشأة والتكوين الهاب الخيال الدينى وجمع المؤيدين له بالمطالبة بانشاء قيادة دينية روحية تحقق عالمية الاسلام وتعقد إمامة المسلمين فى الدنيا لامام واحد ينتخب من بين هيئات كبار علماء المسلمين فى العالم الاسلامي. على غرار صورة البابوية الكاثوليكية القائمة الآن.. مع ما يبدو من خيالية الفكرة.. ومجافاتها للمفهوم الصحيح لفكرة عالمية الاسلام.

٣ ـ محاولة بعض الأحزاب للتعامل مع اقباط مصر وهم جزء لا يتجزأ من نسيج شعب مصر الموحد عبر التاريخ الطويل وعبر وحدة الآمال والآلام والأهداف، كجماعة انتخابية خاصة على غرار الجماعات الانتخابية المعروفة فى الولايات المتحدة، ويرتبط بهذا الاتجاه الغريب على شعب مصر، محاولة وضع بعض الأحزاب قضية قداسة البابا شنودة

خلاص.. ماعدتش
آكل من الكلام ده.
مرشح
البرنامج الانتخابي

على مائدة الانتخابات.. وادراجها بصدق الرغبة أو بحسابات الأصوات على بنود برامجها الانتخابية.

هذه هي الاتجاهات الثلاثة التي لمستها من خلال متابعتي لخط العمل السياسي الانتخابي في مصر خلال الفترة القصيرة الماضية.. والتي أطرحها الآن للحوار استجلاء للحقائق.. وطرحا لقضايا لا يجوز تجاهلها أو الدوران من حولها.

●● فأما قضية الشريعة الاسلامية السمحاء.. فيكفي للدلالة على أن حرص بعض الأحزاب على ادراجها في برامجها الانتخابية.. يأتي أساسا بدافع الحرص على «تسجيل المواقف».. واعلان هوية جذابة لجماهير الناخبين.. بغض النظر عن تصادم ذلك مع حقائق موضوعية في مصر الآن، أو عن تصادم ذلك مع بعض المنطلقات الفكرية لهذه الأحزاب.

يكفي لكل ذلك أن أورد نصا من برنامج انتخابي لأحد هذه الأحزاب ومناقشته.

يقول هذا النص من البرنامج أن من بين مطالب الحزب وبرنامجه إذا ما تولى الحكم: «اعتبار الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ودعم المساجد والكنائس ودور العبادة».

وهو نص خلاب يبدو في ظاهره أملا للجميع.. لكنه عند المناقشة والتحليل تتضح على الفور الحقائق التالية:

■■ ان هذا النص في صلبه الاساسي وارد بالفعل في الدستور المعدل لبلادنا الذي ينص صراحة ووضوحا على اعتبار الشريعة السمحاء المصدر الأساسي للتشريع. وهو نص يقول علماء الدين الاسلامي الأجلاء

أنه يتفق مع الواقع القانونى لمصر فى الجانب الأعظم منه، وأن المزايدة بقضية تطبيق الشريعة أمر غير مقبول يتصادم ويتعارض مع أخلاقيات الاسلام، خاصة حين تكون هذه المزايدة لتحقيق اهداف سياسية أو شخصية ضيقة، فى حين أن القضية أكبر وأجل من أن تستغل فى مرحلة معينة أو فترة زمنية معينة هى فترة الانتخابات، فاذا ما انقضت المرحلة تراجعت القضية إلى الظل فى مجال اهتمام الحزب أو الأحزاب المعينة، وانصرفت إلى دعاواها واهتماماتها الأساسية التى لا تولى اهتماما كبيرا أو صغيرا بقضية الشريعة أو قضية استلهام أحكامها فى التشريع وهذه انتهازية سياسية.. وميكيافيللية نربأ بأحزابنا جميعا عن الوقوع فيها.

أما ما يبدو فجأة من ارتداء البعض ممن لم يعرف عنهم من قبل «الجهاد» فى سبيل تطبيق الشريعة، لقميصها خلال معركة الانتخابات فهو أمر يدعو للعجب حقا، وأمر يثير تناقضا غريبا بين معتقدات بعض الجماعات السياسية الأساسية وبين شعار تطبيق الشريعة الوارد فى برامجها.

●● أننا لا نفتش فى الضمائر.. ولا نؤمن أبدا بأن من حق أحد أن يكفر أحدا بقرار منه أو أن يشق الصدور للكشف عن ايمان اصحابها، ونعرف ايضا أن بعض الأحزاب الماركسية فى العالم قد تجاوزت موقف العداء الفلسفى للأديان عموما وموقف اعتبارها «أفيونا للشعوب» إلى موقف اعتبارها اختيارا شخصيا للفرد من حقه أن يؤمن بها وأن يمارس شعائرها ولكن دون رفض أو تأييد من السلطة المذهبية، وهو موقف متقدم كثيرا عن مواقف هذه الأحزاب فى مطالع القرن وعن ممارسات الفترة اللينينية ضد المسلمين فى الاتحاد السوفيتى حين شنت حملات الابادة والتهجير ضدهم، وحين «انقرض» حوالى ٤٠٪ من سكان

الجمهوريات الاسلامية فى الاتحاد السوفيتى.

ونعرف أيضا ان هذا الموقف هو موقف متقدم نسبيا عن موقف المؤتمر السابع للحزب الذى عقد فى موسكو سنة ١٩٢٧ وكان من أهم قراراته «ضرورة العمل على «ضبط» الرجعية الدينية وتصفيتها فى كل مكان والحيلولة دونها ودون تمزيق وحدة القوى الثورية!.

ونعرف أن هذا الموقف الأخير لبعض الأحزاب الماركسية وخاصة فى أوروبا هو موقف متقدم نسبيا، عن موقف الحزب الأب لكل الأحزاب الذى يرى كذبا وضلالا - أن الاسلام لا يصلح لقيادة الحياة وأنه لابد من تكوين كوادر سياسية بارزة فى الدول الاسلامية تعمل على مكافحة الاسلام عقائديا وسياسيا، يتم تدريبها على ذلك فى معهد انشىء بقسم الدراسات التاريخية بجامعة آسيا الوسطى بطشقند فى عام ١٩٦٠. ونعرف أن ذلك يعد تقدما نسبيا عن موقف مجلة «العلم والدين» السوفيتية التى نشرت العديد من الدراسات التى تصب سخريتها وتهكمها على الدين الاسلامى الحنيف.

● نعرف كل ذلك.. وقد نعرف أيضا ان البعض يفسره باستسلام هذه الأحزاب العقائدية الماركسية للاعتراف بأن أهم ما يصد عنها الجماهير العريضة فى أى مجتمع اسلامى أو مسيحى هو موقفها التاريخى من الأديان.. لذلك فلابد من تجاوز هذا الموقف «المتخلف» من الأديان عموما واعتبارها قضية شخصية متروكة للفرد ولعلاقته الخاصة بربه.

● نعرف كل ذلك.. لكننا نعرف ايضا ان هذا الموقف «المتقدم» لا يتجاوز هذه الحدود.. حدود عدم الاعتراض على ايمان الشعوب بأديانها وممارستها لشعائرها.. وأن موقف الأحزاب الماركسية فى

السلطة مهما كان تفهمها لأهمية الدين وضرورته، لا يتجاوز ابدا موقف عدم الاعتراض إلى موقف التشجيع أو الدعم أو الدعوة للدين أو الدعوة لتطبيق أحكام الشريعة على حياة البشر.

فكيف نفسر إذن ادراج هذا النص فى برامج أحزاب تضم جماعات أساسية تؤمن بالفكر الماركسى.. ولم يعرف عنها من قبل الاهتمام بالجهاد فى سبيل الاسلام وتطبيق شريعته؟.

هل نقول أنها الحسابات الانتخابية.. ومزايداتها؟

أم نقول أنها «قولة حق يراد بها باطل» كما قال الامام على بن ابى طالب كرم الله وجهه عن صيحة الخوارج «لا حكم الا لله» حين انطلقت لأول مرة أبان الصراع بين على ومعاوية؟.

■■ لن نقول ذلك ولا ذاك.. لكننا سنقول فقط أن من صالح مصر وصالح التجربة الديمقراطية وصالح الانتخابات.. ألا ترفع الأحزاب من الشعارات الا ما يتطابق مع مبادئها الأساسية وجذورها الفكرية.. وان محاولة جمع الأصوات ببرامج انتخابية فضفاضه لا يفيد الحياة السياسية ولا يساعد على التعرف على حجم القوى والاتجاهات السياسية الحقيقية فى مصر.

وما معنى المطالبة الآن برعاية المساجد ودور العبادة، من حزب، لم يلحظ خلال ندواته على مدى الأعوام الماضية أى اهتمام برعايتها أو المطالبة «بحسن عمارتها» ولماذا هذا المطلب الآن فى فترة الانتخابات. ومن انبأ هذا الحزب أو ذاك أن الدولة لا ترعى المساجد والكنائس ودور العبادة؟

ولأننى لا اريد أن ادخل فى تفاصيل هذا الحديث الطويل فانى اشير

فقط الى أن الدولة خلال الفترة الماضية قد عنيت باصلاح وترميم ٦٥١ مسجدا على مستوى الجمهورية، وانها ضمت ٤٠٠ مسجد أهلى الى رعاية واشراف وزارة الأوقاف، وانها بقدر اهتمامها بتجديد واصلاح المتحف الاسلامى قد اهتمت باصلاح وتجديد المتحف القبطى، وبقدر اهتمامها بتجديد وترميم جامع ابن برقوق، قد اهتمت بتجديد وترميم الكنيسة المعلقة، وأن الدولة ترى فى ذلك واجبا اساسيا من واجباتها لا تحتاج الى المزايدة به أو استجداء التأييد !.

ثم نصل إلى الاتجاه الثانى لوضع شعارات خلابة تثير العواطف الدينية وتلهب الأخيلة بغير أن ترتبط بالواقع والحقيقة بأية وشائج وبغير أن تسفر عن شئ سوى مضغ الكلمات !.

الحزب الهلامى الصغير يطالب بانشاء منصب قيادى روحى اسلامى يحقق عالمية الاسلام تحت اسم امام المسلمين؟ ويطالب باحلال الشريعة محل كل القوانين المعمول بها فى مصر..

عظيم.. أما «الامامة» فى رأى عديد من كبار علماء الدين الاسلامى الأجلاء فهى ديماجوجية تنم عن خطأ أساسى فى فهم الاسلام وعن سذاجة سياسية عجيبة، فعالمية الاسلام هى عالمية فكر وليست عالمية سلطان، والصلة بين الامامة وبين العالمية هى صلة مقطوعة لأن الأمامة مهما اتسع سلطانها ليشمل كل المسلمين فهى فى النهاية محصورة فى ديار الاسلام، وسلطان الامام لا ينسحب على غير المسلمين.

ثم كيف يمكن تطبيق هذا المطلب الخلاب.. وسط هذه الفرقة الاسلامية التى لم يشهد لها تاريخ الاسلام مثيلا.. وهل يمكن أن توافق ايران الشيعية مثلا على امام سنى ايرانى أو حتى على امام شيعى عراقى؟ ثم من قال انه لابد من امام واحد لكل ديار الاسلام.. ألم تكن

هناك فى مراحل سابقة خـلافة فى الشرق.. وخـلافة فى الغـرب فى نفس العصر، ولم يقل احد أن ذلك يتصادم مع نص اسلامى؟ وأين هو النص القاطع من القرآن أو السنة الذى يقول بضرورة خضوع المسلمين جميعا فى مشارق الارض ومغاربها لامام واحد؟ وهل يحتاج المسلمون الآن الى المزيد من اسباب الفرقة.. لكى نلهب أسبابها لديهم بموضوع الامامة..

ثم ما هو المقصود بمطلب احلال قوانين الشريعة فورا محـل كافـة القوانين المعمول بها الآن.. اذا كان الجزء الأغلب الأعـم مـن بنـود القوانين الحالية يتفق مع أحكام الشريعة ابتداء من القانون المدنى إلى القانون التجارى الى الجزء الأعظم من قانون العقوبات الـى قـوانين الأحوال الشخصية.

الحق أن البعض يخلط عفوا أو عن عمد بين أحكام الشريعـة وبيـن الأخلاق الاسلامية التى يحلم الجميع بتطبيقها واستهداء الفرد بهـا فى حياته اليومية.. فالخلل الأساسى فى النظام القيمى للمجتمع قـد يـرجع اساسا الى الابتعاد عن الأخلاق الاسلامية.. لا الى وجود بعض أحكام القوانين التى يمكن تعديلها وتغييرها فى أى وقت.

فمن يظن أن تغيير قانون يكفل العلاج الفـورى والحـاسم للنـظام الاجتماعى والقضاء على سلبياته هو أهم ومغرق فى الأوهام.

فضلا عن أن دراسة مواضع التغيير المطلوب فى القوانين السـائدة يتطلب دراسة ومراجعة وانتقاء بين الآراء الفقهية لمـا ينـاسب العصر ويحقق صالح الأفراد وصالح المجتمع.. يتـطلب أن يتـم كل ذلك عـن دراسة وتدبر.. وليس بطريقة «فورا» وعلى الفور.. كما يطالب بـرنامج الحزب الصغير!

ويبقى بعد ذلك الاتجاه الأخطر.. الى معاملة شركاء الـدم والعـرق والدموع.. «اقباط مصر» كجماعة انتخابية تسعى بعض الأحزاب الـى مخاطبتها والحصول على أصواتها بحسابات انتخابية.. وبـادراج بعض المطالب المعينة على برامجها للانتخابات القادمة.

وهو اتجاه خطير.. أبسط ما يقال عنه انه يرجع بنا إلى الوراء مئـات السنين، فلقد عهدنا أقباط مصر جزءا لا يتجزأ مـن نسـيج الشـعب المصرى.. وعهدناهم شركاء فى المصير والكفاح ضد الاسـتعمار وضـد قوى الاحتلال الأجنبى على مر الدهور، وعهدناهم نسيجا ملتحما بخيوط نسيج المجتمع المصرى لا تحدد ديانتهم هوياتهم السياسية، ولا تسعى الأحزاب الى اعتبارهم فئة مغايرة عن باقى مجموع الشعب المصرى.

عرفنا أقباط مصر مشاركين فى الحركة الوطنية علـى اسـاس مـن وطنيتهم.. وليس على اساس دينى.

وعرفنا منهم اليسار واليمين والوسط.. سياسيا واجتماعيا كما نعرف بين المسلمين من يمثل اليسار واليمين والوسط، لكننا لم نعرف من قبل من الأحزاب فى الماضى من حاول اعتبارهم كتلـة انتخـابية خـاصة، ولا عرفنا فيهم هم انفسهم الرغبة فى ذلك.

وعلى الرغم من وجود تمثيل قوى لاقباط مصر فى حزب الوفد القـديم قبل ثورة ٢٣ يوليو فلقد كانت هناك دائما شخصيات قبطية بارزة ووجود قبطى فى معظم الأحزاب — السياسية الأخرى، وكان هذا امرا طبيعيـا فالأقباط لم ينضموا لحزب الوفد عند نشأته فى ثـورة ١٩١٩ بـوصفهم اقباطا وانما بوصفهم مصريين وطنيين..

لذلك كله فان اتجاه بعض الأحزاب الى التعـامل معهـم كجمـاعة

انتخابية هو اتجاه متخلف.. يتصادم ويتناقض مع «تقدمية» بعض الأحزاب وفكرها المتقدم!.

وفى هذا المجال تكفى الاشارة الى أن محاولة بعض الأحزاب استخدام قضية البابا شنودة كتكتيك انتخابى.. هى فى رأيى محاولة فاشلة من كل الوجوه، فقداسة البابا شنودة متفهم تماما لحقيقة الأوضاع وطبيعة المرحلة.. والصلة بينه وبين القيادة السياسية ممتازة.. والحوار متصل بينه وبينها حول قضيته والجميع يعرفون أن عزلته موقوتة وان قضيته غير قابلة للاستخدام الانتخابى من جانبه ومن جانب جموع الأقباط..

ويقينى بعد ذلك ان مسلمى مصر واقباطها يعرفون جميعا أن قضية الوحدة الوطنية فى مصر هى قضية مصر الشعب ومصر الدولة.. ومصر الحضارة والتاريخ الطويل من الالتحام والامتزاج بين عنصرى الأمة.

ويقينى ان الجميع يعرفون تماما أن قضية الوحدة الوطنية ليست قضية حزب بعينة او جماعة سياسية بعينها.. لكنها قضية كل المصريين على السواء.

لذلك فهى أعظم من أن تكون جزءا من قضية الانتخابات.. واعلى من أن تكون مجالا للمزايدة الانتخابية.

هذا ما رصدته.. يلوح فى الأفق عن بعد.. ويتجمع كالغمام فى سماء الانتخابات، وأردت أن اعلن رأيى فيه وأن اختلف معه.. كناخب وكمواطن وكمراقب لما يجرى على الساحة فى بلادنا..

أرجو أن يتقبل الجميع حديثى بلا حساسية.. وبصدر رحب.

إل "٦"
أحزاب

الفصل الرابع

الخريطة السياسية للأحزاب الستة

أعرف أن بعض ما سأطرحه هنا سوف يثير صخب البعض وضجيج البعض الآخر. لكنى أجدنى رغم ذلك راغبا فى محاولة رسم هذه الخريطة الانتخابية لقوى الأحزاب السياسية المختلفة التى تستعد الآن لخوض معركة الانتخابات مؤكدا فى البداية ولكل من يهمهم الأمر حقيقتين:

■ الأولى: أننى لا أقصد بهذا العرض ـ الذى قد يعتبره البعض سابقا لأوانه ـ لقوى الأحزاب السياسية وفرصها فى الانتخابات القادمة الهجوم على حزب معين أو أحزاب معينة أو على قوى المعارضة بشكل عام.

■ الثانية: انى أستند ـ فيما أتصوره تعبيرا عن حجم القوى الممثلة للأحزاب السياسية وفرصها المحتملة فى الانتخابات إلى ما أراه بعين المراقب السياسى.. وإلى ما أقرأه فى صحف المعارضة نفسها.. وإلى ما أستشفه كصحفى يعيش الأحداث ويرتبط بواقع الحياة السياسية فى مصر قرابة ثلاثين عاما، وإلى عملية استطلاع رأى مبدئية يقوم بها «الأهرام» على شرائح مختلفة من الشعب.

لكل ذلك فإنى أعتبر ما أتوصل إليه من نتائج خلال هذا العرض هو

مجرد توقعات شخصية حجتها عندى مؤشرات ودلائل هـامة لمستها فيما أراه على المسرح السياسى الآن وأعتبر حديثى هذا محاولة للتحليل قائمة على استقراء الواقع فى حدود ما أرى وما ألمس وما أسمع.

لذلك كله فانه من المقبول جدا أن تختلف تقديراتى الشخصية عن تقديرات القوى السياسية التى تخوض الانتخابات القادمة لنفسها ولأحجامها بما فى ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى: حزب «الأغلبية الذى يتولى السلطة الآن فى مصر.

ومن المقبول جدا أن تكون بعض أحكامى مخالفة لأحكام البعض وحساباتهم الانتخابية.

لكنى فى كل ذلك لا أعبر إلا عن نفسى وعن آرائى.. والرأى كما نعرفه جميعا ليس أكثر من رأى يحتمل الخطأ ويحتمل الصواب. والعين كما نعرف أيضا قد لا ترى بعض ما يراه الآخرون من منظور مختلف، والأذن كما نعلم جميعا قد تسمع أحيانا ما لا يسمعه البعض وقد لا تسمع أيضا بعض ما يسمعه الآخرون سهوا أو انشغالا.

ولقد رأيت أن أقدم لحديثى بهذه المقدمة الطويلة.. لأنى أرغب فى خوض تجربة تقييم وتقدير احتمالات فوز الأحزاب السياسية المختلفة بمقاعد مجلس الشعب الجديد، وبالتالى لاحتمالات التمثيل النيابى للقوى السياسية المتنافسة خلال المرحلة القادمة.

وإذا استعرضنا الأحزاب السياسية القائمة الآن والتى تستعد لخوض الانتخابات فإننا سنجدها كما هو معروف ٦ أحزاب هى: الحزب الوطنى وحزب الوفد وحزب العمل وحزب التجمع وحزب الأحرار وحزب الأمة.

فإذا بدأنا تقييمنا الشخصى لاحتمالات قدرتها على المنافسة فى

الانتخابات القادمة فاننا ـ وأرجو مرة أخرى ألا يعتبر أحـد حـديثى هجوما على أحد أو انتقاصا من قدر أى حزب من الأحزاب السياسية ـ سنجد الآتى :

١ ـ حزب الامة : وجود مفقود ولا فاعلية.

●● هناك أولا حزب الامة.. وأستأذن مؤسسيه ورئيسه فى استبعاده نهائيا من قائمة حسابات القوى الانتخابية الآن. لأن وجـوده السـياسى حاليا لا يتعدى شخص رئيسه وعددا مـن الشـخصيات المـؤسسة، ولا يمثل الحزب ثقلا كبيرا أو صغيرا حتى الآن فى الشـارع السـياسى كما أنه يفتقد الكوادر السياسية الفاعلة ويفتقد القدرة على إعداد قوائم انتخابية للترشيح فى الدوائر المختلفة.

٢ ـ حزب الأحرار : انقسامات حادة وفرصة ضائعة.

●● هناك بعد ذلك حزب الأحرار الاشتراكيين.. وهو حزب يحـاول تمثيل قوى اليمين الليبرالى فى مصر المؤمن بقدر كبير مـن الليبـرالية الاقتصادية، ولكن الحزب يعانى منذ فترة ليست قصيرة من انقسـامات خطيرة، وقد تعرض لموجة هجرة واستقالات شملت عددا كبيـرا مـن قياداته. فتخلى عنه نائب رئيسه، كما استقال منه وكيل الحزب محمـد عبد الشاق وانضم إلى حزب الوفد الجديد، واستقالت منه أيضا ممثلته الوحيدة فى مجلس الشعب الحالى السيدة ألفت كامل وانضمت إلى حزب الوفد أيضا، ووصفتها صحيفة الحزب فيما بعد بأنها «تاتشر المصرية».

ويتردد همس آخر حول أمين صندوق الحزب يقـول أنـه يفـكر فى الاستقالة ويتبادل هؤلاء مع قيادة الحزب الاتهامات حول مواقف سياسية

انتخبوا فلان
رمز الثقة

خاطئة ومواقف مالية أيضا لا تحظى بموافقة العديدين.

وكرد فعل لهذه الانقسامات فلقد بدأت قيادة الحزب السياسية تتخذ مواقف سياسية حادة خاصة فى لجنة الدفاع عن الحريات فى محاولة لرأب الصدع ولم الشمل حول الحزب، كما سعت القيادة سعيا حثيثا لاقناع أحزاب الوفد والعمل والتجمع بخوض الانتخابات فى قائمة موحدة، لأن فرصة الحزب فى خوض الانتخابات بقائمة منفردة شبه منعدمة، والتقى رئيس الأحرار السيد مصطفى كامل مراد، برئيس حزب الوفد الجديد السيد فؤاد سراج الدين لاقناعه بفكرة القائمة الموحدة، فلم تجد الفكرة قبولا لدى رئيس الوفد.

■■ لذلك فإنى أستطيع أن أقول بلا أية إساءة لحزب الأحرار أنه يمكن استبعاده من المنافسة الجدية فى الانتخابات القادمة، وأرجو أن ينظم الحزب صفوفه وأن يدعم كوادره لخوض الانتخابات التالية بقدرة أكبر على المنافسة.

٣ ـ حزب العمل: انقسامات مبكرة وفرصة مواتية.

●● يأتى بعد ذلك حزب العمل، ومن سوء الطالع أنه تعرض خلال الفترة الحاسمة السابقة للانتخابات إلى موجة انقسامات على المستوى القيادى وإلى موجة لتبادل الاتهامات على صفحات الصحف بين عدد من قياداته، وإلى حركة انسحاب منه مستمرة إلى الآن. وقد تلاقى الحزب إلى حد ما مع فكرة القوائم الموحدة، وحركته السياسية خلال مرحلة الانتخابات يمكن أن نلاحظ عليها أن الحزب يتخذ موقفا مهادنا من حزب الوفد، وأنه يسعى لاجتذاب جانب من كتلة الناصريين إليه متصورا أنهم يمكن أن يشكلوا قاعدة له، وهو من الأحزاب التى تحاول

الانتماء لثورة ٢٣ يوليو مدافعة عن مبادئها وعن الناصرية، وبالرغم من أن انتشاره على مستوى الجمهورية ليس قويا بالدرجة التى يطمح إليها الحزب، فإن كثيرا من المراقبين يرون أن فرصة هذا الحزب مواتية لتحقيق نسبة الـ ٨٪ من الأصوات ولدخول مجلس الشعب القادم. ويلحظ هؤلاء المراقبون أن حزب العمل بالرغم من أنه يتخذ موقفا معارضا لكثير من توجهات الحزب الوطنى وحركته السياسية، فإن الحزب الوطنى لا يرد على هجماته بنفس العنف والحدة التى يتلقى بها هجمات حزب العمل، ويفسر البعض ذلك بأن حزب العمل بالرغم من الاختلافات الأساسية بينه وبين الحزب الحاكم إلا أنه فى النهاية أقرب فكرا للحزب الوطنى من غيره من الأحزاب، وبأن منطلقاته الفكرية أقرب من غيرها لمنطلقات الحزب الوطنى.

٤ ـ حزب التجمع : تذبذب التحالفات واختلال التوازن.

●● يأتى بعد ذلك حزب التجمع، وهو كما ينبىء اسمه يمثل تجمعا لقوى سياسية متوافقة ومتصارعة فى نفس الوقت، ويضم الحزب مجموعة من الكوادر الماركسية النشيطة التى لا تحيد عن المنهج الشيوعى، كما يضم مجموعات من العناصر القومية والعناصر الناصرية والعناصر اليسارية، وقد تعرض الحزب فى فترة سابقة لانقسام خطير أدى إلى خروج قيادة ممثلة لتيار القوميين فيه وهى الدكتور يحيى الجمل. وتحكم حركته الانتخابية عدة خطوط هامة منها أن الحزب اتخذ قرارا داخليا بعدم الهجوم على الوفد بعد أن كانت صحيفته قد أساءت استقبال عودة الوفد بحكم قضائى فظهرت فيها عدة رسوم كاريكاتورية تسخر من الباشوات وتتهمهم بمحاولة إعادة حركة الزمن إلى الوراء.

وكانت هذه الهجمة مخالفة تماما لموقف التعاطف الذى اتخذه

الحزب وصحيفته تجاه محاولات حزب الوفد لاعادة وجوده قبل صدور حكم القضاء، وفسر البعض ذلك بأن التجمع قد هادن الوفد فى مرحلة صراعه للحصول على حق العمل السياسى، أما بعد أن انتهت هذه المرحلة فلقد انتهى التحالف وأصبح الصراع محتدما بين حزب يمثل الليبرالية الاقتصادية وأقصى اليمين ويؤمن بضرورة توثيق العلاقات والروابط مع الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية، وبين حزب يؤمن بالفكر الاشتراكى وبالاقتصاد الموجه وبتقييد حركة النشاط الفردى وبتوثيق الروابط والعلاقات مع حركات التحرر والدول المناهضة «للامبريالية» الغربية!

على أن هذه المرحلة قد انتهت مبكرة ولاحت فى الافق بوادر استعداد للتحالف مع الوفد خلال معركة الانتخابات وأرجع البعض ذلك إلى إيمان حزب التجمع بمنهج العمل الجبهوى مع الوفد بالذات، حيث سبق أن تحالفت مجموعات من الماركسيين فى بداية الخمسينات مع مجموعات من العناصر الوفدية التى عرفت باسم الطليعة الوفدية ضد حكم قادة الحركة فى المراحل الأولى من ٢٣ يوليو.

■■ كذلك يلحظ المراقبون فى حركة التجمع محاولة حقيقية لاجتذاب أصوات بعض العناصر الناصرية مستفيدا فى ذلك من أن الأمين العام للحزب السيد خالد محيى الدين هو أحد ثوار يوليو ثم انفصل عنها لصالح الحركة الماركسية.. ذلك على الرغم من اعتراض الناصريين على كثير من التوجهات السياسية لحزب التجمع وكثير من مواقفه، فضلا عن اعتراضهم على تأثير وفعالية العناصر الماركسية فى حركة الحزب.

ويرى المراقبون أن حزب التجمع سوف يدرج فى قوائمه الانتخابية غالبية من الكوادر الماركسية، بما يتجاوز حجم مجموعة الماركسيين فى

الحزب نفسه، وبما يبقى مؤشرا غير صحيح لحجم هذه القوى السياسية داخل الحزب، لكن ذلك فى النهاية هو أمر يقرره الحــزب داخليــا وليس لأحد حق الاعتراض عليه، فنحن هنا نسجل ما نراه أو نتوقعه ولا نؤيد أو نعارض فى هذا العرض شيئا مما نراه.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات كلها فان المراقبين يرون أن فرصة حزب التجمع فى تحقيق نسبة الـ ٨٪ من الصــعوبة بمــكان.. والمحــك الأول والأخير هو صناديق الانتخاب كما نعرف جميعا!

٥ ـ حزب الوفد : تحالفات جديدة وحقيقة مجهولة.

●● ونصل بعد ذلك إلى حزب الوفد الجديد : أبرز ما يــلاحظ الآن على حركته السياسية قبيل الانتخابات، هو التحالف الجديد بينه وبيــن الاخوان المسلمين برغم ما بين الاثنين من اختلافات فــكرية جــذرية. ولقد كتب عن تحالف الوفد والاخوان الكثير، ولم يعد هناك مجال لاضافة جديد إليه عدا أن بعض المراقبين يرون فى هذا الحلف رغبة متبادلة من الطرفين للاستفادة من الآخر بمبررات وتفسيرات مختلفة.

فالجانب الأول وهو الوفد فى رأى البعض قد تسرع رئيســه وأعلن فى تصريحاته أن حزبه سوف يحصل فى الانتخابات القادمة على حوالى ٣٠ أو ٣٥٪ من الأصوات، وحين بدأ الحزب حركته السياسية تبينــت لــه حقائق موضوعية جديدة لا تؤهله لتحقيق هذه الأحلام، منها افتقــاده للأرضية فى كثير من المواقع.. ومنها أن غيابه السياسى لأكثر من ثلاثين عاما قد خلق حقائق جديدة لا يدرى الكثير عنها.

من هذه الحقائق أن عديدا من العائلات الكبيرة التى كانــت عمــاد الوفد فى الماضى قد انضمت أجيالها الجديدة إلى الحزب الوطنى بل وإلى

حزب التجمع وحزب العمل أيضا، لذلك فقد سعى إلى التحالف مع الاخوان ليستفيد بأرضيتهم فى الواقع السياسى المصرى رغم الخلافات. ذلك بالاضافة إلى عنصر أكثر أهمية هو أن الشباب المصرى لا يهمه الماضي كثيرا.. وإنما يهمه الحاضر والمستقبل.. بما يحقق طموحاته فى حياة أفضل.. وفى فرصة عمل لائق تحقق معيشة أيسر.

أما الاخوان المسلمون فلقد أرادوا أن يجدوا فى الوفد المنبر المشروع للتعبير عن أنفسهم وفى قوائمه الانتخابية الوسيلة المشروعة لدخول مجلس الشعب، وقد عبر أحد قادتهم عن تصوره لحقيقة العلاقة بين الوفد والاخوان بقوله « ان الوفد الآن وعاء سياسى خال وعلينا نحن أن نملأه ».

■■ وهكذا تلاقت الرغبات المختلفة وأسفرت فى النهاية عن هذا التحالف الجديد.. وأثار هذا التحالف زوبعة كبيرة داخل صفوف الوفد نفسه أدت إلى استقالة بعض أعضائه كالدكتور فرج فودة مؤلف كتاب الوفد والمستقبل، كما أدى ذلك إلى تذمر البعض الآخر.

وعلى الناحية الاخرى فلقد شهد الوفد أخيرا بعض الانقسامات والاستقالات وبيانات إعلان تجميد النشاط الحزبى بسبب خلافات داخلية مع بعض عناصره القدامى، الذين أغضبهم توسيع دائرة العضوية دون النظر إلى السابقة الوفدية أو دون النظر إلى المواقف العدائية السابقة تجاه الوفد للأشخاص الذين قبل الوفد عضويتهم أخيرا، كما أغضبهم أيضا أن بعض هؤلاء من حديثى الوفدية قد تصدروا بعض أوجه نشاط الحزب سابقين بعض القدامى، وهى قضية وفدية قديمة كان السيد فؤاد سراج الدين نفسه هو أحد مظاهرها حين عينه المغفور له مصطفى النحاس باشا وزيرا ثم سكرتيرا عاما للوفد رغم

حداثة وقديته بالنسبة للقدامى من جيله!

■■ لذلك يرى البعض أن الوفد بتحالفه مع الاخوان وبصراعه الداخلى التقليدى بين القدامى والمحدثين إنما يحمل عوامل تفجره من الداخل ما لم يتخلص من هذه العوامل ويحقق وحدة داخلية وبنيانا متماسكا للحزب.

ويعتمد الوفد فى دعوته على جاذبيته السياسية المستمدة من تاريخه الوطنى القديم، ولكن هذا العامل وحده لا يكفى لاحراز تمثيل انتخابى قوى خلال المرحلة القادمة، خصوصا وأن الوفد يسقط من اعتباره العديد من المتغيرات السياسية التى شهدتها البلاد فى السنوات الثلاثين الماضية، ولذلك فان فرصة الوفد لتحقيق نسبة الـ ٨٪ بسهولة قائمة أما نسبة الـ ٣٠٪ التى يتوقعها الحزب عند بدء عودته لنشاطه فلا أعتقد أنها متاحة له فى الانتخابات القادمة.

٦ ـ الحزب الوطنى : منطلقات الثورة والنصر، والتصحيح والبناء المستقر.

●● ونصل بعد كل ذلك إلى حزب الأغلبية الحاكم الحزب الوطنى الديمقراطى وهو فى رأى الكثيرين الحزب المؤهل تاريخيا لأن يحقق لمصر الاستقرار والانسجام الاجتماعى والسياسى فى المرحلة القادمة. كما أنه المؤهل لاستكمال جهوده فى البناء والاصلاح وتنفيذ مراحل خطة التنمية. كل ذلك بغض النظر عن بعض السلبيات التى تتعلق ببعض الممارسات أو ببعض الشخصيات التى حسبت على الحزب وأساءت إليه فى فترة من الفترات.

فلا شك أن الحزب الوطنى رغم كل ذلك هو الحزب الذى يمثل

الاغلبية الشعبية فى مصر الآن، وهو الذى يمثل منطلقات ثـورة يـوليو ومنطلقات نصر أكتوبر ومنطلقات إجراءات التصحيح التـى اتخـذت فى مايو ١٩٧١ فيما يتعلق بالديمقراطية، وهو الحزب الذى يمثل تـوجهات حسنى مبارك الصحيحة للعلاج والاصلاح ولم الشمل واحتـرام كلمـة القضاء وعودة الشخصية الدولية والعربية والأفريقية وغيـر المنحـازة لمصر، وهو الحزب الذى يجمع بين جوانبه العامل والفلاح والـرأسمالى الوطنى غير المستغل، يجمع المسلم والقبطى، ويرفض التـطرف بـكل أشكاله ويدين التعصب ويحرص علـى الـوحدة الـوطنية والسـلام الاجتماعى المنشود دائما.

ويرى كثيرون أن مشكلة الحزب الوطنى الأسـاسية فى الانتخـابات القادمة هى فى حسن إعداد واختيار قوائم مرشحيه فى الدوائر المختلفة، يرون أنه إذا أحسن اختيار الوجوه التى يتقدم بهـا لـلانتخابات وإذا أحسن التمثيل النسبى لكل التيارات السياسية المؤتلفة داخلـه فـإن فرصته لخوض معركة انتخابات ليست عسيرة بـل مـواتية جـدا، وأن فرصته للحصول على أغلبية مريحة هى فرصة أكثر من مواتية وأكثر من ممكنة.

والكلمة الأخيرة فى صحة أو خطأ كل هـذه التقـديرات والتـوقعات كما قلت من قبل هى للبرامج الانتخابية الـواقعية والممـكنة التنفيـذ للأحزاب.. وهى لشخصيات القوائم المرشحة للدخول فى المعركة وهـى أولا وأخيرا لصناديق الانتخابات.

وسوف نعود حتما لتقييم آخر للخريطة الانتخابية قبل بدء الانتخابات من خلال استطلاع رأى آخر يقوم به «الأهرام» ومن خلال متابعة جادة ودقيقة لساحة المعركة الانتخابية.

الفصل الخامس

القضية الاقتصادية والحلول المطروحة: المعالجة المسئولة.. والوعود الانتخابية

كنت ومعى فى تقديرى غالبية الشعب ننتظر فى لهفة البرامج الانتخابية للأحزاب.. وكانت لهفتنا وانتظارنا قائمين على أن هذه البرامج سوف تنير لنا الطريق إلى المستقبل.. حلوه ومره.. آماله وآلامه. وعلى ـ أنها سوف تحدد الصعوبات التى تعترض هذا الطريق من خلال حقائق ثابتة ودامغة.. ولأنها سوف تطرح الحلول العلمية لاجتياز أو نسف هذه العقبات من خلال واقع حى يبتعد عن الخيال أو الأوهام.

فلم يعد الشعب ـ بعد صبره الطويل ـ على استعداد لأن يصدق برامج انتخابية غامضة أو معممة أو مستحيلة التنفيذ.. مهما كانت اغراءاتها ومهما كان بريقها اللامع الجذاب.

ولم يعد الشعب يعنيه كثيرا إذا كانت سياسة الرئيس حسنى مبارك هى حقا كما يقولون التوفيق بين سياسة الراحل جمال عبد الناصر وبين سياسة الراحل أنور السادات. فالشعب يعلم تماما وبالتجربة والشواهد أن للرئيس مبارك سياساته وتوجيهاته الأساسية وله أفكاره وأحلامه الجديدة التى تتمشى مع ظروف بلده وشعب مصر الآن.. وتتمشى مع

ما يحيط بنا من أحداث ومتغيرات ويكفى الشعب اطمئنـــانه لــلأولويات التى اختارها مبارك وحددها فى « الاستقرار والتنمية والديمقراطية ».

ولم يعد الشعب ـ بعد صبره الطويل ـ يصدق الكثير من شـــعارات الماضى ولا كثيرا من الأمجاد التى يزعم كل فريق أنها من انجـــازاته أو من حقه أو من إرثه.. وإنما يريد الشعب أن يتركز اهتمام الأحزاب خلال الانتخابات على المشكلة الاقتصادية التى تمس حياة المواطنين وتحتل قمة اهتماماتهم.. ويريد الشعب سياسات اجتماعية تحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحفظ للجميع حقهم فى العيش الـكريم وفى الـــربح المشروع.. ويريد أيضا سياسات جريئة ومستقرة للأسعار والدخول تسهم فى كبح جماع التضخم وارتفاع الأسعار، وتضمن للقطاعات العريضة من الشعب الموازنة بين الدخول والأسعار.

لقد طالبنا كل الأحزاب بأن تحدد لنا مواقف واضحة غيـــر مشـــوبة بالغموض تجاه كل القضايا الأساسية التى تهم القـــاعدة العـــريضة.. وبالرغم من ذلك فقد لاحظنا أن الأحزاب قد اختارت الــطريق الأســـهل واختارت ـ إعلان مواقف عامة من هذه القضايا بأمل اجتذاب جماهير الناخبين إلى برنامج الحزب بصفة عامة، دون وقوف عميق أمـــام بعض القضايا ودون وقوف مباشر أمام الموضوعات التـــى تثيـــر الخـــلافات. ونلاحظ أيضا بكل أسف أن البرامج الانتخابية التى أعلنت حتى الآن قد تجنبت تحديد مواقفها فى بعض القضايا الخلافية التى يترتب على إعلان المواقف بصراحة تامة فيها، انصراف بعض الناخبين عنها.

وإذا استعرضنا بعض الأمثلة لما ورد فى بيانات حزب التجمع وحزب الوفد وحزب العمل فى ثلاث قضايا هامة كالأســـعار والأجـــور وقضـــية القطاع العام والقطاع الخاص وقضية دعم السلع لتبيـــن لنـــا أن كل أو

معظم مخاوفنا قد تحققت بكل أسف !. فإذا بدأنا مناقشتنا لكل قضية على حدة لتأكد لنا جميعا ما كنا نخشاه من خطورة التحدث إلى الشعب بمثل هذه الأحاديث الانتخابية التى سرعان ماتذوب وسرعان ما نحاول فيما بعد إيجاد المبررات لاستحالة تنفيذها.

● ● ففى قضية الأسعار والأجور نجد أن برنامج حزب الوفد قد مس هذه القضية على استحياء شديد، وطالب البرنامج بربط الأجور، والمرتبات بالأسعار لمواجهة نفقات المعيشة وللتخفيف عن ذوى الدخل المحدود كفئة الموظفين أو غيرهم، ويهدف القضاء على أهم سبب من أسباب الانحراف. ثم قفز البيان فى هذه القضية إلى نتيجتين هامتين هما :

● إن ارتفاع الأسعار يستفيد منه التجار وأصحاب رؤوس الأموال ومن ثم فإن ارتفاع الأسعار يزيد الفقراء فقرا والأغنياء غنى.

● وأن أهم عامل فى زيادة الأسعار هو عجز الموازنة وهو أمر ممكن التغلب عليه.. كيف؟ لم يزد البيان على ذلك حرفا!

● ● أما برنامج حزب التجمع فيؤكد أولا على أن الميزانية العامة للدولة تعانى من عجز مزمن تزايد عاما بعد عام حتى وصل إلى ٥ آلاف مليون جنيه فى الميزانية الأخيرة.. وفى كل عام تواجه الحكومة هذا العجز بطبع المزيد من البنكنوت.. أما الحلول التى أوردها البيان لمعالجة هذا العجز فتتلخص فى إعادة النظر فى كافة الاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة طبقا لسياسة الانفتاح ومقاومة التهرب من الضريبة العامة على الدخل والتركيز على أصحاب الملايين وتصفية مجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة وإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وحظر استيراد السلع الترفيهية لمدة خمس سنوات، وضبط استيراد

السلع الكمالية وامتناع الحكومة عن الاقتراض من البنك المركزى، إلى جانب متابعة الحكومة لحركة الأسعار والسيطرة عليها.

هذه واحدة..

أما الأخرى فهى أن البرنامج يطالب بمضاعفة الحد الأدنى للأجور وبالتالى برفع جميع أجور ومرتبات العاملين الحاليين بنفس النسب وكذلك أصحاب المعاشات وصرف بدلات طبيعة عمل وإعادة تسوية جميع العاملين بالحكومة على أساس إعادة تقييم جميع المؤهلات الدراسية.. وهذا حديث طيب فى مجمله لكن لأى مدى يصمد للمناقشة العلمية والموضوعية؟ هذا ما سنحاول التوصل إليه من خلال المناقشة والحوار..

● ● وقد طالب برنامج حزب العمل فى هذه القضية بنفس مطالب الأحزاب الأخرى فى نواحى ضغط الانفاق الحكومى بالالغاءات نفسها التى ذهب إليها برنامج حزب التجمع وأضاف فرض وقف طبع الأوراق النقدية الجديدة لسد ماقد يوجد فى موازنة الدولة من عجز، واكتفى البرنامج بالمطالبة بفرض ضريبة على مظاهر الانفاق الترف وزيادة الضرائب المباشرة لسد العجز فى الموازنة.

الأجور والأسعار وعلاج عجز الموازنة

● ● وبداية فإنى أريد تسجيل رأى لى كنت ولا أزال أنادى به.. بتمثل فى ضرورة اتخاذ سياسة حاسمة تربط بين الأجور والأسعار والانتاج.. ويتمثل أيضا فى أن التعديلات التى يتم إدخالها على المرتبات والأجور من وقت لآخر لا تتمشى بأى حال من الأحوال مع نسب التضخم وبالتالى مع ارتفاع الأسعار.

لكن مواجهة الشعب بالحقائق الموضوعية ضرورة علمية وسياسية لا يجب التنازل عنها لأغراض مؤقتة.. سواء بسبب أزمة طارئة أو بسبب انتخابات قادمة.

فالشعوب لا تنسى عادة الأكاذيب أو الوعود الخلابة التى تتبخر فى الهواء بعد أيام والتى لا تصمد طويلا للتجربة.. والممارسة.. فضلا عن المناقشة الموضوعية.

فالقول بأن هناك عجزا فى الموازنة قدره ٥ آلاف مليون جنيه.. صحيح.. وغير صحيح فى نفس الوقت..

صحيح إذا أردنا تحديد العجز الكلى فى الموازنة، وغير صحيح إذا أردنا تحديد العجز الصافى.. أى العجز بعد المواجهات التى تقوم بها الحكومة سواء بالاقتراض من الجهاز المصرفى أو الاقتراض من الداخل بطرح سندات يتم الاكتتاب فيها لعدة سنوات. إذ إن بعد هذه المواجهات التى تقوم بها الحكومة يصبح العجز الصافى حوالى ١٣٠٠ مليون جنيه.

وإذا تركنا هذه النقاط الفنية.. واعترفنا تجاوزا بأن العجز هو ٥ آلاف مليون جنيه.. فالسؤال لا يزال قائما ولا تزال إجابته غائبة عن أذهان الاقتصاديين فى حزب الوفد وفى حزب التجمع. أن أى حكومة لكى تقضى على هذا العجز نهائيا كما يتصور ويطالب اقتصاديو الحزبين مطالبة باللجوء إلى مجلس الشعب لكى تطلب منه مواجهة هذا العجز مواجهة نهائية.. لا بأس فى ذلك.. لكن كيف؟.. وهذا العجز لا يمكن مواجهته إلا بضرائب جديدة أو بزيادة الجمارك أو بتخفيض الانفاق فى عدة اتجاهات.

وإذا نظرنا إلى أبواب الانفاق فى الموازنة العامة لمصر.. لوجدناها كما يلى:

١ ــ المرتبات والأجور وهى تمثل حوالى ٤ آلاف مليون جنيه.

٢ ــ دعم السلع وهو الدعم المباشر ويصل إلى حوالى ألفى مليــون جنيه.

٣ ــ اعتمادات القوات المسلحة.

فأى هذه الأبواب على وجه التحديد يمكن تخفيض الانفــاق حــاليا فيها؟

إن جميع هذه الاعتمادات لا يمــكن مســاسها إلا بعــد دراســات اجتماعية وسياسية عميقة.

فلا يمكن مثلا تخفيض الأجور فى الوقت الذى ننادى فيه جميعا بحق بزيادتها وأما دعم السلع فهو قضية أخرى سوف نعــالجها تفصــيلا فى فصل قادم.. وأما اعتمادات القوات المسلحة فمن العــدل أن نقــول أن برامج الأحزاب جميعها لم تقربها أو تناقشها من بعيد أو قريب اعتــرافا منها وتقديرا لأهمية ابقاء القوات المسلحة قوية ورادعة لأى اعتداء يقع على بلادنا وأهمية استمرارها.. حامية لتــرابها وأمنهــا واقتصــادها القومى.

وتأتى بعد ذلك اعتمادات المصروفات الجارية ثم مايتبقى للاستثمار الذى يتم تمويله من أوعية الادخار المختلفة ثم يتــم اســتكماله مــن القروض والمساعدات.. وذلك أيضا موضوع آخر..

ما أريد قوله دائما هو أننا جميعا مطالبون ببحث الــطريقة العمليــة والفعالة لتغطية هذا العجز.. لأن الذى سوف يسد هذا العجز فى النهاية هو الشعب.. فهذا العجز المزمن لا يعيب الحكومة خــاصة إذا كانــت موارد البلاد قليلة.. وإنما يعيب أى حكومة هو بعدها عــن الأولــويات

الصحيحة.. أو بمعنى آخر أنها لا تختار الأولويات الصحيحة لمواجهة المشاكل الأساسية..

فالحكومة مثلا مطالبة بإعطاء الأولوية القصوى للمرافق الأساسية ـ كما هو وارد فى الخطة الخمسية الحالية ـ كالمجارى والمياه، والكهرباء والطاقة والتعليم والصحة.. وغيرها.. ثم تهتم بعد ذلك بالقطاع السلعى كالصناعة والزراعة لزيادة الانتاج المحلى لتغطية الاستهلاك ثم التصدير.. أى باختصار شديد لزيادة الخدمات الانتاجية والاجتماعية ولخلق فرص عمالة سنوية تصل إلى ٤٠٠ ألف فرصة عمل. وهذا هو ما ينبغى محاسبة أى حكومة عليه فضلا عن محاسبتها على سلامة التنفيذ وانضباط تنفيذ مراحل التنمية.

فالقضية إذن ليست قضية عجز فى الموازنة العامة.. وليست قضية مواجهة جزء من هذا العجز بالاقتراض من الجهاز المصرفى فغالبية الاقتصاديين فى مصر وفى غيرها من العالم الثالث يعترفون بصحة هذا الاجراء إذا أرادت الدول الفقيرة تنمية بلادها اقتصاديا واجتماعيا وهو ما يسمونه التمويل بالعجز.. أى الاقتراض للبناء أو إقامة المشروعات الانتاجية، لكنها قضية وسائل وطرق مواجهة العجز.

إن عجز الموازنة الكلى البالغ ٥ آلاف مليون جنيه.. ليس «خطيئة» هذه الحكومة وحدها.. ولكنه باعتراف الجميع عجز مزمن بدأ منذ الستينات.. كما أن اعتماد الحكومات على الجهاز المصرفى لتغطية جزء من هذا العجز بدأ منذ الستينات أيضا. وأذكر أن الراحل جمال عبد الناصر قد احتار على مدى عدة جلسات طويلة وسط مناقشات خبراء الاقتصاد والمال فى ذلك الوقت حول قضية تغطية العجز.. وحار فيها وزادت حيرته لأن كل مجموعة كان لها رأى وجيه وقوى.. ثم انحاز أخيرا

إلى الرأى الذى ينادى بأن للدول الفقيرة الحق فى استخدام كل الوسائل التى تدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام.. أى بصراحة إلى الرأى الذى يعطى للدولة حق الاقتراض من الجهاز المصرفى لتمويل المشروعات وتنفيذ خطط التنمية.

كذلك فإن قضية العجز ليست قضية الحكومة وحدها.. فأى حكومة مطالبة بعرض القضية على مجلس الشعب بكل صراحة وجدية.. وهى مطالبة أيضا بشرح حجم العجز فى الموازنة وبشرح الاجراءات التى تراها ضرورية لتغطية جزء من هذا العجز.. ونقول «جزءا» من العجز وليس العجز كله.. لأن أى حكومة لا تستطيع مهما كانت عصاها السحرية ومهما تدفقت الموارد أن تواجه هذا العجز مواجهة نهائية على مدى سنوات قليلة.. لأن أى حكومة فى النهاية تصدر قراراتها فى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى بلادها.. ووفقا للأحوال السياسية السائدة فى بلادها والمنطقة المحيطة بها. أن القرارات «الجذابة» التى ترضى بعض الفئات هى قرارات وقتية المفعول.. وسرعان ما نكتشف زوال مفعولها مع ازدياد مخاطر الآثار الجانبية لهذه القرارات.. وصحيح أن حكومات كثيرة متعاقبة عالجت قضية العجز بحساسية مفرطة.. ولكنه صحيح كذلك أن كل هذه الحكومات وضعت نصب أعينها الظروف الاجتماعية للقاعدة العريضة من الشعب.

هل نواجه بمزيد من الضرائب؟.. هل نواجهه بإلغاء دعم السلع إلغاء تاما أم بإلغائه إلغاء جزئيا وتوجيه الفائض لزيادة المرتبات وزيادة الانتاج؟

والقضية أخيرا هى موقف كل حزب من القضية الاجتماعية

والاقتصادية.. فمن غير المعقول أن يرفع جهابذة الاقتصاديين والماليين فى أحزاب الوفد والتجمع والعمل شعار القضاء على هذا العجـز فى نفس الوقت الذى يحجمون فيه جميعا عن اقتراح بإلغاء سلعة مـن السـلع المدعومة، وفى نفس الوقت الذى لا يستطيعون فيه إضافة أى جديد عما قلناه فى الماضى بشجاعة لا ندعيها ومنه على سبيل المثال رفـع سـعر الخبز إلى ما يقرب من تكاليفه الحقيقية وصرف مقابل هـذه الـزيادة لجميع الطبقات المحدودة الدخل.. بعد أن حددنا الـطريقة والـوسيلة والأهداف.. وكان من نصيبنا الهجوم والتهجم والتهكم وصك العبـارات الساخرة عن «حرب الرغيف» فى جريدة حزب التجمع !

مرة أخرى لا نقول أننا راضون تمام الرضا عن مستوى ومعدلات الأجور والمرتبات ونقول أنه لا بد من مراجعة دقيقة لها مـن وقـت لآخر.. لكن هناك حقيقة أخرى لا يجب تجاهلها هى أنه من بـداية الخطة بدأت الحكومة فى منح علاوة إضافية قدرها خمسة جنيهـات كل سنة وبمعنى آخر فإن الحد الأدنى للأجور البـالغ حـوالى ٣٠ جنيها سوف يتضاعف تقريبا فى سنوات الخـطة.. وهـذه العـلاوة لا تمثل حتما حقيقة الارتفاع فى الأسعار لكنها ترمز على الأقل إلـى محاولة مستمرة من جانب الدولة لكسر شوكة ارتفاع الأسعار، كمـا ترمز قبل كل شىء إلى إدراك الدولة لمسئولياتها الاجتمـاعية عـن المواطنين. وهذه العلاوة الاضافية تمنح للجميع مع الأخذ فى الاعتبار أن أثرها أكبر على المرتبات الصغيرة. أو بمعنى آخر فإن أقل مرتب فى الدولة والذى يصل إلى ٢٩ جنيها تتم زيادته سنويا بحوالى ١/٦ مرتبه.. فضلا عن العلاوات الدورية والمنح السنوية وأرباح وحـوافز العاملين فى القطاع العام وغيرها من الخدمات التأمينية والخـدمات

الاجتماعية. وهذه كلها صور تعكس إيمان الدولة بالعدالة الاجتماعية وسعيها جهد الطاقة إلى تحقيقها وشق السبل إليها.

وعلى الناحية الأخرى فإن برنامج حزب التجمع لم يحـدد تـكاليف مضاعفة المرتبات وتكاليف تحسين كل شيء على الخريطة المصرية برا وبحرا وجوا.. ولم يوضح البرنامج بالتالى أى مورد إضافى لديه سـوف يكفى إن شاء الله لمواجهة كل هذه الأحلام!.

فإلغاء مجلس الشورى أو إلغاء المجالس القومية المتخصصة أو ادماج السفارات أو إلغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية التى لا تزيد عن ٥٪ لمشروعات الانفتاح والتى تمنح للمشروعات التى تدخل التكنولوجيا لأول مرة فى مصر ولا تمنح كل مشروعات القانون ٤٣. فجميع هذه الاجراءات التى عددها البرنامج لا تمثل واحدا فى الألف من تكاليف «التحسينات» التى يطالب بها برنامج حزب التجمع دفعة واحدة، كما أنها لا تمثل عبئا ملحوظا من جملة المصروفات البالغة ١٧ ألف مليون جنيه!!.

وبهذه المناسبة فإن أحدا لايختلف حول ضرورة مقاومة التهرب مـن الضرائب، لاعادة استخدام حصيلتها فى مشروعات التنمية الاقتصـادية والاجتماعية، وحصولا على حق الدولة والمجتمع. لكن الغريب حقا هـو أن نقدا حادا قد وجه للحكومة ولأجهزة الضرائب فى الفترة الماضية لانها تمارس حقها بشدة أحيانا وبرفق أحيانا أخرى لتحصيل حق المجتمع.. أفلا يعنى ذلك فى النهاية أن الحكومة تحاول محـاولة جـادة مقـاومة التهرب.. إلى حد أنها تهاجم للتشدد فى تحصيل الضرائب.. ثـم أيـن الحقيقة هنا.. إذا كانت الحكومة تواجه النقد والهجـوم مـن جـانب لتشددها فى مكافحة التهرب الضريبى.. والنقد والهجوم من جانب حزب التجمع لتراخيها فى مكافحة التهرب الضريبى!!.

وأخيرا، وليس آخرا، فإنني لو خيرت ومعى فى تقــدير أغلبيــة مــن أصحاب الدخول الثابتة بين زيادة مفاجئة فى مرتب لا تصــحبها ســلع كافية فى الأسواق سواء كانت محلية أو مستوردة تغطى النقص فى الانتاج المحلى.. لاخترت الزيادة التدريجية فى المرتبات مــع تــوافر الســلع بالأسواق.. إذ أننى فيما أظن لن آكل أوراقا نقدية ولا بنكنوتا.. ولن أسد احتياجاتى الأساسية بقطع العملة وأوراق النقد التى لن تجد ما تشتريه إذا أغلقت أبواب استيراد السلع لسد نقص الانتاج.. بحجة أنه «رجس من عمل الانفتاح» وتجربة الستينات مازالت حية فى الأذهان..

إذ إنه لا نتيجة لهذا الانغلاق كما نعرف جميعا من تجاربنا الســابقة معه إلا أن نزيد من معاناة الجماهير فى الحصــول علــى احتيــاجاتها الأساسية، فى نفس الوقت الذى سوف تتوافر فيه هذه الاحتياجات وإلى جوارها الكماليات والترفيهات فى بيوت «الكوادر الثورية» التى ستشرف على تنفيذ هذه الاجراءات الصارمة لضمان تقشف الشعب وبعده عــن الترف والكماليات ونعرف جميعا أنهم لن يعجزوا عن تبرير هذا التناقض ولا تنظيره «وتسييسه» فقديما قالت بعض الكوادر فى ظــروف ممــاثلة : «إن من حق القيادة الثورية أن تستمتع مكافأة لها على تحرير الشعب !».

والشعب ـ بعد صبره الطويل ـ لن يصدق إلا مقولة الحق.. والحــق هو الدائم..

الأحزاب.. وقضية الدعم.. وقضية القطاع العام

والبرهان المصدق على ما إذا كانت الأحزاب السياسية تغلب بالفعل المصلحة القومية العامة، على مصالحها الحزبية الضيقة.. أو العكس فانبه فى البداية وبصورة مباشرة إلى ثلاثة خطوط رئيسية هى:

١ ـ إننا لانوافق على مبدأ «إنه ليس فى الامكان أبدع مما كان»، ولا على أن ما تقدمه الحكومة الحالية هو أفضل وأحسن وأقوى الحلول لمشكلاتنا اليومية وقد قمنا بالفعل بنقد بعض هذه السياسات أو لأسلوب تنفيذها نقدا صريحا وواضحا.. لكن فى الوقت نفسه كانت أعيننا شاخصة على الممكن والمستحيل.. وعلى الموارد وعلى المصروفات.. على حجم العمل المطلوب وعلى قيمة العمل المنفذ .. وأولا وأخيرا على الظروف الاجتماعية والسياسية التى مرت بها البلاد خلال السنوات الطويلة الماضية.. والتى لا يجب اغفالها أو اسقاطها من حساباتنا عند أى تقييم موضوعى عاقل وعادل.

٢ ـ إننا لا نرفض مطلقا كل الحلول التى احتوتها برامج أحزاب المعارضة.. كما أننا لا نعتبرها منكرا يجب اجتنابه.. لكننا نفرق هنا بين الحلول الواقعية المستندة إلى أرض.. وبين الحلول الأخرى التى تقوم على خيال أو وهم يستحيل تنفيذه وإنما يتم تفجيرها الآن لأغراض المعركة الانتخابية لجمع ولكسب أصوات الناخبين.

٣ ـ أن اصرارى دائما ينصب على أن مصر دولة فقيرة.. شعبها يتضاعف عدد سكانه كل فترة.. ولا ترتفع مواردها بنفس المعدل. لذلك ننبه منذ البداية بل ونحذر من الآن من اية اقتراحات يكون هدفها زيادة الاحقاد بين الفقراء وبين بعض القادرين.. أو تلك الحلول التى تحاول

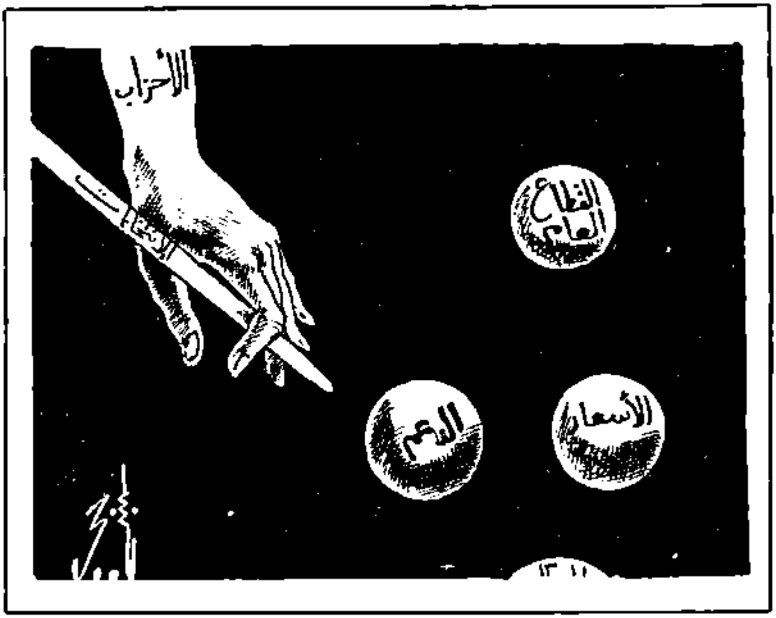
الأحزاب
القطاع العام
الدعم
الأسعار

إثارة الفرقة بين الريف والحضر أو بين القرية والمدينة.. أو تلك التى تضرب على نغمة تفضيل طبقة على غيرها من الطبقات.. فجميع هذه الحلول تحمل فى طياتها خطرا «عظيما» على السلام الاجتماعى المنشود.. وهى خطر كبير على مسيرة الانطلاقة نحو مستقبل أفضل يقوم على عمل متكامل ومنسق لكل من يعيش ويعمل ويساهم فى تقدم مصر. ففى ظل هذا السلام الاجتماعى سيعطى القادر حق المجتمع عليه.. وفى ظله لن يحبس أمواله عن المشروعات التى تعطى انتاجا وربحا وفرصا للعمل.. وفى ظل هذا السلام الاجتماعى تتقدم القرية وتنال حظها من التنمية.. وتتقدم المدينة وفقا لأولويات صحيحة ضاع ترتيبها فى سنوات الشعارات فالكل له عمله وناتج عمله.. أما ذلك الذى يظلم نفسه.. تقصيرا فى العمل أو سطوا على جهد وعرق الآخرين.. أو نهبا لأموال الدولة والشعب.. فإنه لايجب أن ينتظر رحمة أو شفقة من أحد..

خطوط رئيسية فى معالجة القضية الاقتصادية

فاذا انتقلنا إلى القضايا الأساسية الأخرى التى تهم الجماهير.. والتى يهمها معرفة مواقف الأحزاب منها فى هذه المرحلة فقد نختار قضية جديدة كثر حولها الجدل والآراء.. ونعنى بها قضية دعم السلع.. وقد كانت مواقف الأحزاب من هذه القضية تدور حول المفهوم التالى :

■ يرى حزب الوفد ضرورة ترشيد سياسة دعم السلع الاستهلاكية بعد أن تضخمت الاعتمادات المخصصة له فى الموازنة العامة للدولة ومازالت.. لدرجة باتت معها تهدد التنمية الاقتصادية.. ويرى الحزب أن تكون البداية هى أنه لا دعم للسلع الكمالية ولا دعم للموسرين والقادرين سواء اكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين..

■ ويكاد يكون ذلك هو كل الآراء التى تضمنها البرنامج حول هـذه القضية الخطيرة !!

■ أما حزب العمل فكان رأيه بالنص هو: الابقاء على الدعم للسلع الأساسية مع الغائه بالنسبة للسلع التى لا يستعملها الا أصحاب الدخول الكبيرة كسيارات الركوب والثلاجات الكبيرة. وتقريره فى المراحل النهائية للانتاج حتى لا يتسرب لغير مستحقيه خلال المراحل السابقة.

■ ويرى حزب التجمع قصر الدعم على كل ما هو ضرورى وأساسى لعامة الشعب من السلع والخدمات وحجبه عن كل ما هو غير ضرورى. مع الربط على البطاقة التموينية بكميات محددة ضمانا لحصول الفئات المستحقة على احتياجاتها من السلع المدعمة.

وبنظرة سريعة على كل آراء الأحزاب بالنسبة لهذه القضية الهامة نجد أن الجميع قد طالب بكل موضوعية. بمبدأ ترشيد الدعم ليصل إلى مستحقيه سواء بالغائه بالنسبة لسلع معينة أو بالغائه تماما للموسرين والقادرين.

وبنظرة سريعة أيضا نجد أن كل الذى قيل فى هذه القضية الخطيرة بالرغم من أن حزب الوفد قد اعترف بأنه لم يستقر بعد على الوسيلة أو الوسائل التى تحقق ترشيد الدعم.. نجد أنها لم تقترح اطلاقا إلغاء الدعم على أى سلعة مدعمة.. أو مدى تأثير هذا الالغاء على حجم الدعم المباشر والذى يبلغ الفى مليون جنيه ! أو من هو القادر ومن هو غير القادر؟ وما هى قصة الكوبونات فى توزيع بعض السلع وهى قصة بحثت فى الماضى ورئى أن صعوباتها فى التنفيذ لاحصر لها وخير دليل على كل ما نقول تلك التجربة التى قام بها وزير التموين لاعداد بطاقة خضراء

لغير القادرين وبطاقة حمراء للقادرين.. فووجهت الحكومة بنقد شديد.. فالكل يريد الحصول على السلع المدعمة.. وجمدت التجربة..

ونجد هروبا ملحوظا من تحديد حل واضح لهذه القضية التى فتحنا ملفها أكثر من مرة وقدمنا من خلالها اقتراحات موضوعية ومتقدمة عن الآراء التى توصلت إليها الأحزاب الثلاثة اللهم إلا أن تكون هذه الأحزاب قد اختلف رأيها الحقيقى فى هذه القضية الكبيرة خشية عزوف الناخبين عنها وذلك ما نعتبره دائما من قبيل الانتهازية السياسية لأنه لا يحل المشاكل القومية التى تطالب الجميع بمواجهتها وبأن يساهم الجميع فى حلها.

خلاصة القول إذن هى أن الأحزاب ابتعدت تماما عن قضية دعم السلع وابتعادها ينفى عنها بكل أسف تلك الشجاعة المزعومة التى تابعناها على صفحات جرائدهم طوال الفترة الماضية. والتى كانت تنادى بضرورة تخفيض العجز فى الموازنة لأن هذا العجز يساعد على ارتفاع الاسعار، فالسؤال لايزال قائما كما هو كيف يتحقق تخفيض العجز دون حل جوهرى لمشكلة دعم السلع فضلا عن الاجراءات الحاسمة لزيادة الانتاج ؟

الاحزاب وقضية القطاع العام:

ونأتى إلى قضية من أهم القضايا المطروحة الآن فى ساحة الانتخابات وهى القطاع العام.. والقطاع العام قضية على جانب كبير من الأهمية لأنها تمثل فى الحقيقة فكر وسياسة ومنهج الأحزاب المختلفة.. وسوف نرى ذلك بكل وضوح فى موقف كل حزب على حدة.. دون احتياج إلى مقدمات طويلة.

■ فحزب الوفد يرى فى برنامجه تحت بند القطاع العام أن ظـروف الدول النامية جميعا تقتضى وجود القطاع العام بين القطاعات المختلفة لا سيما فى الصناعات الاستراتيجية فيها.. وبعد أن عدد الحزب المشاكل المعروفة التى تواجه هذا القطاع طالب الحزب بإعادة النظر فى حجـم القطاع العام لتخليصه من بعض الأعمال التى اقتحمت عليـه. والتـى يمكن للقطاع الخاص أو للقطاع المشترك أن يديرها بكفاءة وانتـاجية.

ويوضح حزب الوفد موقفه من هذه القضية بصورة أعم عندما ينادى برنامج الحزب فى سياق حديثه عن الصناعة.. بأنه لابد من اجراء مسـح شامل للمشروعات الصناعية القائمة والمملوكة للدولة أو للقطاع العـام للاحتفاظ بما يثبت نجاحه منها وتدعيمةوتطويره.

كما ينادى الوفد بمنح وحدات القطاع العام الصناعية حرية العمـل على أسس تجارية وينادى أخيرا بـالاتجاه نحـو الخفض التـدريجى للحماية الجمركية على الصناعات المصرية لأن استمرارها يحجب عنها منافسة الصناعات الأجنبية فلا تعمل على تحسـين إنتـاجها أو خفض تكاليفها.

وقد استأذن فى تأجيل مناقشة معنى وأسلوب ذلك الذى ورد فى برنامج حزب الوفد فى قضية القطاع العام.. لأنه يحتوى على معان عـديدة ثـم تغليفها بأسلوب علمى ورقيق.. وللرد أيضا على كل مـا يتعلـق بهـذه القضية الهامة دفعة واحدة.

ومن الناحية الأخرى يطالب حزب التجمع بوقف محـاولات تصـفية القطاع العام أو تصفية دوره القيادى أو بيعه للقطاع الخـاص. وكذلك محاولات القطاع الأجنبى أو المشترك الاستيلاء على الوحدات الناجحة للقطاع العام!.

ويطالب أيضا حزب التجمع بحماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المتكافئة مع الصناعات الأجنبية.. كذلك انهاء كل أشكال التمييز ضد القطاع العام بأن تخضع كل وحدات القطاع العام ووحدات القطاع الخاص لنفس القيود.. وفى الوقت نفسه يطالب بتوجيه الاطار القانونى لعلاقات العمل فى القطاعين العام والخاص بما يؤكد الحقوق المكتسبة لعمال القطاع العام وتعميمها على القطاع الخاص، وأخيرا وليس آخرا فإن برنامج حزب التجمع يرى ويطالب بانهاء تجريم الاضراب السلمى.

وبالرغم من أن التعارض التام واضح بين موقف حزب الوفد وموقف حزب التجمع فى قضية القطاع العام.. فإنى استأذن مرة أخرى فى تأجيل الرد حتى النهاية..

فإذا انتقلنا إلى موقف حزب العمل من هذه القضية الهامة نجد ما يلى:

■ إن موقف الحزب يتمشى مع موقف حزب الوفد من ناحية تحديد المجالات التى تتلاءم مع طبيعة القطاع العام بحيث يتخلى عما عداها للقطاع التعاونى أو المختلط أو الخاص

■ إن الحزب يطالب بتصفية الشركات الخاسرة غير القابلة للاصلاح اقتصاديا مع الحفاظ على حقوق العاملين فيها بنقلهم إلى مشروعات أخرى.

■ إن حزب العمل يتفق مع حزب التجمع تقريبا فى طرح قضية تحمل الحكومة فروق الاسعار المدعمة للمنتجات والخدمات المقصود بها تمكين الفئات غير القادرة من الحصول عليها.. والأهم من ذلك أن تبيع شركات القطاع منتجاتها بأسعارها الاقتصادية أو على حد تعبير حزب

التجمع.. بتحقيق ربح معقول للوحدات الاقتصادية المنتجة.

وقبل أن أبدأ مباشرة مناقشة مواقف الأحزاب المختلفة من قضية القطاع العام.. فإنى أتوقف قليلا أمام قضية لها صلة مباشرة بقضية القطاع العام والصناعة الوطنية.. فالبعض يقولون - وأعنى بهم حزب التجمع بالذات - أن مصر أصبحت سوقا مفتوحة بغير قيود أمام السلع الاستهلاكية الأجنبية والسؤال هو: هل نصدق ذلك الذى يقوله حزب التجمع.. أم نصدق الأغلبية التى تشكو من أن لجان ترشيد الاستيراد تقف بشدة أمام كثير من عمليات الاستيراد وخاصة فى السلع الاستهلاكية الاجنبية.. أم نصدق الشاكين من ارتفاع الجمارك المفروضة على كثير من السلع حماية للصناعة الوطنية؟!

■ فلنرتفع إذن عن المحاولات الخبيثة فى القاء كل الأخطاء على اكتاف سياسة الانفتاح بمجرد أنها انفتاح على تكنولوجيا الغرب.. وننسى أو نتناسى أن المشكلة الاقتصادية بدأت منذ زمن ومع بداية التطبيق الخاطىء للاشتراكية.

وما نقوله هنا هو أن لكل سياسة أعراضها الجانبية وسياسة الانفتاح هى التى خلقت فى النهاية من اليابان وكوريا الجنوبية عملاقين اقتصاديين.. فضلا عن أن الصين - وهى العملاق الشيوعى الآخر فى عالمنا الآن - قد أخذت بمبدأ الانفتاح مع محاولة علاج آثاره الجانبية. لابديل أمامنا إلا الاستفادة من كل السياسات التى تعالج النقص فى مواردنا.. لزيادة نصيب الفرد فى أجره ونصيبه من السلع التى يحصل عليها وفى تأمين وظيفة لابنائه وفى الحصول على الخدمات بأيسر التكاليف..

وهذه هى اشتراكيتنا.

ويأتى على الفور بعد ذلك الرد على مواقف الأحزاب المختلفة فى قضية القطاع العام.

١ ـ أن أى نظرة سريعة على الخطة الخمسية توضح-لاتدع مجالا لأى شك أنها بنيت أساسا على تنمية القطاع السلعى أو بمعنى آخر تنمية الصناعة والزراعة ونفس النظرة توضح أن ٥٠٪ تقريبا من اعتمادات الخطة وجهت أساسا لخدمة القطاع الصناعى والزراعى لايستطيع إذن أى محلل محايد وعادل الادعاء، بأن مصر أو حكومتها قد انهت السعى لبناء صناعة وطنية أو تحقيق أى تنمية جادة

٢ ـ أننا نحاول باستمرار بكل السبل تطوير القطاع العام ليس بقصد السيطرة عليه أو شل حركته.. وإنما بقصد تهيئة مناخ أفضل له واعطاء قدرة أكبر لمجالس الادارات لا تخاذ القرارات.. وربط الانتاج والانتاجية بالحوافز. فضلا عن توزيع الأرباح والميزات الأخرى التى تقرر للعاملين بالقطاع العام كحوافز اضافية.

٣ ـ أن القطاع العام باق كركيزة اقتصادية كبرى تنتج ٨٠٪ من الانتاج الصناعى المصرى.. فهو ليس معروضا للبيع.. وليس مطروحا للتصفية والقطاع العام لن نبيع شركاته الناجحة ولن نبيع أيضا شركاته الخاسرة ولن نفتح الاكتتاب فيها.. فلانه من البديهى ألانجد أحدا يساهم أو يكتتب فى شركة خاسرة! وهذا ما نقوله لحزب الوفد وحزب العمل..

أما حزب التجمع فاننا نقول له أيضا أننا لم ننس بعد عناوين بيع القطاع العام فى جريدتهم منذ فترة طويلة جدا..

وحتى الآن لم نرصد أى محاولة لبيع أو تصفية وحدة إنتاجية واحدة فعلام كانت هذه الضجة؟

ثم نقول للأحزاب كلها أن دعم القطاع العام بشركاته الناجحة والخاسرة يتحقق بتطويره وتجديده وإعادة تأهيله.. ويتحقق بإدخال تكنولوجيا العصر على ما اشتريناه من قبل من تكنولوجيا متأخرة!.. يتحقق بانهاء المشاكل الأساسية المعترضة لانطلاقاته والتى تم حصرها أخيرا.. ونعنى بها مشاكل السحب على المكشوف والمديونيات بين الشركات وبعضها البعض.. ولا نذيع سرا أن الحكومة قررت أن تتحمل تلك الأموال التى سحبتها شركات القطاع العام من البنوك وستحل محل الشركات فيها بزيادة رأس المال.. وذلك بشرط واحد أن تكون الأموال قد سحبت من البنوك بقصد الاستثمار حتى ولو كانت خارجة عن الخطة. بذلك يمكن للشركات الوقوف على قدميها بدلا من ارهاقها فى سداد الأقساط وفوائدها مما يقف حجر عثرة كبيرة أمام كثير من شركات القطاع العام.. ولا نظن أن ذلك يدخل فى باب تصفية القطاع العام الذى تتشدق به الأحزاب وتحذر منه!

٤ ـ ويأتى بعد ذلك توضيح لابد منه لبعض الألفاظ التى استخدمتها الأحزاب بكل دقة وعذوبة ولتخفيف وطأتها على الناخبين.. فالوفد ينادى بمنح وحدات القطاع العام حرية العمل على أسس تجارية.. والتجمع ينادى بتحقيق ربح معقول للوحدات الاقتصادية المنتجة وحزب العمل يرى أن نبيع شركات القطاع بأسعارها الاقتصادية.. وكل ذلك معناه باختصار شديد هو المطالبة بزيادة الأسعار!!.

●● فالأسس التجارية التى ينادى بها الوفد معناها بوضوح هو ترك الأسعار للعرض والطلب.. أى أن من معه يمكنه الشراء بأى سعر.. ومن ليس عنده فأمره إلى الله.

أما الربح المعقول الذى يرى حزب التجمع ضرورة اضافته فخبراؤه

الاقتصاديون مطالبون – ونحن معهم – بحساب الأرباح والخسائر فى القطاع العام.. مطالبون بتحديد العدد الأمثل للعاملين فى كل وحدة اقتصادية.. والمرتبات التى يتقاضونهاكذلك الأرباح والحوافز الممنوحة للشركات الرابحة والخاسرة لظروف اجتماعية.. وأيضا الفاقد والعادم لكل شركة.. وأخيرا مدى الربح المعقول الذى تضيفه على هواها كل وحدة على حدة.

ولا يختلف عن ذلك كثيرا التعبير الذى ذهب إليه حزب العمل فى ضرورة بيع المنتجات بأسعارها الاقتصادية..

فكل هذه التعبيرات لا تعنى فى التطبيق العملى سوى زيادة أسعار منتجات القطاع العام.

وليس معنى ذلك على الاطلاق أننا ضد إدارة الوحدات الانتاجية ادارة اقتصادية سليمة.. لكننا مع علمنا أن هذه القضية تعوزها الدراسات العميقة التى يمكن تطبيقها على غالبية الوحدات..

بل وصعوبة الوصول إلى نمط واحد يطبق على كل هذه الوحدات فإننا نوافق مرحليا على ذلك القرار الذى اتخذته الحكومة بعدم السماح لأى شركة بزيادة أسعار منتجاتها قبل موافقة لجنة السياسات.. حتى لا ترتفع الأسعار ارتفاعا عشوائيا بدون دراسات واضحة وبدون أسباب قوية. ومع ذلك كله فما أكثر الضجيج الذى ينفجر فى الصحافة الحزبية عندما تتقرر زيادة سعر أى سلعة من السلع.. لضرورة ملحة أو لعلاج خطأ فى السياسات الاقتصادية السابقة !!.

٥ ـ أما ما يطالب به حزب الوفد من إلغاء الحماية الجمركية على الصناعة الوطنية فإن ردنا عليه هو أن الولايات المتحدة ودولا كثيرة من

دول أوروبا الغربية قد أخذت بمبدأ هذه الحماية سواء عن طريق زيادة الجمارك أو بتحديد حصص السلع المسموح بدخولها إلى أسواقها.. فما بالنا بالدول الفقيرة؟

وأما ردنا على حزب التجمع بتوحيد المعاملة فى القطاعين العام والخاص.. فهو أن لكل منهما ظروفه ويصعب اخضاع القطاع الخاص لنفس قيود القطاع العام لأن ذلك سيؤدى إلى انحسار نشاط القطاع الخاص.. فضلا عن أن هناك حقيقة يجب عدم اغفالها وهى أن الانتاجية فى القطاع الخاص تزيد عن مثيلتها فى القطاع العام، لذلك فعائد العامل أكثر. وفى الوقت نفسه فان القطاع الخاص لا يتمتع ببعض الميزات التى يتمتع بها قرينه فى القطاع العام من عدد ساعات العمل ومدة الاجازات والخدمات الطبية والترفيهية وغيرها.. أما الحقوق المكتسبة لعمال القطاع العام فان ما جرى عليها من تعديلات جذرية فى نواحى زيادة الحوافز والأرباح أصبح «التغنى بها لا يمتع» كما أن الأصل هو التطوير للأفضل وليس بالعكس..

ثم نهمس فقط لحزب التجمع بأن قضية انهاء تجريم الاضراب أو السماح بالتظاهرات.. هى قضية خاسرة.. فلا يجب أبدا تقنين مبدأ لوى الذراع ..رحمة بهذه الدولة الفقيرة.. ورحمة بالانتاج.. واشفاقا على المستقبل الذى نتمناه.

الاحزاب.. وقضايا الفلاحين

ونواصل مناقشة القضايا الأساسية المطروحة فى برامج الأحزاب فنصل إلى القضية الكبرى.. وهى قضية الأرض والزراعة فى مصر.

ـ قاعد نايم عايش ف وسط الفلاحين زى مانت شايف دلوقتى .. والحزب رفض يحطنى ف القايمة .. !!

ولا خلاف بيننا وبين أحزاب المعارضة فى أنها قضية رئيسية تنعكس خطط معالجتها إيجابا وسلبا على مستقبل مصر ومستقبل شعبها للأجيال القادمة، لا رتباطها الأساسى بمشكلة الغذاء.

ولا خلاف بيننا وبين أحزاب المعارضة فى أن مـن لا يملك غـذاءه لا يملك حريته ولا يملك استقلال إرادتـه.. ولا يملك اسـتقلال تـرابه بالمعنى العام.

لا خلاف بيننا وبينهم فى كل ذلك، لكننا قـد نختلف معهـم أو مـع بعضهم فى طريقة تناوله للقضية الزراعية وفى طريقة اخضاعها للحسابات الانتخابية رغم حيويتها ورغم أنهـا قضـية لا تحتمـل المـزايدات ولا المناورات ولا أساليب استجداء التأييد علـى حسـاب الحقـائق الموضوعية المجردة.

ونلاحظ على الفور فى طريقة تناول برامج الأحزاب لهـذه القضـية الخطيرة عدة علامات سلبية خطيرة منها:

ان بعض برامج الأحزاب قد تناولتها بعبارات عامة غامضة لا تكشف عن منهج معين ولا عن رؤية خاصة للأحزاب إزاءهـا.. وفى ذلك عـدم الادراك الكافى لأهمية المشكلة.. أو الرغبة فى عدم اتخاذ مواقف صريحة فى قضية خلافية تتناقض فيها الى حد كبير مصالح طرفى المشكلة وهما مالك الأرض ومستأجرها.. مما يؤكد رغبة بعض الأحزاب فى الحـرص على اجتذاب أصوات طرفى المشكلة بالتعمية واخفاء المواقف الحقيقية من المشكلة أو عدم التوقف أمامها.. وهذا خـطأ لا تحتملـه أهميـة المشكلة وحيويتها حتى ولو ترتب عليه اجتذاب بعض الأصوات.

ففى القضايا الأساسية كما فى القضايا السياسية الرئيسية ينبغى أن

تحدد كل الأحزاب مواقفها الصريحة بلا مداورة لأنها لو قدر لها أن تصل الى الحكم سوف تكون مطالبة بتنفيذ برامجها المعلنة.. ولن تستطيع فيما نظن أن تواجه القضايا الكبرى بالبرامج التوفيقية التى تجمع بين التناقضات وتحاول اكتساب التأييد، فمثل هذه البرامج حين توضع موضع التنفيذ لن تحقق إلا شيئا واحدا هو عجز الحزب عن تنفيذ برامجه واخلاله بالعقد الانتخابى.. الذى عقده مع جماهير الناخبين فى معركة الانتخابات.

إن البرامج الانتخابية لبعض الأحزاب يتضمن تناقضات أساسية مع فكر وعقائد هذه الأحزاب فيما يتعلق بالمشكلة الزراعية بالذات إلى حد المطالبة ببعض المطالب التى تمثل نكوصا صريحا عن مبادئ هذه الأحزاب والمدرجة فى البرنامج السياسى للحزب عند إعلانه.. والذى لم يجر تعديل له من خلال مؤتمرات الأحزاب كما هو متبع فى نظم العمل الحزبى التقليدية.. ولا تفسير لذلك سوى أن بعض الأحزاب قد رأت أن تنحى جانبا بعض معتقداتها الأساسية خلال معركة الانتخاب فى محاولة لاجتذاب أصوات الناخبين من الملاك ومستأجرى الأرض الزراعية.

وهذا أيضا خطأ لا تحتمله أهمية المشكلة وحيويتها.

أن كل أو معظم برامج الأحزاب فيما يتعلق بالمشكلة الزراعية تتجاهل عن عمد الاشارة إلى أية خطوات تمت خلال الفترة الماضية فيما يتعلق بالسياسة الزراعية.. ومشكلة الغذاء، وفى ذلك قد نقول أن الأحزاب لم تتجاوز الى حد ما مهمتها.. وقد نقول أنه ليس من المفترض أن نطالب أحزاب المعارضة بتقدير جهود حكومة حزب حاكم لحل المشكلة الزراعية لكننا نتساءل كيف يستطيع حزب ما أن يضع تصورا موضوعيا لحل مشكلة معينة بغير الاستعداد لتقييم ما تم من خطوات

لمواجهتها - والاعتراف بصحة «بعض» هذه الخطوات والاعلان عن نيته لمواصلة أو حتى «لمضاعفة» الجهد على هذا الطريق لتحقيق نتائج أفضل وأسرع مما تحققه حكومة الحزب الحاكم.

اننا لا نطالب أحزاب المعارضة بالاشادة بجهود حزب الأغلبية لمواجهة قضية معينة، لكننا نطالبه على الأقل بدراسة خطواته على طريق مواجهتها لكي لا يتضمن برنامجه الانتخابي مطالب محققة بالفعل فى الواقع الراهن.. ولكي لا يطالب البرنامج باجراءات منفذة بالفعل.. إلا إذا كان الهدف هو مجرد المطالبة !.. وهو ارتداء ثوب المدافع عن حقوق الكادحين فى الأرض وفى غيرها من مجالات الانتاج.

ثم كيف يضع حزب برنامجه الانتخابي عن مشكلة أساسية كالمشكلة الزراعية بغير أن يلتفت الى التغيرات الأساسية التي شهدتها سياسة الدولة ازاءها.. ولكي يقيمها أو ينقدها.. أو يعترف بايجابياتها إذا كان على استعداد للاعتراف لحزب حاكم بأى نوع من الايجابيات.

كيف يستطيع البعض أن يتجاهل استراتيجية الغذاء التي تتبناها الدولة الآن.. والتي تهدف الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل المحاصيل الغذائية عدا القمح !.

كيف يستطيع البعض أن يتجاهل الاتجاه الى تصميم الميكنة الزراعية فى كل البلاد لحل مشاكل نقص العمالة ولمضاعفة الانتاج الزراعي بما يحقق الاكتفاء الذاتي ويحقق فائضا للتصدير يساهم فى تخفيف أعباء الدولة !.

كيف يتجاهل البعض سياسة دعم الصناعات الزراعية واقامة المجتمعات الزراعية الصناعية بهدف تلبية احتياجات الأسواق المحلية وتصدير الفائض.

اننا لا نطالب الاحزاب مرة أخرى بالاشادة بهذه المتغيرات وهى لا تعدو الحق وواجب الأمانة أن فعلت، لكننا نطالبها فقط برؤيتها وتقييمها لكى لا تطالب بانتهاج سياسات معتمدة بالفعل فى السياسة الزراعية لمصر الآن.. ولكى لا تطالب بمطالب محققة بالفعل.. وإلا صحت على البعض المقولة الشهيرة التى أطلقتها فى الماضى بعض فصائلهم على بعضها الآخر حين قالت انهم على معرفة تامة بعناصر وأسباب وعناصر المشكلة الزراعية فى مصر!.

ولست أنا بالمناسبة قائل هذه العبارة عنهم!

وللتدليل على صحة هذه الملاحظات العامة سأختار بعض نقاط برامجهم عن المشكلة الزراعية لتقييمها ومناقشتها.

تحصيل الحاصل: المزايدات.. أم الحل السهل؟

يطالبون مثلا - كما فى برنامج حزب التجمع - بزيادة أسعار الحاصلات الزراعية للفلاحين، بالرغم من التناقض الظاهر بين سياسة حزب التجمع التى تطالب بتخفيض أسعار السلع والاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبين المطالبة برفع أسعار المحاصيل التى يترتب عليه بالضرورة ارتفاع أسعار هذه المحاصيل على المستهلك العادى، فاننا نتجاوز سريعا هذه النقطة لنتساءل على أى أساس «علمى» لا انتخابى بنى حزب التجمع مطالبته برفع هذه الأسعار!

إن الذى لابد أن يعرفه خبراء الاقتصاد والزراعة فى الحزب، هو أن ما يسمى بسعر المزرعة أى سعر بعض المحاصيل الزراعية وكل أسعار المنتجات الحيوانية فى مصر هى أعلى بكثير من أسعارها العالمية وأن بعضها يكاد يعادل ضعف أسعارها العالمية كاللحوم والدواجن والبيض

والألبان، بدليل ان الدولة تستورد بعض هذه المنتجات وتطرحها فى الأسواق لتعادل بها ارتفاع سعر المزرعة لهذه المنتجات.

كذلك لابد أنهم يعرفون أيضا أن أسعار بعض المحاصيل فى مصر تعادل أسعارها العالمية كفول الصويا مثلا، وكالقصب الذى تكاد أسعاره العالمية بعد انخفاض أسعار السكر العالمية توازى بالفعل ما تشترى به الدولة محصول القصب من المزارعين وكالفول المدمس أيضا.

وإلى جانب هذه المحاصيل هناك بالفعل بعض المحاصيل التى تقل أسعارها المحلية عن أسعارها العالمية كالقطن والأرز، وهذه المحاصيل تتعمد السياسة الزراعية ترك جزء من محصوله فى يد المزارع ليبيعه بأسعار السوق بعد توريد الحصص المقررة.

يطالبون فى حزب التجمع باعفاء جميع المزارعين ممن يزرعون فدانا واحدا من توريد بعض المحاصيل، ونتساءل نحن وكيف نستطيع أن نوفر احتياجات المستهلك من الأرز مثلا بالأسعار المنخفضة إذا أعفينا هؤلاء المزارعين وعددهم هائل، أليس معنى ذلك أن نستورد الأرز لتغطية احتياجات المستهلكين فتزيد ميزانية الدولة ارهاقا أم هل يطالبنا البعض ببيع الأرز للمستهلك بأسعاره العالمية المرتفعة.. ومن يدفع هذا الثمن سوى المواطن محدود الدخل؟.

يطالبون فى حزب التجمع بقصر توريد المحاصيل من الفلاحين على طن واحد من الأرز لكل فدان حرصا على صالح المزارع ونقول نحن أن الحكومة تشترى من المزارع «رسميا» ١,٥ طن من كل فدان بسعر ١٠٥ جنيهات لكنه فى الواقع تنخفض هذه النسبة إلى ١,١ طن من كل فدان وقد رفعت سعر التوريد من ٩٥إلى ١٠٥ جنيهات وزاد انتاج الأرز فى مصر فانخفضت أسعاره الحرة إلى ١٣٠ جنيها فقط مما دفع الحكومة إلى

التفكير فى إعادة تصديره للخارج مرة أخرى والفارق فى النهاية هـو ٢٥ جنيها فقط فى سعر الطن.. لصالح المواطن محـدود الـدخل ولصـالح المستهلك الذى ينبغى أن نوفر لـه احتيـاجاته بـالأسعار المعتـدلة، كما نوفر للمزارع كل مستلزمات الزراعة والانتاج، والمستهلك والمزارع مواطنان ينبغى ألاتنحاز الحكومة لأيهما على حسـاب الآخـر وإنمـا ينبغى أن تحقق التوازن بين مصالح كل منهما بما يحقق صالح الأغلبية العظمى من الشعب.

يطالبون أيضا بالتنفيذ «الفعلى» لقانون اعفـاء صـغار الفـلاحين ٣ أفدنة فأقل من الضرائب ومعاقبة كل من يعطل تنفيذ هـذا القـانون، ونقول أن ذلك مطبق بالفعل ولا يحتاج إلـى «مـطالبة» إلا إذا كانـت مطالبة من باب التأكيد والتذكير فإن كانت كذلك فشكرا لهم فنحن أيضا نؤكد على ضرورة تنفيذ هذا القانون المنفذ بالفعل!.

يطالبون بالتوسع فى استخدام الميكنة الزراعية بتـوفير المـاكينات اللازمة وتنظيم مراكز تواجدها واحتياجات تشغيلها وصيانتها وتمـكين صغار الفلاحين من التعاون لاستخدامها وفق خطة مـدروسة لتـلافى سلبياتها المحتملة.

وفى هذا المطلب بالذات نسجل لهم إيجابية هـامة هـى المـطالبة «بالتوسع» فى الميكنة مما يفيد اعترافهم بتبنى القيادة السياسية للميكنة الزراعية وتعميمها باعتبارها الأمل فى حل مشاكلنا الزراعية والغـذائية، لذلك فإن اعتماد الميكنة الزراعية هى سياسة مقررة ومنفـذة ويحتـاج التوسع فى تطبيقها إلى تعلم وتدريب طويل المدى كما يحتاج أيضا إلـى توعية واقناع وخطواتنا على هذا الطريق قائمة ومستمرة وقـد نفـذت تجاربها الأولى بنفس الطرق المستخدمة فى اليابان فى مسـاحة ٣٠ ألف

فدان، وستطبق هذا العام في مساحة ٨٠ ألف فدان، وقد أثمرت التجربة تخفيض تكلفة شتل وحصاد الفدان الواحد من الأرز من ١٥٠ جنيها إلى ٧٥ جنيها لصالح الفلاح.. والخطوات مستمرة ولم يناد أحد قبل الرئيس مبارك بإقامة محطات للميكنة الزراعية في الريف، وستتم خلال ٤ سنوات تعميم الميكنة في العمليات الرئيسية للمحاصيل الهامة كالقطن والأرز والذرة.

وأعتقد أن الجميع لا يستطيعون إلا الاعتراف بأن سياسة الدولة الآن هي الاعتماد على الزراعة العملية التي توفر الجهد والطاقة وتضاعف الانتاج وتساهم في تلبية احتياجات المواطنين، وسياسة الدولة الآن توفير الآلات التي تحل محل الجهد البشري في الزراعة.. وكانت السياسات السابقة تكتفي بتوفير الآلة التي توفر جهد الماشية، وفي وزارة الزراعة الآن ١٠٠٠ آلة والخطة مستمرة وكلها تغيرات لم تتحقق إلا خلال حكم الرئيس مبارك.

يطالبون بحظر تملك واستغلال الشركات الأجنبية «بما فيها الصهيونية» للأراضي المصرية والغاء كافة القوانين التي تتيح ذلك، وردنا الوحيد على ذلك أن هذا هو ما يجري العمل عليه الآن بالفعل.. أما الاشارة الى الشركات الصهيونية.. فهي في رأيي لا تستحق الرد لأن الجميع يعرفون موقف مصر وموقف القيادة السياسية من هذه القضية!.

يطالبون في حزب التجمع - وهذا هو الأهم - باقامة علاقة إيجارية نقدية مستقرة وعادلة بين المالك والمستأجر يراعي فيها حماية المستأجر وورثته من الطرد ماداموا يلتزمون بالشروط التعاقدية، ويراعي فيها أيضا إمكانية إعادة النظر في القيمة الايجارية وفقا لتطور أسعار المحاصيل وفي ضوء صافي دخل المستأجر، ويطالبون بايجاد حل عادل

لمشاكل العلاقات بين صغار الملاك وصغار المستأجرين عن طريق إنشاء صندوق تموله الحكومة لاقراض المستأجرين الـراغبين فى شراء الأرض التى يزرعونها من الملاك.

ولو سلمنا جدلا بأن حماية مصالح ملاك الأراضى هى من معتقـدات الحزب رغم تناقضه الواضح مع منهجه وفكره، فإننا فى هـذه القضـية الخطيرة لانستطيع أن نقول إلا أن القضية هى فى النهـاية ليسـت فى تغليب مصالح طبقة معينة على طبقة أخرى ولا فى الانحياز لا يهما ضد الأخرى وأن موقف الدولة ينبغى أن يكون موقف الحكم بين مصالح هذه الفئات بما يحقق صالح الأغلبية العظمى ولا يجنى على حقوق أية فئة، وبما يحقق فى النهاية الهدف الأساسى وهو زيادة إنتاج لصالح الأغلبيـة العظمى من الشعب زراعا وملاكا وعمالا وموظفين ومنتجين.

وهى قضية ينبغى دراسة وقعها الجديد وادراك حجم التغيرات التى طرأت عليه فى السنوات الأخيرة.. فالخريطة الزراعية لمصر الآن غيـرها تماما منذ ٣٠ عاما، وفى بلادنا الآن مجتمعات زراعية تشهد هروبا مـن الأرض من جانب المستأجرين الزراعيين، ومجتمعات أخـرى تشـهد التصاقا وتمسكا بالأرض الزراعية.

ومواقف الأحزاب جميعا من هذه القضية ينبغـى أن تـرتفع فـوق المزايدة وينبغى أن تستهدف التوصل إلى أفضل الصيغ العملية التـى تحقق مصالح الطرفين وتحقق قبل كل شىء زيادة الأنتاج.

فزيادة الانتاج هى الهدف الأسـمى.. كمـا أن تحقيـق العـدالة الاجتماعية بين المستأجرين وصغار الملاك هى أيضا هـدف أسـمى ينبغى أن نحرص عليه دائما.

يطالبون بوقف تجريف الأرض ومعاقبة من يرتكب جريمة التجـريف

بأشد العقاب، وردنا الوحيد هو أن ذلك بالضبط هو ما يجرى الآن.. فلقد أصدر الرئيس مبارك قانونا يجرم التجريف ويوقع عليه أشد العقـوبات ويصادر الآلات التى تسخدم فيه ولا حاجة للاطالة فى هذا الموضوع لأنه مطبق بالفعل.

يطالبون بدعم التعاونيات.. ونسأل من يطالبون بذلك.. ومـن الـذى لا يعمل على دعم التعاونيات، أليس الرئيس مبارك هـو الـذى أقـام التعاونيات من جديد بعد توقف لمدة ٧ سنوات، ألم يعد تشكيل الاتحاد التعاونى الذى سبق حله ووقف نشاطه، الانتخابات الحرة من القـاعدة الى القمة وبقيادات جديدة ألا تقدم الـدولة الآن دعمهـا ومسـاندتها للحركة التعاونية التى غابت عن الساحة لعدة سنوات؟.

ويطالبون.. ويطالبون.. ويطالبون.. ولا اعتراض لنا على حق أحـد فى المطالبة بما يراه محققا للصالح العام لكن نعترض فقط على أن تجـرنا حمى المزايدة وحماس المعركة الانتخابية إلى المطالبة بمطالب تـزايد على أصوات الناخبين ولا تراعى المـوضوعية ولا معـطيات الـواقع الاقتصادى والاجتماعي فى مصر ونعترض فقط على أن يـطالب البعض من باب التعممية بما هو قائم ومطبق بما يوحى لبعض النـاخبين بـأن ما يجرى فى الواقع مخالف لما ينادى به المطالبون.

وفى هذا المجال أسجل ملاحظة ذكية لأحد وزرائنا الفنيين المهتمين بشئون الخطة.. فقد لاحظ بعد قراءة برامج كل أحـزاب المعـارضة أن نسبة هائلة من مطالب هذه البرامج واردة بالفعل فى الخـطة الخمسـية لبلادنا المقرر تنفيذها فى مراحلها المحددة، مع اختلاف طفيف هـى أن هذه المطالب مسبوقة دائما بعبارة من هذه العبارات الطنانة «ينبغـى أن» أو «يجب أن» أو «نرى ضرورة أن» أو «نؤكد على ضرورة»!.

مما يقطع بأن البعض قد اختار - رغم التمنيات الطيبة - الطريق السهل لتوفير الجهد والطاقة - بدلا من الطريق الصعب لفهم ودراسة وتقييم الواقع المصرى وما شهده من متغيرات اقتصـادية واجتمـاعية جذرية فى الفترة الماضية.

الفصل السادس
الأحزاب .. وقوائم المرشحين

لأن شرعية الحكم ترتبط ارتباطا أساسيا بقدرته على تمثيل القوى السياسية الموجودة فى الساحة أو على الأقل بتمثيل قوى الأغلبية السياسية فى الوطن . فلقد طالبنا بإلحاح بأن تتوخى كافة الأحزاب السياسية المشاركة فى المعركة أن تتقدم للناخبين بقوائم ترشيح تعبر تعبيرًا صادقا عن حجم وحقيقة القوى السياسية التى تمثلها هذه الأحزاب .

وناشدنا كل الاحزاب وأولها الحزب الحاكم أن تتقدم للناخبين بقوائم تعبر تعبيرًا صادقا عن فكر وعقائد ومناهج هذه الأحزاب .. لكى لا تختلط الأوراق ولا تضيع الرؤية أمام الناخب ، فيعرف لأى منهج سياسى وأى فكر عقائدى يعطى صوته . فلا يجوز مثلا أن يتقدم حزب يمينى بمرشحين أكثر ميلا لليسار إلا إذا كان هذا الحزب قد تبنى فكرا مخالفا لفكره المعلن فى برنامج تأسيس الحزب .. وإلا إذا كان قد أعلن عن هذه الخطوة الهامة فى برنامج جديد يعلن عقب مناقشة للفكر الجديد فى مستويات الحزب المختلفة ويقره مؤتمر الحزب كما هو معروف فى العمل الحزبى فى الديمقراطيات الحديثة .

ولا يجوز أن يتقدم حزب يمثل عدة قوى سياسية متحالفة ومتفقة على حدود دنيا للائتلاف بقوائم ترشيح تعطى الغلبة لممثلى تيار معين

مما يعطى صورة خاطئة عن حجم وتأثير هذا التيار داخل قوى الحزب المؤتلفة .

● وقلنا أن مسئولية الحزب الحاكم فى اختيار مرشحيه هى مسئولية مضاعفة باعتباره الحزب الذى يمثل الأغلبية البرلمانية فى مجلس الشعب الأخير . والحزب الذى يتولى الحكم فى البلاد ويتطلع إلى مواصلة مهمته فى البناء والتنمية ودعم الاستقرار والديمقراطية لخمس سنوات أخرى .

● وناشدنا الحزب الحاكم أن يتقدم بقوائم مرشحين تمثل حقيقة فكره وتتشدد فى اختيار من يمثلونه ومن يتقدمون للجماهير باسمه .

● وتمنينا لبلادنا ولأنفسنا أن تكون قوائم الحزب الوطنى الحاكم هى المثل والنموذج فى الالتزام الصارم بالنزاهة السياسية والطهارة مهما كانت أهمية الحسابات الانتخابية أو تأثير لعبة الانتخابات المعروفة والتى تتأثر بها أكبر الأحزاب السياسية بشكل أو بآخر فى مختلف أنحاء العالم .

● تمنينا ذلك للحزب الحاكم ولأحزاب المعارضة على السواء .. لأن سلامة الحياة السياسية فى مصر هى مسئولية الجميع .. ولأن أى خلل فى تمثيل القوى السياسية القائمة فى مجلس الشعب القادم ، يدفع الجميع ثمنه .. لا المعارضة وحدها .

● فمن صالحنا بكل تأكيد أن يكون فى البلاد حزب اغلبية قوى مؤثر له دور فعال فى الحياة السياسية .. وله كوادره النشيطة المقبولة شعبيا التى تمثل فى المجلس النيابى آمال وآلام الجماهير وتتبنى مطالبها وتدافع عن مصالحها ، فيكون الحزب هو المدرسة السياسية التى تمد جهاز الحكم بالكوادر المتمرسة على العمل السياسى والقادرة على حل مشاكل الجماهير وعلى التعامل السياسى مع هذه المشاكل .

المعارضة الرشيدة والأغلبية الوطنية

● من صالحنا ذلك بكل تأكيد كشعب وكمواطنين .. لكنه من صالحنا أيضا وبنفس الدرجة من الأهمية والضرورة أن تكون فى البلاد أحزاب معارضة قوية تمثل القوى السياسية التى لم تندرج فى حزب الأغلبية لسبب أو لآخر تمثيلا جيدا ، وتعبر عن احجامها تعبيرا دقيقا وتمثل فى المجلس النيابى القادم فكرها ومنهجها ورؤيتها المختلفة لحلول المشاكل وتقوم بدور الرقابة الشعبية المفيد والمطلوب دائما على الحكومة وعلى الأغلبية البرلمانية التى تؤيدها .

● بشرط واحد أن يكون هدف الجميع أغلبية وأقلية هو صالح مصر كل من وجهة نظره .. وبشرط أن يكون الحرص على مصر وعلى مستقبلها هو الأمانة التى يتحملها الجميع وفاء لهذا الوطن وهذا الشعب الذى حمل الجميع إلى مقاعدهم البرلمانية .

● لسنا بكل تأكيد من أنصار حكم الأقليات التى لا تمثل مجموع الشعب ولا تتبنى مصالحه ولا تستند إلى سند شرعى حقيقى من تأييد الشعب .

● ولسنا بكل تأكيد أيضا من أنصار حكم أغلبية الصوت الواحد والرأى الواحد ، ولا من انصار حكم أغلبية لا تراجع تصرفات جناحها الحاكم ولا تشير عليه ولا تطرح عليه رؤاها المتعددة لما يعرضه عليها من قوانين وقرارات ، وهو ما سماه الدكتور محمد حسين هيكل فى عشرينات القرن « بطغيان الأغلبية » واعتبره خطرا على الديمقراطية وكان يقصد به طغيان الأغلبية الوفدية فى أول برلمان عرفته مصر سنة ١٩٢٤ ، وإذا كنا ندرك أن هذا التعبير قد أطلقه الدكتور هيكل من موقع الأقلية الذى كان حزبه « الاحرار الدستوريون » يحتله فى هذا البرلمان ، فإن ذلك لا يقلل من أهمية استفادتنا به مع اختلاف الظروف .

فبلادنا ليست فى حاجة إلى ذلك أو إلى ذاك ، لكنها تحتاج إلى أغلبية تؤمن بحوار الآراء داخلها وخارجها .. داخلها فى مستوياتها المختلفة .. وخارجها مع آراء المعارضة وأحزاب الأقليات السياسية .

وبلادنا تحتاج إلى معارضة رشيدة تتجاوز مرحلة المراهقة السياسية والتراشق بالاتهامات والحوار بالصوت العالى إلى مرحلة رشد سياسى تؤمن فيها بوطنية الأغلبية والتى لا يمكن إلا أن تكون كذلك بدليل تمثيلها لأغلبية الشعب ، وتتحاور معها فيها بالرأى المخلص .. وبالموضوعية التى ترى الخطأ والصواب فى تصرفات الأغلبية لا الخطأ وحده كما يحدث الآن .

ولأن الانتخابات القادمة هى وسيلتنا إلى كلا الهدفين فلقد ناشدنا الجميع أن يتقدموا للناخبين بأفضل عناصرهم وبأمانة سياسية تحقق كل الشروط والاعتبارات السابقة فماذا جرى بعد أن أعلنت القوائم وتقدمت الأحزاب بمرشحيها للناخبين ؟ .

قوائم الوفد والتجمع :
هل عبرت عن عقائدها ؟!

اننى وكما قلت من قبل أومن بوطنية الجميع وأن ضل بعضهم الطريق ، ومن موقع الإيمان بذلك ، اسمح لنفسى بأن ابدى بعض الملاحظات الضرورية فأرى أن الشرط الهام لضرورة تمثيل القوائم لفكر وعقائد الأحزاب لم يراع فى كثير من قوائم المعارضة .

وأرى أن شرط تمثيل القوائم لحقيقة وحجم القوى السياسية المندرجة داخل بعض احزاب المعارضة لم يراع أيضا فى كثير من قوائمها .

وأرى أن هذين الشرطين قد انتهكا بعنف لا يتفق مع الأمانة

السياسية ولا مع المصلحة العامة فى قوائم حزبى الوفد والتجمع على وجه التحديد .

الوفد .. والذين
يكفرون المجتمع ؟ !

فبالرغم من أن التحالف المفاجئ بين الإخوان المسلمين وحزب الوفد قد أثار ردود فعل عنيفة داخل الوفد وخارجه ..

وبالرغم من أن هذا التحالف يتناقض تناقضا أساسيا مع منطلقات حزب الوفد وفكره ومنهجه .

– وقد كنت أحد الذين نبهوا إلى خطورته منذ البداية ، إلا أنه فى النهاية ليس خروجا على قواعد العمل الحزبى التى تجيز للأحزاب التحالف مع من تراه مرحليا لخوض معركة انتخابية .

□ لكن ما يخالف قواعد العمل الحزبى بكل تأكيد .. لأنه يعرض سلامة واستقرار هذا المجتمع فهو أن تتضمن قوائم حزب الوفد مرشحين يكفرون المجتمع فى منشوراتهم ولافتاتهم الانتخابية . يكفرون المجتمع الذى يتقدمون إليه لطلب تأييده ولنيل ثقته ولتمثيله فى مجلس الشعب ! كما حدث بالفعل فى إحدى دوائر الإسكندرية .

□ وليس فى برنامج حزب الوفد السياسى ولا فى برنامجه الانتخابى ما يفيد فيما نعلم أن الوفد يؤمن بتكفير المجتمع وهى بالضرورة تجاوزات سببها الأساسى عدم احترام قاعدة تمثيل المرشحين لفكر ومنهج الحزب المعلن ، وسببها اخضاع القوائم للحسابات الصحيحة لقوى المرشحين فى بعض الدوائر .. وسببها وهو الأرجح هو خضوع الوفد لضغط بعض العناصر المتطرفة المتحالفة معه حديثا التى أيدت هذا الترشيح وباركته فكانت نتائجه وبالاً على الوفد .. فوجئت به قيادته

السياسية وعجزت عن التصرف إزاءه فأسلمت الأمور للمقادير .

فلصالح من إذن تتضمن قوائم حزب الوفد أسماء بعض العناصر المتطرفة والمعروفة بتطرفها .. والتى لا تؤمن بالمجتمع الذى تتقدم إليه لنيل ثقته ؟

لا أظن أن ذلك سوف يخدم الممارسة السليمة للديمقراطية فى بلادنا ولن يسهم فى تقديم معارضة رشيدة تشارك أغلبية متفتحة لكل الآراء فى حكم البلاد .

التجمع والانحياز الماركسى
رغم القناع الناصرى !

ثم بأى منطق يسمح حزب آخر هو حزب التجمع بأن يغلب تيارا سياسيًا معينا فيه على كل التيارات التى يمثلها فيتقدم بقوائم ترشيح تمثل أغلبية كاسحة لأنصار هذا التيار وهم أصلاً قلة فى قواعده ، وقلة أقل بين الجماهير .

●● إن حزب التجمع يقول إنه يمثل قوى اليسار والناصريين والقوميين والماركسيين لكن قوائم الترشيح التى أعلنها قد غلبت ممثلى التيار الماركسى فيه على باقى التيارات بشكل فاضح ، فلقد قدم الحزب كوادره الماركسية النشيطة فى معظم الدوائر ، وقدم الحزب من الماركسيين ٥ أو ٦ أضعاف من قدم من ممثلى التيار الناصرى فيه والذين اختار منهم التجمع حوالى ١٧ مرشحا لا غير . فكيف يتفق ذلك مع ما يعلنه الحزب كل يوم من أنه الأمين على فكر ثورة ٢٣ يوليو وأنه الممثل الشرعى لمنجزاتها ومنطلقاتها وأجيالها الجديدة ، وفكر ثورة ٢٣ يوليو مهما قيل عنه ، لم يكن فكرا ماركسيا ، وكيف يتفق ذلك حتى مع رغبة الحزب نفسه فى اجتذاب أصوات الناصريين التى يسعى إليها سعيا حثيثا

للحصول عليها ؟

لا تفسير لذلك إلا بأن الحزب يغلب التيار الماركسى على باقى التيارات ويغلب الفكر الماركسى على غيره من المناهج السياسية لكنه لا يستطيع أن يتقدم للناخبين بلافتة ماركسية صريحة تفرز أصوات الناخبين بعيدا عنه . لذلك فهو يسعى للتلاحم مع الناصريين وأجيال ثورة ٢٣ يوليو للحصول على أصواتهم ، فى نفس الوقت الذى يعرف فيه الناصريون داخل حزب التجمع أن دورهم فيه دور هامشى لا يؤثر على توجهات الحزب الأساسية ؟ وهم فى ذلك يواجهون موقفا دقيقا فيما أظن .. فهم مطالبون بالتصويت لصالح العناصر الماركسية التى تتصدر قوائم التجمع وإن فعلوا فإن هذه العناصر نفسها سوف تستأثر بالتمثيل النيابى لتيار واحد من تيارات حزب التجمع هو التيار الماركسى وحده ، وبذلك فإنهم لا يخدمون معتقداتهم ولا يخدمون فكر ثورة ٢٣ يوليو ولا فكر الناصريين الذى يختلف اختلافا جذريا مع الفكر الماركسى .

لقد توقعنا من قبل أن يقدم حزب التجمع بعض كوادره الماركسية النشيطة للترشيح فى الانتخابات ، لكننا لم نتوقع ولم نتصور أن يتقدم الحزب بأغلبية من الكوادر الماركسية النشيطة فى الدوائر العديدة .

فهل يمثل الماركسيون داخل التجمع كل هذا الحجم السياسى أم أن قوائم الترشيح قد انحازت إلى صالح الكوادر الماركسية فقدمت قوائم لا تعبر عن حقيقة القوى السياسية داخل الحزب ؟

إن من المؤكد أن هذه الكوادر الماركسية وإن كانت لها السيطرة داخل التجمع بحكم ديناميكيتها وتمرسها على العمل السياسى ، فإنها لا تمثل الأغلبية بين قواعد الحزب .. وبالتأكيد فإنها لا تمثل إلا « الأقلية » ! بين الشعب المصرى .

فلصالح من إذن التقدم بكل هذه الكوادر على حساب شرط هام من

شروط القوائم هو شرط تمثيلها الأمين للقوى السياسية داخل الأحزاب ؟ .

الوطنى : الالتـــزام
وتجاهل الحسابات الانتخابية

تبقى بعد ذلك إشارة لابد منها إلى قوائم حزب الأغلبية الذى طالبته كما طالبت أحزاب المعارضة بقوائم تراعى كل هذه القواعد .. ولن أطيل الحديث عن قوائم الحزب الوطنى لكى لا يتهمنا أحد بمجاملة الحزب الوطنى على حساب أحزاب المعارضة لكننى سأقول بكلمات مختصرة أن الكمال غاية كبرى لا يصل إليها أحد لكننا مطالبون جميعا بالسعى إليه ، ولكل منه حسب اجتهاده .. ولكل منه قدر طاقته .. وقدر رغبته فيه .

وفى ضوء هذه القاعدة أستطيع أن أقول إننى كمراقب قد لمست حقيقة هامة فى قوائم الحزب الوطنى للانتخابات القادمة هى أن هذه القوائم قد شهدت تغييرات أساسية شملت وجوها عديدة بجرأة متناهية تناست تماما الحسابات الانتخابية وموازين القوى الانتخابية فى عديد من الدوائر بهدف الحرص على تقديم أفضل العناصر وأكثرها حركية وأكثرها تمثيلا لفكر الحزب وتوجهاته ومنطلقاته .

وقد تمت هذه المهمة البالغة الصعوبة بأمانة سياسية مبهرة وفى أحرج الأوقات التى تواجه أى حزب سياسى وهو وقت الانتخاب حيث تحرص الأحزاب على إرضاء الجميع ولو بالتنازل حتى عن بعض قواعدها أو التنازل عن بعض شروطها للترشيح أو بالتنازل حتى عن بعض اشتراطاتها المتعلقة بالنزاهة والطهارة والقيم الأخلاقية .

ولعل ما تم من تغيرات أساسية فى قوائم الحزب الوطنى - وبغير

إساءة لأحد - كان هذا التعبير العملى عما عناه الرئيس حسنى مبارك حين قال إن لكل مرحلة دعاتها ورجالها وكوادرها .

فلكل مرحلة رجالها ودعاتها بالفعل فمن أدى دوره فليسلم الراية للأجيال التالية لتحمل الأمانة وتحمل المسئولية .. وهذه هى حركة الحياة ودرس التاريخ .. ومتطلبات المرحلة .

الفصل السابع

التغيير وتحقيقه بين الشعارات والأفعال

فى إحدى الأساطير القديمة قال الراوى الأعمى للملك الغاضب :

إن الحق واضح أمامك .. لكنك لاتريد أن تراه ومادمت لاتريد ذلك فلن تراه ابدا ولو امسكته بيدك ودفعته أمام عينيك ! .

ولا أعرف هل تصلح هذه الاشارة .. كمقدمة لبدء حديث سياسى طويل عمن يرفضون رؤية مالا يريدون رؤيته والاعتراف به أم لا ، لكننى أشعر أنها مهما كانت بعيدة كل البعد عن مجال السياسة .. إلا أنها اكثر الأمثلة تعبيرا عن حالة سياسية معينة قائمة الآن .. لايملك المرء أمامها إلا أن يستعير كلمات الراوى الأعمى !! .

فالبعض مثلا مستمسكا بألا يصدق الا مايخدم رؤيته السياسية وأهدافه مازال يرفع شعار المطالبة بالتغيير ، الذى رفعه لأول مرة فى الأسابيع الأولى من تولى حسنى مبارك للرئاسة فى مصر .

ولأن شعار التغيير .. شعار جذاب يداعب أحلام الجماهير التى تحلم دائما بغد أفضل ، فالبعض مازال يتمسك به مهدرا بذلك حقائق موضوعية واضحة كالشمس .. وجهدا بشريا يبذل كل يوم لعلاج الأخطاء ورسم ملامح الغد الأفضل .

ولنبدأ بمناقشة هادئة لشعار التغيير بصفة عامة ، ثم نحاول أن

.. فيه تغيير ح يحصل .. أنا
شايف الاحتياطى بيسخن ...

نطبقه على الواقع المصرى خلال الشهور الثلاثين الماضية ، وهى الفترة التى تحمل خلالها الرئيس حسنى مبارك أمانة المسئولية عن شعبه وبلاده .

ان التغيير بداية طريق التطور – لاجدال فى ضرورته ولا فى أهميته المتجددة دائما .. وهو يتطلب دائما إحلال سياسات ومناهج حكم وفكر محل سياسات ومناهج أخرى .. كما يتطلب وفقا للحاجة احلال اشخاص محل أشخاص آخرين .

فإذا رجعنا بالذاكرة إلى صورة الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى لمصر فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٨١ ، ووضعناها موضع المقارنة مع صورة الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لمصر الآن ، سوف يتضح على الفور لمن يحكم العقل والمنطق .. ولايغلب اهواءه عليها ، ان مصر قد شهدت تغيرات جوهرية وشاملة فى كل او معظم اوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لكن هذا التغيير قد تم وفقا لمنهج يرفض أسلوب الصدمات الكهربائية .. والتحولات المفاجئة ويؤمن بالتطور التدريجى الواثق الخطى حفاظا على البنيان من التصدع وحرصا على استقراره .

مبارك .. ومنهج التغيير المدروس :

فالرئيس مبارك قد اعتمد منذ بداية فترة رئاسته منهجا خاصا للتغيير يتفق إلى حد كبير مع فكره وشخصيته وتكوينه الثقافى ، وهو مايمكن أن نسميه بحق بمنهج التغيير المدروس ..

فلأن الرجل يحمل داخله قدرا كبيرا من النفور من المظهرية وسياسة الإثارة .. واتخاذ المواقف الدراماتيكية التى تثير حولها الاعجاب المفاجىء ثم لا يلبث دخانها أن ينقشع عن لاشىء .. وربما عن خطوة

للخلف بدلا من خطوة للأمام ..

ولأن شخصية الرجل تتسم بقدر كبير من العقلانية الواعية فهو يميل بطبعه لاتخاذ الخطوات العملية لحل المشاكل .. واتخاذ المواقف ، أكثر مما يميل لاعلان القرارات المدوية إذا لم تكن تخدم الهدف الاسمى وهو حل المشاكل .. وعلاج الأخطاء .

ولأن الرجل هو بالتحديد رجل أفعال لا رجل أقوال .. فهو يعطى الكثير من الوقت لدراسة المشاكل مؤمنا بأهمية التخصص .. ومسئولية كبار المتخصصين عنها وبعدم جدوى تجاوزهم للخروج بآراء غير متخصصة أو لادعاء الإلمام بكل شيء والتعمق فى فهم كل شيء .. وهو ما يستحيل عمليا تحقيقه ولو ادعى البعض غير ذلك .

ولأن الرجل كذلك ، فلقد اعتمد منهجه للتغيير مؤمنا بأن تغيير الأسلوب يأتى فى الأهمية قبل تغيير الأشخاص ، وبأن تغيير الهدف الذى تسعى إليه الوحدة أو المؤسسة أجدى وأهم من تغيير الأشخاص .

واستهداء بهذا المنهج العملى الصارم الذى يمكن أن نقول إنه يسعى لاحداث التغيير المدروس ببطء ولكن باصرار ، فلقد أجرى الرئيس حسنى مبارك تغييرات واسعة النطاق وبعيدة الأثر فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر خلال الفترة القادمة .

وسنحاول فى هذا الحديث الاشارة إلى بعض مظاهرها على الساحتين الداخلية والخارجية .

فى الساحة الداخلية ..

التغيير دون صدمات

فعلى الساحة الداخلية نستطيع أن نحدد بعض مظاهر التغيير فى هذه المؤشرات .

بحكمة بالغة استطاع مبارك أن يقود السفينة وسط الأنواء التى خلفتها أعاصير خريف عام ١٩٨١ وكشفت معالجته للقضية الوحدة الوطنية عن فهم عميق للشخصية المصرية فخمدت نيران الفتنة .. واندثرت بثور الصراع .. واختفت نغمة التطرف وتأكد استقرار المجتمع وسلامة بنيانه .

وقد تم تحقيق كل هذه الأهداف الكبرى دون اللجوء إلى أية قرارات تحمل فى طياتها وطأة العنف بل على العكس فلقد تحقق ذلك جنبا إلى جنب مع الافراج عن المعتقلين والسماح بعودة الصحف الحزبية ومع اطلاق الحرية الكاملة للمعارضة فى ممارسة دورها بحرية تامة .

فأكدت خطواته على طريق إعادة الاستقرار والسلام الاجتماعى والأمان إلى مصر أنه كما يقول المثل الانجليزى القديم ، بالمهارة - لابالعنف - تسير السفينة .

أليس هذا هو التغيير ؟

□□ لايستطيع منصف أن ينكر أن الرئيس مبارك قد نجح فى خلق مناخ من الثقة فى قضية الديمقراطية وسيادة القانون فى مصر وفى صدق الايمان بهما مهما تصادمت إرادة الحكومة والحزب الحاكم مع مايقضى به القانون ومع ماتفرضه الديمقراطية . فأثبت بذلك أن الايمان الحقيقى بالديمقراطية هو أن نؤمن بحق الرأى الآخر فى التعبير عن نفسه وفى السعى بالطرق المشروعة لاكتساب تأييد الشعب له وفى السعى للمشاركة فى الحكم أو تولى مسئوليته الكاملة عن طريق الانتخابات ، حتى لو لم نؤمن بصحة هذا الرأى الآخر . فقد لانؤمن بالفعل بصحته لكننا نؤمن بحقه فى التعبير عن نفسه وفى الدعوة له . ومما يستحق الاشارة إليه فى هذا المجال أن الرئيس مبارك كما لاحظ كثير من المراقبين ليس من هواة « التفلسف » فى موضوع الديمقراطية .. ولا من هواة الحديث الرنان

والطنان عنها فى كل مناسبة ، فهو كما قلت من قبل ليس من جيل حكام العالم الثالث الذين يرفعون أكثر شعارات الديمقراطية توهجا وبريقا ويمارسون أكثر صور الحكم بعدا عنها واغراقا فى الديكتاتورية ، ومعياره الأساسى فى الفصل فى كل قضايا الديمقراطية هو أحكام الدستور ونصوص القانون ، فإذا قضينا حتى بغير مايتصوره الأفضل ، سلم بما يقضى الدستور والقانون وذلل الصعاب أمام تنفيذه بروح ليبرالية حقيقية لاتعلن عن نفسها بالضجيج .

أليس هذا هو التغيير ؟

□□ فى عهد الرئيس مبارك تأكد بما لايدع مجالا للشك والمكابرة استقلال القضاء وممارسته لدوره الكامل بلا أى تدخل من جانب الحكم فى رؤاه وأحكامه واعتمد الرئيس مبارك بحق سياسة إحالة كل القضايا السياسية الخلافية إلى القضاء ليقول كلمته فيها .

مع ترسيخ مفهوم الاستعداد لدى الحكومة والحزب الحاكم للقبول بحكم القضاء مهما تعارض مع الاعتبارات التى تراها الحكومة أو مع مواقف سابقة لها ، وتأكد ذلك فى قضايا كبرى كقضية عودة الوفد وعودة مجلس نقابة المحامين المنتخب ورفع العزل السياسى عن بعض الذين فرض عليهم فى استفتاءات سابقة ، وقيام حزب الأمة .. وغيرها ، فأصبح القضاء المصرى بذلك هو حصن المواطنين ضد أية قرارات سيادية لايرى بعضهم صوابها .

أليس هذا هو التغيير ؟

خلال الفترة الماضية جرت عملية واسعة لترشيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية تمت كلها بنفس المنهج المدروس الواثق الخطى وبلا انقلابات مفاجئة فى أى مجال من المجالات .. من صورها :

□ □ ترشيد سياسة الانفتاح الاقتصادى بما يحقق الهدف الأساسى

منها وهو المساهمة فى بناء القاعدة الصناعية وتوفير احتياجات المواطنين الأساسية .

فبدأ تحويل الانفتاح إلى انتفاح إنتاجى يقيم الصناعات وينتج احتياجات الشعب ولايساهم فى زيادة التضخم .. ولا فى زيادة الفوارق الطبقية ، وكرست التيسيرات للمشروعات الصناعية والزراعية ، وحورب الفساد بشراسة لم يسبق لها مثيل وأطيح بكل رموزه وحورب النشاط الطفيلى بكل صوره ، وتأكد للجميع أنه لاحصانة لأحد من القانون .. ولاحماية لمنحرف ، مهما كان شأنه ، وتأكدت قيم الطهارة والنزاهة فى أسلوب الحكم .

أليس هذا هو التغيير ؟

تأكد لكل ذى عينين خلال الفترة الماضية أن نظام الحكم فى عهد الرئيس مبارك يستهدف صالح الجماهير العريضة من الشعب وأنه يؤمن بسياسة الأخذ من القادر لاعطاء غير القادر ، وبضرورة تذويب الفوارق الاجتماعية وبمسئولية الحكم الاجتماعية عن الجماهير العريضة ، لذلك فقد كرست سياسة الابقاء على دعم السلع أو مايقابله لصالح محدودى الدخل . وسياسة زيادة الأجور والحوافز بنسب عالية لنفس هذه الفئات ، وزيادة المعاشات من حين لآخر . وتوسيع مظلة التأمينات ، ومنح مكافآت نهاية الخدمة ، والعودة لخطط بناء المساكن الشعبية ، وقصرها على محدودى الدخل دون غيرهم ، وأكد ذلك للجميع أن فلسفة الحكم تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية التى خفت صوتها فى حمى أخطاء الانفتاح . وأن العدالة الاجتماعية هى هدف أساسى من أهداف الحكم ومهمة مقدسة من أهم مهامه .

أليس هذا هو التغيير ؟

□□ تقدمت المشكلة الاقتصادية كل المشاكل الأخرى فى فكر واهتمام

وأولويات الرئيس مبارك ، فتقدمت بذلك من الخلفية إلى المقدمة وتركزت الجهود حولها .. وأصبحت لها الأولوية القصوى فى عمل ونشاط الرئيس سواء فى الداخل أو الخارج ، ودرست الدراسات المستفيضة وتحددت اجراءات مواجهتها .. وتبلورت فى خطة خمسية متكاملة منحت لها كل الامكانيات .. وذللت من أمامها كل الصعاب وأصبحت الخطة هى دليل عمل لايمس إلى حل المشاكل وعلاج الاخطاء وتخفيف المعاناة .

وبواقعية شديدة يرفض الرئيس مبارك الخروج على أولويات الخطة استجابة لأية ضغوط .. أو استجداء للتأييد .. أو طلبا للشعبية مؤمنا أن المسكنات لاتحل المشاكل وإنما تؤجل انفجارها وتزيد من أخطارها .

وبدأب شديد يحرص الرئيس مبارك على متابعة تنفيذ مراحل الخطة بالمتابعة العلمية .. وبالزيارات الميدانية ، الفاعلية والانضباط فى التنفيذ هى معياره الوحيد لتقييم أى عمل .. وهى مقياس نجاح أى مسئول إدارى عن العمل أمامه . يطالب الجميع بالعمل وبالانتاج وبالحيوية ، ويقدم للجميع القدوة فيما يطالب به الآخرين ، ويؤكد بأن الاستقرار مطلب أساسى للانجاز والانتاج والعمل لذلك يحرص على توفير الاستقرار للوحدات الانتاجية والادارية . فى عهده تأكد للجميع أن مصر قد عادت إلى الايمان بأهل الخبرة والتخصص والكفاءة . ولاتؤمن بجدوى الاعتماد على أهل الثقة فى إدارة المؤسسات والوحدات والمواقع الانتاجية ، فالجميع عنده هم أهل ثقة مادموا مصريين وماداموا أكفاء .. وماداموا قادرين على العطاء ، وليس فى مصر طبقة حاكمة توزع عليها المسئوليات وتتوارثها جيلا بعد جيل ، فالشعب هو المالك الحقيقى لكل مايرتفع فوق أرض مصر من مؤسسات ووحدات ومواقع عمل ، ومن حق الجميع أن يطمحوا للوصول إلى المسئولية عنها بشرط الخبرة والكفاءة والعطاء المتميز .

ولأن الجميع متساوون أمام القانون فلقد شهد مبارك حرصا شديدا على تطبيق قانون الاحالة إلى المعاش بعد سن الستين لافساح المجال للقيادات الشابة ولتجديد دماء المؤسسات والوحدات وتم تطبيق هذا القرار على الجميع بلا استثناء مهما كانت حظوتهم ومهما كانت خطورة مواقعهم القيادية . والأهم من ذلك أن اختيار خلفائهم قد شهد تحولا جذريا هاما قد لايلفت الانظار لكنه شديد الأهمية والخطورة فلقد اعتمدت سياسة اختيار القيادات للمواقع المختلفة من أبناء هذه المواقع نفسها . ومن بين الكفاءات البارزة فيها ليتأكد للجميع أن من حق المنتج أن يطمح للوصول إلى أرقى المناصب بالجهد والعرق والاخلاص والعطاء . وليتأكد للجميع ان سياسة الهبوط على المناصب الكبرى بالمظلة من خارج الوحدة الادارية لم تعد قائمة لخطورتها المدمرة على كفاءة العمل وروح العطاء ولكى لايصاب العاملون بالاحباط لاحساسهم بأن الطريق مسدود أمامهم مهما أخلصوا للعمل ومهما قدموا من جهد ، فليست هناك كما قلت من قبل طبقة حاكمة تحتكر لنفسها المناصب والمواقع القيادية .. وإنما هى حق للجميع من أبناء مصر .

اليس هذا هو التغيير ؟

□□ اعتمد الرئيس مبارك خلال فترة تحمله لأمانة المسئولية سياسة مصارحة الجماهير بالحقائق مهما كانت مؤلمة ، وفى وقت كان يحتاج فيه إلى الشعبية فى بداية ولايته للجمهورية ، فلم يختر الطريق السهل .. ولاطريق مداعبة أحلام الجماهير بأحلام الرخاء السريع ولا بالمزايدات - وإنما اختار الطريق الصعب فأعلن منذ اللحظة الأولى ومازال يعلن كل يوم أن حل المشاكل الكبرى لايتم بين يوم وليلة .. وأنه لايتم بجهد الحكومة وحدها .. وإنما بجهد الجميع وأن الجميع مطالبون

بالعمل والانتاج والعرق لكى نرفع معدلات الأداء ونزيد الانتاج ونواجه المشاكل .

ولايزال على اصراره بخوض معركة التنمية بالعرق والجهد والعطاء لكى نحقق النصر فى المعركة رافضا أن يخدعنا بالأوهام .. وأن يخدرنا بالأحلام الوردية .

فأليس هذا هو التغيير ؟

فى الساحة الخارجية :

كيف تحولت الصورة ؟!

وعلى الساحة الخارجية .. أحقا لم يتغير شىء فى موقف مصر من العالم أو فى موقف العالم من مصر منذ تولى الرئيس مبارك قيادة السفينة ؟ وبالتالى فإننا مطالبون أيضا بالتغيير فى الخارج كما نحن مطالبون به فى الداخل .

لكى نحدد الاجابة لابد أولا من أن نحاول استرجاع الصورة العامة لعلاقات مصر الخارجية ولموقف العالم من مصر عشية تسلم الرئيس مبارك لأمانة المسئولية .. لنستطيع أن نحدد إذا ما كانت سياسات مبارك الخارجية هى نفس السياسات ، وما إذا كانت التوجهات السياسية هى نفس التوجهات أم لا .

عشية تسلم مبارك لأمانة المسئولية كانت صورة مصر فى عيون العالم على النحو التالى :

فى الدائرة العربية .. مصر متهمة بالردة وبالتخلى عن القضايا العربية مقابل السلام مع اسرائيل ، ومتهمة باحراج أكبر القوى العربية وأكثرها قدرة على التصدى للاحلام التوسعية والتدخل الخارجى .. من رصيد القوة العربية .. وباخراج نفسها من نظام الأمن العربى الذى يمثله

ميثاق الجامعة العربية واتفاقية الضمان الجماعى ، إلى نظام الشرق الأوسط الذى تحدد أولوياته الولايات المتحدة ويجعل من الخطر السوفيتى الخطر الأساسى الذى يهدد المنطقة العربية وتتضاءل الى جواره كافة الأخطار .

ومصر - عشية استلام مبارك للسلطة - مقطوعة الصلات الرسمية وغير الرسمية مع معظم الدول العربية .. ومادة أساسية للهجوم والتنديد والادانة فى كل المؤتمرات العربية الرسمية والشعبية .. تفتح كل الجلسات الرسمية والشعبية أعمالها بادانة مصر وشجب سياساتها .. وتتنافس « الثوريون » والمحافظون فى العالم فى اتخاذ أقصى المواقف المتطرفة ضدها ناعين عليها « خيانتها » للقضية العربية وتخليها عن دورها القيادى فى المجموعة ووراء الهجوم تختلط النوايا الطيبة بالنوايا الشريرة ، والحرص على القضية بالحرص على النفس .. والدفاع عن شعب مصر .. بأحلام الزعامة والوراثة والخلافة .

وهى على وجه الخصوص الموضوع الأساسى للهجوم والتنديد فى كل المؤتمرات الفلسطينية التى تعقد ، وفى الاجتماعات السياسية الشعبية التى تقام .. وفى المسيرات التى تنظم فى المنطقة العربية من الخليج إلى المحيط .

مصر مطاردة - اذا صح التعبير - ومدانة .. بل ومرفوضة فى الساحة الاسلامية ، وعضويتها فى المؤتمر الاسلامى الذى وضعت هى لبنته الاولى مجمدة وبيانات الهجوم عليها تتلى فى الجلسات الافتتاحية للمؤتمر كطقس من طقوس الافتتاح فى كل مؤتمر يعقد .

مصر .. فى عشية استلام مبارك للسلطة اذا كنا قد نسينا .. « موصومة » داخل كتلة عدم الانحياز التى كانت إحدى الدول الثلاث التى أسستها وأعلنت عن وجودها للعالم .. ومتهمة بالتخلى عن سياسة

عدم الانحياز ، وبالانحياز والخضوع لاحدى القوتين الاعظم التى قامت الحركة لاحداث التوازن العالمى بينهما وجلسات مؤتمرات عدم الانحياز تشهد كل دورة محاولات شرسة لاخراج مصر من المنظمة .

ومصر فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخها .. محاصرة فى داخل منظمة الامم المتحدة التى كانت من أوائل الدول التى حضرت مؤتمرها التأسيسى الأول فى سان فرانسيسكو فى الأربعينات ، تتعرض فى كل جلسات الجمعية العامة لحملات الهجوم وبيانات الشجب والادانة ..

وفى كل مؤتمرات الاتحادات العربية والمؤتمرات – الافريقية – الآسيوية ومؤتمرات مناصرة الشعب الفلسطينى التى تعقد فى أى مكان من خريطة العالم .. مصر هى حائط الرماية الذى تسدد اليه السهام بالحق وبالباطل وبسوء النية أو بحسن النية ، وبالقصد أو بالجهالة .

وفى كلمات محددة كانت مصر فى عشية مرحلة مبارك .. جريحة على كل أو معظم الجبهات تنزف من كبريائها ومكانتها ودورها دماء ثخينة .

فهل تغيرت هذه الصورة الآن .. أم لم تتغير ؟

مصر الآن .. فى عيون العالم ..

ولكى لانفقد معالم الطريق سأبدأ أولا بأوضاع مصر الآن فى خريطة المنطقة العربية .

ففى خلال الشهور الثلاثين الاخيرة .. ومن واقع ما وضح للعالم كله من سياسات مبارك وتوجهاته الأساسية وممارساته العملية فقد شهدت سياسة مصر الخارجية تحولات أساسية يمكن تحديد بعض ملامحها على الوجه التالى :

. . تأكد للمخلصين فى العالم العربى أن مصر بقيادة مبارك لم ولن تتخلى عن التزاماتها العربية ولا عن دورها القائد فى الدفاع عن المنطقة

ضد كل الاخطار الخارجية ، وتأكد للجميع أن قوة مصر الدفاعية هى جزء أساسى من رصيد القدرة العربية .

فمصر لم تقبل التفريط فى حق عربى .. ولم تسكت عن عدوان تعرضت له دولة عربية ، وكان صوتها هو أعلى الأصوات التى أدانت الغزو الاسرائيلى للبنان . وسحبت سفيرها من تل أبيب احتجاجا عليه ولم تخضع لأى ضغوط مقابل اعادته الى موقعه ... حتى الآن ، مصرة على عدم عودته الا اذا انسحبت اسرائيل من لبنان .

وأعلنت مصر فى مقولة واضحة ان أوراق القضية الفلسطينية هى فى ايدى العرب بنسبة ١٠٠ ٪ ، وليست فى ايدى اية اطراف خارجية وان دعم القدرة العربية هو الطريق السليم لرد العدوان وانتزاع الحقوق .

أما فى ساحة العمل الفلسطينى فلقد اثبتت ممارسات مبارك وتوجهاته ان مصر لم تقبل التفريط فى أى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأوقفت محادثات الحكم الذاتى ، عندما أصرت اسرائيل على اجرائها فى القدس وتمسكت بمواقفها المتعنته التى تفرغ الحكم الذاتى من أى مضمون حقيقى ، ومازالت مصر على موقفها فى ذلك ، ايمانا منها بأن أى مباحثات حول مستقبل الشعب الفلسطينى لابد أن يشارك فيها الفلسطينيون ، وحثت مصر الولايات المتحدة على لسان مبارك وفى واشنطون على بدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى ، وحثت الاردن والمنظمة على اجراء الحوار للاتفاق على صيغة تعيد للشعب الفلسطينى حقوقه ، ويقبل بها الفلسطينيون ، ووقفت ضد اخراج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت وتشتيتهم بين الدول العربية ، ووقفت ضد القتال بين فصائل المقاومة فى طرابلس وضد التدخلات الخارجية فى العمل الفلسطينى .. والقرار الفلسطينى .. ومساندة القيادة الشرعية لمنظمة التحرير ضد محاولات

الاخضاع والتصفية وثبت للجميع .. وسط نيران الجحيم ..ان مصر المتهمة بالتخلى عن حقوق الشعب الفلسطينى .. هى الدولة التى لا تطلق النار على الشعب الفلسطينى ولا تريق دماءهم .. ولا تحاصر قياداته بالطائرات والدبابات .. ولا تقتل عشرات الالوف منهم . بل هى الدولة التى تشارك بحريتها وطيرانها فى تأمين خروج المقاتلين الفلسطينيين من طرابلس وتبسط حمايتها عليهم الى أن يصلوا الى مستقرهم الجديد باليمن الشمالية .

وبعد ثلاثين شهرا من تحمل أمانة المسئولية نستطيع أن نلمس بعض المتغيرات الهامة فى موقف مصر فى الساحة العربية منها على سبيل المثال لا الحصر :

□□ عادت مصر عمليا الى ممارسة دورها القيادى فى العالم العربى الذى لا يمكن تجاهله .. واصبح صوت مصر فى القضايا العربية هو صوت الضمير العربى والعقل العربى ..

لا صوت المزايدات الطفولية ولا الشعارات الجوفاء ، وكان موقفها من دعم العراق فى صموده هو التعبير العملى عن التزامات مصر العربية كما كانت حمايتها للمقاتلين الفلسطينيين هى صورة أخرى من ممارستها لهذه الالتزامات . أصبحت القاهرة هى العاصمة التى يزورها ياسر عرفات ويشيد بقيادتها ودورها فى حماية الفلسطينيين .. ويؤمن بصدق نواياها وبحرصها على الحق الفلسطينى ويعلن ضرورة التنسيق مع مصر لاستعادة الحقوق .

□□ اكتسبت مصر بتوجهاتها السياسية الأمينة على الحق العربى وعلى المصلحة القومية العليا للأمة العربية .. الاحترام اللائق بدورها ومكانتها وقيادتها فى الساحة العربية كلها وعادت قنوات الاتصال الشعبى والرسمى مع كل الدول العربية ما عدا دولة أو اثنين .. ،

وأصبحت أكثر الدول مزايدة فى الماضى على الهجوم على مصر أكثرها اعترافا بدور مصر وصحة توجهاتها .. كما أصبحت أكثر الدول رفضا لمصر وشجبا لسياساتها .. أكثرها حرصا على الاتصال بالقيادة السياسية لمصر وطلبا لتأييدها فى مواقفها .

وعلى حين أصدر الرئيس مبارك فى بداية استلامه للأمانة قرارا بوقف الحملات الاعلامية ضد الدول العربية ، فلقد استمرت هذه الحملات من الجانب الآخر فى البداية ، ثم لم تلبث على ضوء الممارسات السليمة للقيادة السياسية فى مصر .. ان خفت صوتها تدريجيا .. ثم تلاشى من كل الساحة العربية فيما عدا دولة أو دولتين تشنان الحملات الاعلامية على معظم دول العالم بلا استثناء ما عدا الاتحاد السوفيتى وحده .

واختفت « مادة » الهجوم على مصر من غالبية المجلات والصحف العربية الصادقة ومن كل أو معظم المؤتمرات الشعبية والسياسية والرسمية التى تعقد فى المنطقة العربية من المحيط الى الخليج .. ومن تصريحات كبار المسئولين العرب والقيادات السياسية العربية والفلسطينية .. وبدلا من افتتاح كل جلسات الحوار والمناقشة بالوقوف على حائط مصر لتسديد السهام والشجب والتنديد .. أصبحت المطالبة بعودة مصر والاشادة بتوجهاتها .. والاعتراف بدورها القيادى هو القاسم المشترك الاعظم فى تصريحات معظم رؤساء الدول العربية وكل او معظم بيانات الافتتاح والاختتام للمؤتمرات العربية .

اليس هذا هو التغيير ؟.

اننى لا أريد أن أطيل للتدليل على صحة ما أقول .. فما أقوله يعرفه الجميع وبخاصة من اتيحت لهم فرصة المشاركة فى أعمال المؤتمرات العربية خلال السنوات الماضية .. لكنه لا بأس مع ذلك من ايراد بعض الأمثلة لما كتبته الصحف والمجلات العربية عن مصر وعن مبارك خلال

الفترة الماضية لنعرف الى أى حد تغيرت نغمة الحديث عن مصر فى هذه الصحف والمجلات التى أراقت أنهارا من الحبر الاسود فى الهجوم عليها من قبل ، وسأكتفى هنا بعدة نماذج منها .

صحيفة العرب اللندنية : ان الموقف الشجاع والواضح للرئيس مبارك الذى يعمل بثقة وحكمة وهدوء دون جلبة أو تطبيل اعلامى يوضح تماما أن مصر تسترد اليوم مكانتها بثبات واطراد متزايدين كل يوم .

صحيفة القبس الكويتية :

مبارك هو سيف القانون القاطع ، وهذه الصفة لم تتكون لديه مع توليه السلطة وانما هى صفة ملازمة له منذ قديم وتدخل فى تكوين شخصيته ، وهو يكره التزييف والنفاق والمبالغة والتطرف ، ويتصف سلوكه دائما بالصدق والواقعية وبأنه انسان طاهر اليد صلب أمام أى نوع من أنواع الغواية أو الاغراء .

مجلة « المجلة » السعودية :

لم تشهد مصر منذ ثلاثين سنة ديموقراطية كالتى تسود فيها الآن وقد تمكن الرئيس مبارك من تحقيق الكثير فى هذا المجال خلال فترة حكمه .

أما اذا اردنا شهادة أخرى لا يمكن تكذيبها لانها تأتى من الجانب الآخر الذى لا تسعده بالتأكيد عودة العلاقات المصرية العربية فيمكن الاشارة الى ما كتبته صحيفة جويش مانثلى الامريكية الصهيونية : « يتزايد الاعجاب بمبارك فى العالم العربى بعد أن أوقف الحملات ضد الدول العربية وظهر كواحد من أكبر المدافعين عن الشعب الفلسطينى » .

وهذا قليل من كثير أصبحنا نقرأه كل يوم فى الصحافة العربية .. وأصبحنا نرى صورة الرئيس المصرى على غلاف مجلة عربية فلا نتوجس خيفة أن تكون الصورة اشارة الى هجوم ضار على مصر وعلى

قيادتها يشعر معه المصريون فى الخارج بالاحباط والضيق والمهانة .. وأنما أصبحنا نتوقع أن تكون الصورة مقدمة للاشادة بمصر وتوجهاتها القومية وادائها لالتزاماتها العربية ومطالبة بمد الأيدى اليها ..

اليس هذا هو التغيير ؟

وعلى الساحة الاسلامية ماذا جرى .

ان الجميع يعرفون ماذا جرى وكيف أدت توجهات القيادة السياسية الى استعادة مصر لعضويتها فى المؤتمر الاسلامى وسط مظاهرة اسلامية عالمية لم يسبق لها مثيل .. تبارى خلالها رؤساء الدول فى الاشادة بمصر وبقيادة مصر وفى التصدى للمحاولات الطفولية لاعاقة عودة مصر .. ويعرفون أيضا أن مصر قد استقطبت قلوب العالم الاسلامى قبل أن تستقطب أصوات ممثليه فى المؤتمر ، وان عودتها كانت تسجيلا للمتغيرات التى طرات على وضع مصر وصورتها فى العالم الاسلامى .

اليس هذا هو التغيير ؟

وفى ساحة دول عدم الانحياز حدث نفس التطور ..

فلقد اثبتت ممارسات مبارك وتوجهاته أن مصر لا تقبل المساس بإرادتها السياسية ، وانها ترفض أن تكون جزءا من استراتيجية أية قوة عظمى فى المنطقة ، واثبتت بما لايدع مجالا للشك « ان استقلال ارادتها ورفضها لوجود أية قواعد أجنبية على أرضها ...

ورفضها لاستخدام أرضها كقاعدة للعدوان على أية دولة عربية أو أفريقية أو أسيوية ، هى كلها حقائق لا تقبل الجدل ، فاستعادت مصر مكانتها فى كتلة دول عدم الانحياز كاحدى الدول الثلاث المؤسسة للحركة .. ومارست دورها فى مؤتمرات عدم الانحياز بفاعلية وقوة ، وحين شارك الرئيس مبارك فى مؤتمر عدم الانحياز بنيودلهى اثبتت اتصالاته مع رؤساء دول المجموعة مصداقية مصر فى انتمائها الى كتلة

عدم الانحياز بالرغم من صداقتها للولايات المتحدة ، وأقر الجميع بسلامة موقف مصر وحرصها على دعم الحركة كطرف مهدئ للصراعات الدولية ..

وفى هذا المجال تكفى الاشارة الى ما أعلنه مرارا رؤساء دول عدم الانحياز من تأييدهم لمصر .. وما أكدته صحف دول عدم الانحياز من الاعتراف بدورها الهام فى الحركة ، وكمثال فقط لذلك يمكن الاكتفاء بعدة سطور مما نشرته صحيفة بوليتيكا اليوغسلافية « مبارك هو رسول سلام قائم على العدل للشرق الأوسط وقد قوبلت أراؤه وأفكاره بالترحيب من رؤساء وممثلى دول العالم وبخاصة دول عدم الانحياز » كما يمكن الاشارة أيضا الى ما نشرته صحيفة أساهى اليابانية واسعة الانتشار حين قالت :

« مبارك أعاد مصر بكل وضوح الى عالم عدم الانحياز وقضى على الفساد واعاد الانضباط وقام ببناء الدولة الديموقراطية » .

أليس هذا هو التغيير ؟.

أما فى الساحة الدولية التى شهدت مؤتمراتها الكثير من الهجوم والمطاعن على مصر لفترة طويلة .. فلقد توجت مصر بروزها من جديد فى المجتمع الدولى وعودة شخصيتها الدولية التى تواجه بالاحترام لا بالهجوم بحصولها على مقعدها فى مجلس الأمن ممثلة لافريقيا عن دول الشمال الافريقى ، وقد أكد نجاح مصر فى الفوز بتمثيل افريقيا فى المنظمة الدولية ان مرحلة ملاحقة مصر فى كل الساحات الدولية قد انتهى الى غير رجعة وان عهد سماع ممثلى مصر فى المنظمات الدولية لأطروحات الهجوم على مصر قد انتهى .. وان مرحلة جديدة قد بدأت تماما استردت مصر خلالها احترام العالم لتوجهاتها السياسية ولشخصيتها الدولية كدولة عريقة من أقدم دول العالم .

أليس هذا هو التغيير ؟.

وفى أفريقيا أيضًا حدثت متغيرات هامة ..

فلقد أكدت مصر دورها الهام فى أفريقيا .. وحددت لنفسها توجهات الدور فى أن تكون مصر طرفا فاعلا فى تهدئة الصراعات بين الأطراف الأفريقية .. ونقطة التقاء لحل النزاعات لا لإذكائها كما أكدت مصر رؤيتها فى ضرورة إبعاد أفريقيا عن ساحة الاستقطاب الدولى والصراعات التى تترجم صراع القوتين الأعظم على أرض أفريقيا مؤمنة بأن هذه الصراعات الداخلية تعرقل مهمة التنمية وتعوق أفريقيا عن التقدم وحل مشكلات شعوبها ، وفى هذا المجال فلقد أعلنت مصر مرارا مطالبتها للأطراف المشتركة بحل النزاعات عن طريق المفاوضات وبرفض أسلوب الغزو الخارجى لأراضى أية دولة .. وبرفض التدخل الخارجى فى شئون الدول الأفريقية ، وترجمت مصر سياستها الأفريقية فى رفض التدخل فى أى نزاع عسكرى فى أفريقيا كرفض التدخل فى تشاد وفى إعلان مصر مرارا أنها لا تنوى ولا تقبل بأن تهاجم أية دولة عربية أو أفريقية ، كما ترجمتها فى جهودها السياسية المكثفة لحل النزاع الصومالى الأثيوبى والنزاع الأثيوبى السودانى ، وفى تشاور مصر مع المغرب حول قضية الصحراء وفى جهودها المكثفة للحفاظ على منظمة الوحدة الأفريقية وفى وجودها السياسى المؤثر فى الساحة الأفريقية وبعد أن كانت بعض دول الرفض قد أغدقت الكثير على بعض الدول الأفريقية وجرتها بالضغط والإغراء إلى معاداة مصر ، نجحت مصر فى استرداد مكانتها واحترامها وتأثيرها فى أفريقيا ، وكانت رحلة مبارك إلى ٧ دول أفريقية منذ أسابيع والترحيب الحار الذى قوبل به فيها جميعا هى التعبير الحقيقى عن نجاح سياسة مصر الأفريقية فى هذه المرحلة .

فأليس هذا هو التغيير ؟

وعلى الساحة الأفرو الآسيوية نستطيع أن نلمس ملامح هذه المتغيرات الإيجابية .

وفى أوروبا نستطيع أن نلمس الكثير منها والمبادرة المصرية الفرنسية لإعادة حقوق الشعب الفلسطينى نموذج من نماذجها وفى العالم الثالث نستطيع أن نلمس المزيد والمزيد من هذه العلامات الإيجابية .

والحديث يطول – ولا تكفى الصفحات الطوال لتسجيل ما تم من تغيرات فى صورة مصر أمام العالم الخارجى خلال الشهور الثلاثين الماضية ..

لكنى أستطيع أن أقول فقط إن سياسات مصر الخارجية كانت تواجه فى بداية تسلم مبارك لأمانة المسئولية .. مهاما صعبة وهى إعادة شخصية مصر الدولية إلى الظهور ، وإعادة مصر إلى مكانتها الدولية اللائقة ، وإعادة شخصية مصر العربية إلى الظهور بملامحها الأصيلة ، وإعادة شخصية مصر كدولة إسلامية رائدة .. وكدولة أساسية من دول عدم الانحياز .. وكدولة قائدة من دول أفريقيا ، وقد نجحت سياسات مصر الخارجية فى تحقيق هذه المهام الصعبة خلال وقت قصير من التوجهات الصحيحة والممارسات الحكيمة ..

ونجحت فيما هو أهم من كل ذلك .. فى إعادة الاحترام لمصر لدى المجتمع الدولى بأكمله .

وهى كلها مهام عظمى .. لم يكن الطريق إليها مفروشا بالورود .. بل كان الطريق إليها شديد الوعورة كثير المخاطر .. لكن الحكمة السياسية .. وسلامة التوجهات الأساسية وصدقها ووطنيتها قد ذللت الصعاب وتخطت الضمور وجعلت المستحيل ممكنا .

فأليس هذا هو التغيير ؟ .

الخاتمة

وفى النهاية .. فإن هذه المجموعة من المقالات .. وما فيها من خواطر .. أو تحليلات .. أو حتى بعض الأحكام الصادرة عن انطباعات شخصية .. تكون قد فرضتها الأحداث فى زمن معين أو مكان محدد .. فإن الحكم فى النهاية سوف تصدره الجماهير .. وأن الحكم فيما قلناه وفيما قاله غيرنا هو صناديق الانتخابات .

أملنا عظيم فى ديمقراطية تعدد الأحزاب .. وأملنا أكبر وأفضل فى أيام ما بعد الانتخابات .. أملنا فى تقييم جاد لهذه التجربة تقوم به جميع الأحزاب .. هدفه دعم مسيرة اليمقراطية والحرية .. جناحه الحوار الديمقراطى والحر .

وإذا كنا قد قطعنا بأنه لا بديل للديمقراطية والحرية فإن الطريق الآخر طريق مظلم ، بل حالك السواد فقد عانينا ما فيه الكفاية من الديكتاتورية حتى لو كانت مستنيرة ، وعانينا من حكم الفرد الواحد مهما كانت حسن نواياه .

فهرس

صفحة

المقدمة ٣

الفصل الأول : ٧

ما نريده من الديموقراطية وما نطلبه من الأحزاب ٧

البرنامج الحزبي وأصحابه : السيف واليد التي تحمله ! ١٥

معركة الانتخابات وأصول الممارسة الديموقراطية ٢٥

الأولوية للقضية الاقتصادية - التنمية الخططية والعدل الاجتماعي ٢٨

الفصل الثاني :

المسئولية الحزبية بين اختيار المرشحين وأسلوب الدعاية ٣٢

لماذا رفضت المعارضة القائمة الموحدة ؟ ٣٥

التقييم والنقد الموضوعي والديماجوجية السياسية ٣٩

وهذا هو جوهر القضية ٤١

الفصل الثالث :

قضية الدين في الانتخابات بين تسجيل المواقف والمزايدة وبين المطالب الخيالية والمغامرة ٤٧

صفحة

الفصل الرابع :

الخريطة السياسية للأحزاب الستة ٥٩

١ – حزب الأمة : ٦١

٢ – حزب الأحرار الاشتراكيين ٦١

٣ – حزب العمل ٦٣

٤ – حزب التجمع ٦٤

٥ – حزب الوفد الجديد ٦٦

٦ – الحزب الوطنى الديموقراطى ٦٨

الفصل الخامس :

القضية الاقتصادية والحلول المطروحة : المعالجة المسئولة والوعود الانتخابية ٧٠

الأجور والأسعار وعلاج عجز الموازنة ٧٣

الأحزاب وقضية الدعم وقضية القطاع العام ٨١

خطوط رئيسية فى معالجة القضية الاقتصادية ٨٣

الأحزاب وقضية القطاع العام ٨٥

الأحزاب وقضايا الفلاحين ٩٢

تحصيل الحاصل : المزايدات أم الحل السهل ؟ ٩٧

الفصل السادس :

الأحزاب وقوائم المرشحين ١٠٤

المعارضة الرشيدة والأغلبية الوطنية ١٠٦

قوائم الوفد والتجمع : هل عبرت عن عقائدها ؟ ! ١٠٧

صفحة

الوفد والذين يكفرون المجتمع ؟ ! ١٠٨
التجمع والانحياز الماركسي رغم القناع الناصرى ! ١٠٩
الوطنى : الالتزام وتجاهل الحسابات الانتخابية ! ١١١

الفصل السابع :

التغيير وتحقيقه : بين الشعارات والأفعال ١١٣
مبارك ومنهج التغيير المدروس ١١٥
فى الساحة الداخلية : التغيير دون صدمات ١١٦
فى الساحة الخارجية : كيف تحولت الصورة ؟ ! ١٢٢
مصر .. الآن .. فى عيون العالم ١٢٤

رقم الإيداع		١٩٨٤ / ٣٧٢٤
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-٠٩٢٠-١	ISBN

١ / ٨٤ / ٣٢٠

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)